

الإقتصاد

المجلد الأول
(٢٠٠٠ / ١٢ = ٧)

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الإقتصاد

٢٠٠٠

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

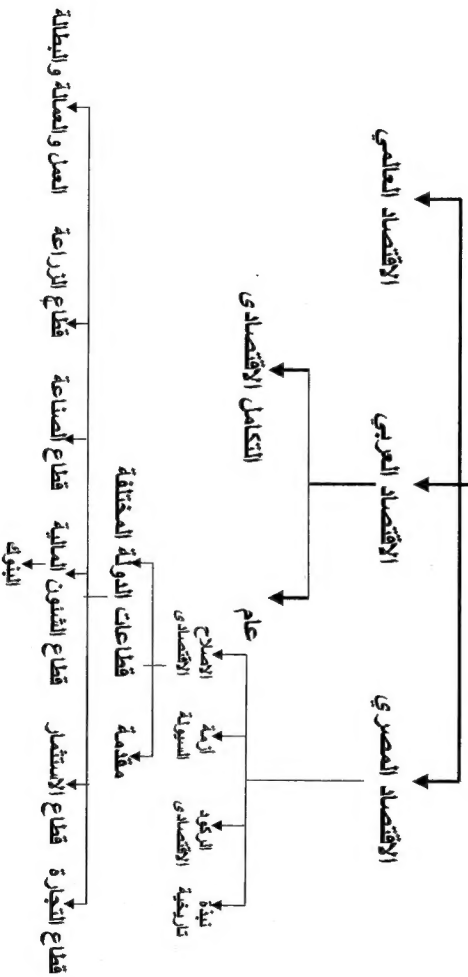
الإقتصاد

المجلد الأول

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الاقتصاد



المجلد الأول

الاقتصاد

الاقتصاد المبرر



بلد تاريخية
الركود الاقتصادي
أزمة السيولة
الإصلاح الاقتصادي

مقدمة

قطاعات الدولة المختلفة

قطاع الاستثمار

قطاع التجارة

قائمة المصادر

اول: الجرائد

الاهرام - الاخبار - العالم اليوم - الحياة - السياسة الكويتية - عمان - الوفد

ثانيا: المجلات

مجلة الاهرام العربي - مجلة الاهرام الاقتصادي - مجلة الحوادث

ثالثا: الكتب

- ١- قضايا اقتصادية معاصرة / عبدالحى يسرى / ٢٠٠٠
- ٢- تقليل العمالة / احمد ماهر / ٢٠٠٠
- ٣- كراسات استراتيجية / عبدالفتاح الجبالي / ع: ٩٤ / ٢٠٠٠
- ٤- تقرير عن التنمية في العالم / البنك الدولي / ٢٠٠٠
- ٥- التقرير الاستراتيجي العربي / الاهرام / ٢٠٠٠
- ٦- قراءات استراتيجية / امل فؤاد / ع: ٢ / فبراير ٢٠٠٠

الاقتصاد

المصرى

نبذة تاريخية

الاقتصاد المصرى

نبذة تاريخية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاقتصاد المصرى على اعتاب القرن الواحد والعشرين	على عبد العزيز سليمان	مجلة الاهرام الاقتصادى	١٦٥٠	٢٠١٠/٨/٢١	١

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد	اسم كاتب المقال : على عبد العزيز
الموضوع الفرعى : نبذة تاريخية	رقم المجلد : ١٦٥٠
المصدر : (مجلة الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٢١

يعتق علينا ونعتق نقف على
أعتاب قرن جديد أن نقيم
مسيرة الاقتصاد المصرى فى
القرن المنصرم وأن نستكشف
أهم القضايا التى ستواجه
الاقتصاد المصرى فى القرن
القادم.

لذا ننظر نالى مسيرة
الاقتصاد المصرى عبر المائة عام
الماضية نجد أنه قد حقق إنجازات
كثيرة خلالها بالرغم من
التحديات العالمية الإقليمية ذلك
أن دخل الفرد المصرى الحقيقى
قد تضاعف بما لا يقل عن عشرة
أضعاف ما كان عليه فى بداية
القرن وفتحها حيث لم يزد دخل
الفرد عن مائة دولار أمريكى
باسعار اليوم. وإلى جانب زيادة
الدخل فقد زادت مرحلة رعايته
الحديثة لصحية والتعليمية.
وكان وراء هذه الزيادة فى
رفاهية المواطن مجموعة كبيرة
من التغيرات الاجتماعية
والاقتصادية التى تسببها حركة
الاستقلال الوطنى والرغبة فى
زيادة الاعتماد على الذات
وزيادة قدرة الاقتصاد المصرى
على الإنتاج والتصدير.

الاقتصاد المصرى على أعتاب القرن الواحد والعشرين

د. على عبد العزيز سليمان
خبير اقتصادى

والقد بدأت مسيرة التنمية في القرن العشرين بإنشاء خزان أسوان عام ١٩٠٢ الذي شكّل إلى مرة في تاريخ مصر من توفير جزء من مياه الأنهر التي كانت توفر في البحر وتوجيهها للاستخدام في التوسع الزراعي وعمل على تحويل الأراضي من نظام الري المفيض إلى الري الدائم وقد نتج عن هذا توسعا كبيرا في المساحة المروية وتكثيفا لزراعة المحاصيل في مصر.

وصاحب التطورات الاقتصادية الكبيرة التي نتجت عن استعادة الاستقلال بعد تصديق ٢٢ فبراير ١٩٢٢ وإنشاء بنك مصر كان بنك وطني يؤسس برأسمال يملكه المصريون بالكامل والصادر في إنشاء قاعدة صناعية وإنتاجية كبيرة عملت على تطوير قوات المصريين في إنتاج احتياجاتهم وكذلك تفتت مصانع حديثة مثل الطيران أو مشروع استيراد مصر التي سميت المصنعة لخير بعد دول العالم الثالث وكانت مبادرة بنك مصر في مجال الصناعة حازا لأثرين على طرح أنشطة جديدة مثل إنتاج الإسمنت والزجاج والورق والكيماويات. ولقد انطلقت هذه الجهود في ظل ظروف صعبة الاضطرابات الاقتصادية الدولية وفكاس العمالي الكبير الذي عم دول العالم في الثلاثينات الأمر الذي يذكده حزيمة المصريين على الأعداء بسبب التنمية والتقدم مع ذلك فقد أدت هذه الاضطرابات الاقتصادية والتغيرات الاقتصادية في إرضاعات الحرب الجديدة في أوروبا التي تعرضت في مصر عام ١٩٣٩ لازمة مالية كبيرة كانت تروى به ولم ينفذ البنك من الأساس مبررى شكل الحكومة بدعمه خلال سنوات البنية كات أياها استقلال مؤسسه وراد التنمية الصناعية في مصر للمفعل محمد طحت حرب ولم يحصل البنك دوره في التنمية الصناعية إلا بعد ذلك بسنوات طويلة.

وبالرغم لم تكن سنوات الحرب لثلاثة فواصل التنمية الاقتصادية ولأن استجابات مصر لغزو الحرب بتطوير الصناعات الحربية وإقامة ميكنة الإنتاج الزراعي وأعادة تأهيل الإدارة الحكومية للتعامل مع ظروف الطوارئ ختم إنشاء وزارة الامور ونقابة نظم إقليمية في الاسمار والتشريخوس الصناعية ومكافحة الفنى القسارى والاحتلال.

وخلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية نتيجته لاستخدام الفوتوش الكبيرة التي حققتها الشركات أثناء الحرب في زيادة الاستثمارات الصناعية تمكنت زيادة ملموسة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن استعادة الاقتصاد المصري من البطالة الكبيرة في اسمار الفطن والتي حدثت إبان الحرب الكونية. تم تسارعت عملية التنمية في مصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بفضل تنفيذ البرنامج الأول للتنمية ١٩٥٢ - ١٩٦٠ وكذلك خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٦١ - ١٩٦٥ كما شهدت هذه الفترة مجيء من الأجيال الكفيلة بأعادة زرع الخط بهدف توسيع شريحة الطبقة الوسطى في المجتمع بتوفير دوريا في التنمية وشملت هذه الأجيال إصدار قوانين الإصلاح الزراعي التي حددت ملكية وأعادة توزيع الأراضي على المزارعين. ثم جاءت إجراءات التعمير التي تبث العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وغيرها إجراءات التنمية بمؤسساتها من لجان إصلاح العمال ومجوري الدخل مثل توزيع الأراضي على العاملين ومجانبة التعليم الجامعي وفهمان توظيف الأموال. ويرغم اكتساب إرضاع الاقتصاد المصري هدية هزيمة ١٩٧٦ إلا أن النصر الذي حقق في أكتوبر ١٩٧٣ سمح بأعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية واتت سياسة الانفتاح بفتح الاستثمارات والموارد العربية كذلك بدأت المعونات الأمريكية والغربية تمثل عنصرا هاما من عناصر دعم ميزان المدفوعات كذلك

مثل قطاعات البترول والسيلعة والخدمات مراكز جديدة لنمو الاقتصاد المصري. ولقد حقق الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤ معدلات نمو غير مسبوقة حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٩٪ سنويا على مدى عقد كامل. وبمساهمة معدلات الانخراط والاستثمار في الزمان غير معروفة في مصر. مع ذلك أخذ على الانفتاح الاقتصادي في مراحله الأولى الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي والتوسع في الاتفاقيات الاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية على حساب التنمية الإنتاجية والاستثمار.

ومع ظهور مشاكل ميكيلة ناتجة عن التوسع السريع في القطاع الحكومي والاقتصادات وبرامج الإصلاح الخارجية تفتت الحكومة برنامجا طموحا للإصلاح الاقتصادي وهو ما استخدمه تكتل ضخم من جماعات اتفاق الجاه والاستثمار ما أدى إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي ومع تحول برنامج الإصلاح مراحله الثلاثي حقق الاقتصاد المصري في النصف الأول من التسعينات معدلات نمو تقرب من ٢٥٪ سنويا مع استمرار انخفاض إرضاعات الإصلاح الاقتصادي والأحزاب خلال السنوات الأخيرة ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٢٧٪ سنويا مع نهاية تكتن.

وبالإضافة إلى النمو الذي حققه الاقتصاد المصري في القرن العشرين فقد شهد تطورات ميكيلة مائة يمكن أن نوجزها فيما يلي:

١ - حقق الاقتصاد المصري الكثير من التخرج في مصادر دخله وفي ميكنة. فبعد أن كانت الزراعة تمثل المصدر الرئيسي للثروة واليدل في بداية القرن لعقد قطاعات الصناعة والخدمات مراكز متميزة من توليدها ما تخطى هذا التخرج على ثلاث مراحل:

أ - في العشرينات والثلاثينات أرتبطت طموحات الاستقلال بانطلاق جهود التنمية واستقرت هذه للميرة بقوة بعد الحرب العالمية الثانية.

ب - وتواصلت الجهود بقوة بعد ثورة ٢٣ يوليو التي اختلعت من التصنيع لحد صياستها الأساسية وتم إنشاء وزارة الصناعة والأخذ بالتخطيط الاقتصادي منذ عام ١٩٥٧ الذي شهود لتفنين برنامج السنوات الأولى للتنمية.

ج - ومن ناحية أخرى تأسس قطاع تسويص في ١٩٥٦ دور مصر الاقتصادي وقبول نجاح مصر في أداء قناتة التسويص استغلال لأوراق الاقتصادية للميدان لوطاني الدول الست التي شاركت في المجهود الثلاثي بحرب الخصخصة سواء من الدول الاشتراكية واسرائيل. وعمدت هذه العملية الشؤءاء مصر من الاستفادة من نهضةها الاقتصادية ومن ميزة موقعها الجغرافي في زيادة صادراتها إلى الدول المجاورة ومن

خلق تجارة للخدمات لفترة عقدين من الزمان وانتقل النشاط الخدمي الخاص بعمليات النقل والخدمات المالية إلى بيروت وعمان وبعض دول الخليج مثل البحرين وقطر.

د - أما المرحلة الثانية فقد بدأت أثناء حكم الرئيس السادات وتميزت بالاهتمام بقطاع الخدمات والاستفادة من الموقع المتوسط والقدرات الطبيعية للمصري التاريخية والثقافية لتصبح المصري والتجارة الوسطى وبدأت قطاعات البنوك والسيلعة والاتصالات التي النهوض بعد قوانين الاستثمار والسيلعة ومن ناحية أخرى تسارعت حركة العمالة المصرية قواني الاستثمار والسيلعة ومن ناحية أخرى تسارعت حركة العمالة المصرية بعد هزيمة ١٩٧٤ كسما أصبحت الدول المتقدمة بعد انضمام اكثري استقلال العمالة المصرية التي زاد دورها في توليد إيرادات كبيرة إرضان للمفوعات في شكل تحويلات مالية من المصريين العاملين في الخارج إلى قوتهم في الداخل.

هـ - شهدت فترة حكم الرئيس حسني مبارك استكمال دائرة تطوير الاقتصاد المصري وذلك بتحرير القطاع الزراعي ومن ناحية أخرى شهدت فترة ولاية الرئيس حسني مبارك وعودة الاهتمام بالصناعة التي حصلت على نصيب الأسد من الحوافز المصرية وكذلك أخذت سياسة التحول إلى القطاع الخاص بقوة في بداية برنامج الخصخصة منذ عام ١٩٩٢

و - حدث تحول كبير في شكل الزراعة المصرية بعدما عن إنتاج القطن إلى إنتاج المصوب والخضر والفاكهة وحلقت مصر نصيبا عاليا في الاعتماد على الذات في الإنتاج الغذائي. ولظهر الآن وبعض البقول كحصصا عامة للبلاد الإجنوى. كذلك منعت ثورة السلام من استئصال ٢٠٠ ألف فدان غرب قناة السويس وضعت هذه المساحة في سيناء وهكذا انتقلت مياه النيل لأول مر في شرق قناة السويس. وبمعدل مشروع تونكي إرضاء جديدة تقاضى إلى الصناعات المعنوية تسووع مختلف مجالات النشاط التجاري والخدمي وذلك لإضادة التوازن إلى الخريطة المصرية مكنتها وعصرانيا والقضايا وأمنيا.

ز - تحرك الاقتصاد المصري من حالات التبعية الخارجية التي نكت في سيطرة الأجانب في الثروة العربية قبل دورها. وأيضا ارتباط إنتاج القطن المصري واحتياجاته للمعادن العربية كذلك اقتصاده على رؤس الأموال والآلات والخبرة الفنية من الخارج.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية
المصنف :	(مجلة الاحرام الاقتصادية)
اسم كاتب المقال :	على عبد العزيز
رقم العدد :	١٦٥٠
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢١

٢ - رغم القنبة المشافة للاقتصاد للاولين يحمل على اقل تخطى في دول جنوب البحر المتوسط والحاجة وتقلع الارتفاع برعاية البرلمان للمصرى الانواع ومعدلات التنمية الاقتصادية وهو ملحق حسب استقبال النظرة الاقتصادية زيادة حجم الاضرار والاستثمار ومن اسف ان معدلات التخطى الطلى من اقل المعدلات في الدول ذات الدخل للشباب بل ان معدل الاضرار اليوم يقل عن نصف المثلث في منتصف الثمانينات.

٣ - الارتفاع بالمكن التكنولوجى للانتاج للمصرى ويطلب هذا بدوره رفع معدلات التعليم والثقفاء على الاسبة وزيادة التحليم الفنى واللبنى وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحالية. ولقد اهتم الرئيس حسنى مبارك بهذه القضية وتمكنت توصياته فى اختيار عناصر القدره الفنية والعلمية ضمن الوزارة الجديدة التى تسمى بـ « وزارة » وتسلست تخصصاتهم فروع التقنية الحديثة مثل الاتصالات والحاسب الآلى والطاقة الذرية.

٤ - الاهتمام بتعليم قدرة الاقتصاد الوطنى على خلق فرص عمل لمل أهم أوجه ضعف الاقتصاد الوطنى فى فترة العشرين عاماً الماضية فى انخفاض قدرته على خلق فرص العمل والمقصود من فرص العمل للنتيجة بعد تخطى الدولة من سياسة تشغيل كافة الفريويين من الجامعات والهيئات التعليمية ويصاحبه خلق فرص للعمل فى برنامج تشجيع لتشجيع الصناعات الصغيرة بتأخير نظام الحوافز للصيرورة لتتجازى فى جانب الصناعات التى تخطى افرس عمل، وأخيراً العمل على رفع مستوى الانتاجية وإعادة التشغيل ورفع مستوى التعليم العام والى العلمى.

وبهذا نرى ان الاقتصاد المصرى والمجتمع المصرى قد نجح فى التغلب على الكثير من عقبات التخلف والافتقر خلال القرن العشرين، مع ذلك مازالت طموحاتنا كبيرة لانتاج عظمى فى الانتاج والتشغيل والرفاهية فى اولئك القرن الجديد. ■

وبعد ظهرت الرغبة فى الاستقلال الاقتصادى مبكراً فى اول الثلاثينات افرشت حكومة الوفد اول ثمرة جبرمكية حمانته كذلك لعمومات مصر سلطتها التشريعى على الجانب من طريق اتفاقية مؤتمر عام ١٩٣٧ وتم فرض اول ضريبة على الارياح التجارية والصناعية عام ١٩٣٩ وتطبيقها على الجانب الذين كانوا يسيطرون على معظم الانشطة الاقتصادية، وكذلك تم عام ١٩٤٢ التخليص من منبوبات الخبثى الموهامل التى كانت تملأ جينا كبيرا على الاقتصاد الكفى وفى عام ١٩٤٧ صدر اول قانون للشركات يحد ملكية الاجانب فى رؤوس اموال الشركات للسماحة ومن تسهيم فى اجمالى الماعلى وبعد فترة استمر هذا الاتجاه نحو التشايط الاقتصادى وبخصوصا بعد تسليم قناة السويس وصعود قوانين التخصيم ١٩٥٧ والمفاوض مع القوات المسلحة فى ١٩٦١

٣ - ظل الاعتماد على الخارج فى مجال تقنية والآلات يربس الاموال بشل تحديدا كبيرا وبينما حقق نظام التخطيط الاقتصادى انجرا من الاعتماد على الذات ماتت مشكلة اللبونية وتكافؤ التقنية تقل براسها من اخرى واعتبر اتفاقيات الملكية الفكرية فى ظل اتفاقية الهيات مؤسسا على زيادة تلكه انتقال التكنولوجيا الى الدول النامية.

٤ - خلقت مشكلة «موز ميزان» للدعوات تسمى كبيرا حيث استمر عجز ميزان التجارة لفترة حوالى اربعين عاما ومع ظهور تحويلات الماعلى فى الخارج وايرادات الخدمات كسند كبير ليرادات ميزان للدعوات الا انها بدأت للشككة فى طريقها للام بدأت فى الظهور مرة اخرى. لما تصف به الإيرادات من تكتيات خفلا عن ارتباطها بشروط خارج سيطرة السلطات الاقتصادية فى مصر.

١ - **الاصلاحات المطلوبة فى الاقتصاد المصرى**
حقق الاقتصاد المصرى تقدما كبيرا وبالذات فى الربع الأخير من القرن العشرين ولنعكس هذا التقدم فى مجموعة من المؤشرات الهامة منها ارتفاع متوسط عمر الفرد وزيادة عدد سنوات التعليم فى المتوسط مع زيادة استهلاك الكهرباء ومياه الشرب الفكية وتشايط لجهزة التيليزيون والتليفون كذلك تم تحقيق الاصلاح الاقتصادى وتم التخلص من ظاهرة التخصيم التى مهدت بتلويش الكاسب الاقتصادية التى تم تحقيقها وبالرغم من هذه الانتاجات الكبيرة الا ان الاقتصاد المصرى مازال يواجه تحديات كبيرة يجب علاجها حتى نضمن لنظامنا مستوية الرفاهية والانتاج ونذكر فيما يلى اربعة من اهم هذه التحديات.

١ - **التعامل مع تحديات العمالة والانتاج على الاقتصاد العالى.** ويشمل ذلك زيادة تنافسية الاقتصاد المصرى، زيادة القدرة على التصدير وايضا تنوع علاقات مصر الخارجية. لا يلاحظ قولا ان هنا مجموعات اقتصادية عامة تدار علاقاتها الاقتصادية معها ان تكون مفعمة. ولذا استمرضا ما نفسه الى الصين او اليابان او دول الاقتصاد السوفيتى السابق لوجناهما بالعدل القيلة. هذا مع العلم ان علاقات مصر ببعض هذه الكتل الاقتصادية تميزت بالقوة والتدفع فى سنوات سابقة.

الاقتصاد المصرى

الركود

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ازمة الركود الاقتصادى	محمد عبد المعصم على	العالم اليوم	٢٨٨٩	٢٠٠٠/٧/٢٥	٤
٢	القطاع الخاص والركود الاقتصادى	عبد الفتاح الجبالي	الاهرام	٤١٥١٠	٢٠٠٠/٧/٣١	٧
٣	ازمة الركود ودور رجال الاعمال	سلطان ابو على	الاهرام	٤١٥١٦	٢٠٠٠/٨/٦	٩
٤	الركود الحقيقية وآلوانه	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٦٢	٢٠٠٠/٩/٢١	١٠
٥	لماذا فشلت الحكومة فى علاج الركود	ملك عبد العظيم	(مجلة) الاهرام العربى	١٨٦	٢٠٠٠/١٠/١٤	١١
٦	دور المشتريات الحكومية فى علاج ازمة الركود الاقتصادى المصرى (١-٢)	عبد الحنان فاروق	العالم اليوم	٣٠١٦	٢٠٠٠/١٢/٢٥	١٣
٧	دور المشتريات الحكومية فى علاج ازمة الركود الاقتصادى المصرى (٢-٣)	عبد الحنان فاروق	العالم اليوم	٣٠١٩	٢٠٠٠/١٢/٢٤	١٦

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد عبد النعم على
الموضوع الفرعي :	الركود الاقتصادي	رقم العدد :	٢٨٨٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٥

التشخيص.. والعلاج

أزمة الركود الاقتصادي والأساليب الصحيحة لعلاجها

لقيامه بتحديد منح الائتمان الصغيرة على كل من معدل التضخم وسعر الدولار في السوق المحلي، مما ألجأ الكثيرين إلى حرق الإسماعيل للحصول على التمويل من خارج الجهاز المصرفي.

الفقر والتضخم

6 - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والسلفطة للمصارف في البرومة للصندوق وخرجها محملة بالارواح الإسماعيلية للغة من جميع أنواع الضرائب والقرضات من لحدود أسعار الأوراق المالية فضلاً عن اقتلاع فلاحات في إسماعيل الإسماعيل والبرومة في لحدود قصية الأجل جداً وتترك صفار للمستثمرين يهتدون خسائر هائلة فيروا من 7 - لقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من حوالي 300 دولار في بداية الثمانينات إلى ما يقرب من 1300 دولار في أواخر التسعينات. وقد صاحب زيادة الدخل محصلات قسوة في وسائل الأكل والأمان والأمان نحو الضيق على المستهلك المصري للتخفيف في السلع المستوردة في السلع المصرية الجديدة المحاصلة على ترخيص إنتاج أجنبي، مما أعبر من الاتصال الاستهلاكية التي كانت سائدة.

8 - التقلبات الكبيرة في توزيع الدخل القومي ما أدى إلى زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر والمحددة الطبقة المتوسطة كتنمية لعاملين أساسيين:

الأول: ارتفاع نسبة التضخم في بداية الألف بسبب أسعار الائتماني في أكثر من 200 عدد سنوات متتالية مما خفض من الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة والمتوسطة.

الثاني: ركزت البنوك منحها للائتمان للرجال الأعمال.

من أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية للفائدة الزائدة من الأرباح، وما زاد من حدة هذه المسألة انتشار ظاهرة الدروس الحكومية والاعتماد الاستهلاكية الجديدة والارتفاع التضخمي في إسماعيل الخدمات العامة.

3 - تعرض الشركات الائتمانية ومعام وخامه المتنافسة غير العاملة من جانب السلع المستوردة من دول جنوب شرق آسيا نتيجة لانخفاض القيمة الخارجية لعملائها لتسبب وصلت إلى 70٪ مما جعل إسماعيل السلع المستوردة متواكلاً من التكلفة المبشرة للإنتاج المحلي في الولايات التي ارتفعت فيه قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية بما لا يقل عن 25٪ نظراً لارتفاع الجنيه المصري والدولار الذي ارتفعت قيمته في الأسواق المالية بنسب كبيرة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية في الأسواق الأوروبية وبالتالي انخفاض حجم المبيعات المصرية لأسواق متغير تقليدية.

4 - لجوء الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي والأفراد من طريق الدين كقرضات، قد أدى إلى التزاخم بين الحكومة والقطاع الائتماني، وعلم وخامه على موارد السيولة المتاحة وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وإيضاً زيادة الأعباء المستحقة على الأفراد العاملة من ناحية وترافق معدلات الاستهلاك في القطاع الائتماني من ناحية أخرى.

5 - عدم احترام وسائل الدفع غير النقدية من كيميالات وبنوك وأندية و شيكات داخل السوق المصرية، مما أدى إلى عدم تطور معدل دوران كمية النقود، وما لا شك فيه أن معدل دوران كمية النقود يبرهن بشكل رئيسي على مدى قوة الدفع في الدورات التجارية، ومما لا شك فيه أن معدل الدوران التجاري في السوق المصرية، وقد واجهه العاملون في السوق المصرية مشاكل جمة في تمويل قديم ما بينهم من أوراق تجارية في توافيق استملاكها، مما يبرهن عن استهلاكها بمر السطام، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل دوران كمية النقود، وبالتالي أصبحت السيولة المتاحة لا تكفي لا تتعامل مع مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الجارية، وهذا ما يعرف بالانكماش في الطلب الكلي الكلي. وما لا شك أيضاً أن للجهاز المصرفي دوراً رئيسياً في هذه المسألة.

إن الركود الاقتصادي الذي تراه مصر حالياً ليس بالضرورة إحدى طلائع الأزمة الاقتصادية التي قد يعقبها التحول إلى حلقة التدهور والكساد، كما قد يبدو جديداً من الانتعاش ثم الراجح، إنما قد يعبر في ظل الأوضاع السائدة عن حالة ترويض قد تستمر في شكلها العام ما لم يبدأ تصحيح الأوضاع التي أحدثت حالة الركود المستقر، ذلك أن هذا الركود يرجع إلى مسائل جوهرية وهيكلية أهمها على الإطلاق غياب الموضوع الكافي للاعتماد الاستهلاكية على المستوى القومي والتي تعد بمثابة حجر الزاوية عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتطوير عند جميع المستويات المحلية والأجنبية، تلك الاعتماد التي تأخذ في الاعتبار نقاط القوة التي لا يجب التنازل عنها بل تصبغها وإضفاء الضعف التي يجب أن يكون لدينا تصورات محددة للعثبات عليه، والفرص المتاحة التي يجب استثمارها، والتعامل بهم وفقاً مع التحديات الداخلية والخارجية. وهناك لسبب عديدة أدت إلى أزمة الركود الحالية وتحول استثمار على النحو التالي:

1 - جمعت وزارة قطاع الأعمال العام الاستثمارات في الأحلام والضرية للكثير من شركاتها، تمهيداً للتصريف فيها بالبيع، مما أعظم القدرات الائتمانية للكثير من وفي نفس الوقت كان هناك تباطؤ في تنفيذ خطة الخمسة. بينما كان يجب الاهتمام بالفرق الكافي بسبب رفع كفاءة والتأجيل الاستثمارات القائمة للقطاع العام وتحسين الائتمان وتقليل الخسائر وزيادة القدرة على المنافسة وفتح الأسواق الجديدة والتصنيع، لأن ذلك يكون أكثر فعالية وأسرع في تحقيق العوائد وارتفاع القيمة الحقيقية لأصول تلك الشركات، كما أن نجاح الاستثمارات القائمة هو الجانب الرئيسي للاستثمارات الجديدة الجيدة.

2 - تعرض الاستثمارات القائمة، ومعام وخامه المتنافسة غير العاملة من جانب السلع المستوردة الزائدة بطرق غير شرعية، وإيضاً من السلع المنتجة محلياً بما يخالف المواصفات الفنية أو التولمي التنظيمية.

محمد عبد النعم على إسماعيل

٩ - تزايد نسبة البطالة مما جعل نسبة البطالة عالية وتوقفت قدرة البطالة للتوسعة
١٠ - قللت الدولة موارد خضرة من أنشطة التركيبات الملاحية والسمن والتاثير نتيجة التعميل التشريعي السابق بالسماح للقطاع الخاص بمنزلة تلك الأنشطة دون أن يرتبط على ذلك مردود قوس مباشر أو غير مباشر، وقد أسفرت النتائج عن عدم استعادة القطاع الخاص بذلك المورد بالإضافة إلى خسارة شركات القطاع العام، لذا استلزم إعصاب السفن الأجنبية الوضع الجديد لصالحهم ودون أن يرتبط على ذلك تخفيض تكلفة الصادرات المصرية أو تخفيض التكلفة للأجانب المقيمة في مصر.
١١ - ترجيح أجهزة الحكومة والبورصة لعمد كبير من لخبرات العلمية والحوليات العاملين في الخارج نحو استثمارات غير منتجة وغير محققة للأهداف الاستراتيجية في الأجل المتوسط والطويل، وعلى سبيل المثال إلى مصر للاستثمارات العقارية بالساحل الشمالي والقرى السكنية الفخارية وإعلاء أولياءها من الخبراء رغم أنها لم وإن ترحب لفرص عمل جديدة مستمرة وبها، ولم تزد إلى زيادة المورد السيليني، بل كانت آثارها سلبية على ميزان المدفوعات كتجربة لغير استراتيجة طويلة الأجل - لدى تلك الإدارة - تسمى نحو شعاع نظام الأسرة، والتكليف على نشاط الخصم واستغلال الفرص المتاحة، ومواجهة التبعات.

١٢ - اتجاه البنوك نحو رفع المصدور الاقتصادي إعمالاً بقيمة التخفيضات عليهم دون تحقيق المعادلة بحداد الدروس أو التسهيلات الأصلية في الشرائح للخلق عليها، مما جعل العملاء للتخفيض أقل استجابة لتخفيضات السوق وأكثر تمسكاً بالاحتفاظ بالفرز من مبيعاتهم اعتماداً على توقع تحسين أوضاع السوق مستقبلاً. وأول مؤاد الصراع كان عليهم تخفيض الأسعار والتكاليف، ورفع الجودة لتقليل على مشاكل السيرة.

العقبات ومصادرة البنوك

١٣ - اتجاه الائتمان المصرفي نحو تحويل الأنشطة التي لا تدعم بشكل مباشر الأهداف الاستراتيجية للتنمية ودعمها التوسيع ورفع كفاءة الإنتاج، وتركيز الائتمان المصرفي في تلك في رجال الأعمال وهو ما أوجد اقتصاداً موزانياً ليسمح للجمع ثلثي الاقتصاد لاهلها القادرين.
١٤ - تحول بعض كبار رجال الأعمال الصناعيين للاستثمار في النشاط التجاري ويتولون مديري شبه كامل بهدف إصلاح مركزهم المالي بعدما واجهوا من مشاكل تشغيلية في انشطتهم الرئيسية.

١٥ - لا يوجد لدى المستثمرين والبنوك مصادقة في البيانات الرسمية المصدرة التي توضح تطور الاقتصاد، كما لم تسلم الأجهزة الحكومية لصالحاً والمؤسسات البحثية - رغم ما استثمرته الدولة فيها من أموال على مدى سنوات طويلة - في توفير البيانات في الوقت المناسب بما يسمح باتخاذ القرارات على ضرتها وليس مجرد تسجيل تاريخي طويل الأجل للبيانات وإنما ما كانت تلك البيانات مثالية بالفعل وبشكل مناسب ما لصدقت البنوك على تحويل استيراد أو تحويل إنتاج ما يتواجد منه أرصدة مجمعة بالفعل.

١٦ - الإفراط في الإعطيات الخيرية اعتماداً على أن تلك الإعطيات هي الحافز الرئيسي للاستثمار، بينما طبيعة الأمور تعود بان الحافز الرئيسي للاستثمارات للخصم هو العائد المالي على رأس المال المستثمر ولقدرة الاسترداد سواء كان الاستثمار خلفاً أو مفقوداً من الضاربة من ناحية أخرى ارتفاع نسب الضرائب بعد انتهاء فترة الأجل فضلاً عن تولع المستثمر للمشاكل مع مصلحة الضرائب بسبب لجوءه للصلة المستتر في التخفيض الجزائي والتخفيف في استخدام الحجز الإداري بالإضافة إلى تعدد تهميش تقارير مراجعي الحسابات وهذا وضع لا يحقق الاستقرار للمودل كما يستتبر طرماً للاستثمارات الجديدة.

غياب القيم الأخلاقية

١٧ - لدى مصر مركزاً احتكاريّة تعمل على رفع أسعار منتجاتها ومنها الكهرباء والمياه والاتصالات والأسمدة والمعدنية بالإضافة إلى ضغط مجموعات أخرى للتحسين الاستيراد السليم للناتجة للتحسين المحلي.
١٨ - ارتفاع تكاليف المحسوس على الرخص والتراخيص السوق للأنشطة الجديدة والمرافق الجديدة والبنوك المالية للمستثمرين إلى الاستعانة بما يمكن أن يسمى بالكتيل الإداري، فضلاً عن تعرض للمستثمر إلى تصف مدعوي الجهات الإدارية أثناء ممارسة النشاط.

١٩ - تقضي على أخلاقية غير غريبة عند ممارسة الأعمال أدى إلى تهود السبلات التالية:

(أ) إفراق البلاد بالسلم للبرية وهذا ما وضع الإنتاج للهي أمام مفارقة غير متكافئة، وأحدث إبطاء وتثاقلاً شديداً في القدرة استغلال الصناعة المصرية وهذا خلافاً للاتجاهات التالية:
(ب) الانتعاش قواسم للدروس الخصومية في الإطفاقي في الجامعة كتجربة مبدئية لتعود للدرس القصير أثناء عمله الرسمي والأساسي دون أن يراجه بالمصلحة أو الدرع للتوسيع وهذا ما جعل جزءاً مهماً من ذلك الأسرة المصرية يتلقى على الدروس الخصومية على حساب الاندفاع والاستعداد أيضاً، والآخر بكل الغالب هو الاقتصاد لقوة الحصة للمعلم بين طلابه.

(ج) انتشار تعاطي المخدرات والكحوليات وما يتبعها من تسرب الأموال إلى الخارج، وتراجع الخرج للجمع في الضمان مع الأجهزة الأمنية لتقليل عنها.

(د) عدم احترام وسائل الدفع من الأوراق التجارية رغم تقديم العفووات.

(هـ) انتشار ممارسة الأعمال بعيداً عن الضوابط القانونية، ولكنه، الخريص.

علاج نقص السيولة والركود

١ - الاستعانة من الحكومات والركن البحثية والنواصير القومية للتنمية في اقتراح استراتيجيات قومية متميزة وطويلة الأجل - على النسخ الأجنبي - ثم مصادقة تلك الاقتراحات في استراتيجيتها وأصدة عرض على الأحزاب لهاقتها وجودتها، ليكون لها دستور للتنمية.

٢ - إعادة بلورة وسائل الخصخصة لتكون بديلاً في حجم الاستثمارات على شركات قطاع الأعمال العام عن طريق مساهمات القطاع الخاص وليس فقط بيع نصيب الدولة في رؤوس الأموال الخاصة للأفراد.

٣ - استغلال محبلة بيع نصيب الدولة في رؤوس أموال شركات قطاع الأعمال على الاستثمارات جديدة لتقليل على القطاع.

٤ - تصميم المراكز المالية للبنوك والخصخصة للتنمية الصناعية والزراعية والمصارف وتزويد المورد المالية طويلة الأجل لها ووضع استراتيجية طويلة الأجل لتتمتع المصانع المصرية وطويلة الأجل.

٥ - يجب أن تكون هناك قيود على تحرك رؤوس الأموال الأجنبية السائلة للضاربة في البورصة المصرية تجنباً لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي، ذلك أن ما يحتاج إليه الاقتصاد المصري هو رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية التي تشكل مبادلة في العمليات الانتاجية وليس الأموال التي تجنى أرباحاً ومكاسب التنمية الاقتصادية دون أن تبقى للمولدين ما يمكن إعادة استثماره لتحقيق التنمية للاقتصاد. وقد قامت ماليزيا بوضع قيد شغل خروج رؤوس الأموال الأجنبية المستدرة في البورصة إلا بعد مرور عام على دخولها.

٦ - إجراء ضرائب على التحولات قصيرة الأجل في البورصة المصرية - على سبيل المثال - في تخفيضات فوزن التقليل لحجم الأموال التي تهدف للخصخصة وتوزيع التحويلات بهدف الاستثمار.

٧ - الانضمام باستثمار مخدرات المصريين العاملين بالخارج وتوجيهها نحو الاستثمارات الجديدة، ويقترح تخصيص جزء من أسهم الشركات أو شركات كبرى مقرر خصصتها لهم بما يؤدي إلى الاستفادة من أموال المصريين العاملين بالخارج ومخبرهم، وقد يكون من الأفضل تخصيص إدارة حكومية مسئلة للتعامل مع هذا القطاع يكون قائماً على نهج المصريين المعلن بالخارج.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبد المنعم على
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	٢٨٨٩
المصـلـح :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢٥

8 - التدرج فى تخفيض القيمة الخارجية
للمنتج المصرى لتشجيع المصدات
وتخفيض الواردات وزيادة تدفق اسواق
المصريين العاملين بالخارج.
9 - الاهتمام الشديد من قبل وسائل
الاعلام المختلفة بنشر روح الانتماء القومى
بين جميع فئات الشعب تحت اشراف هيئة
من المتخصصين لتطبيق الاثراد على النخبة
فى المجتمع المصرى.

10 - لتخفيض النفقات العامة- يتم
التوسع فى استخدام نظام الـ B.O.T
ولتشجيع ونقل الملكية فى نهاية الفترة
للدولة فى مجالات محطات تنقية المياه
والصرف الصحى والمستشفيات والمطرق
والكبارى والوانوارى والاوتوبى- الخ.
مع ضرورة التأكيد على تفصيل للمستثمر
للمكونات المتحة محليا بذكر الامكان.

11 - بالاضافة للين السابق: يتم التوسع
فى استخدام نظام الـ B.O.T. وهو التحديث
ولتشجيع ونقل الملكية فى نهاية الفترة
للمستثمر الخاصة حاليا (قطاع عام) وتحتاج
الى استثمارات لتتمهدها، بما فى ذلك
مضروعات للمياه.

12 - الاسراع بصدور تشريع لمجارية
الاحتكاك.

13 - زيادة نسبة الاجور والمرتبات فى
القطاع للمنى الاجانبى، مما يزيد من معدلات
الامصار والاستهلاك ايشا.

14 - تصديق مفهوم ان الدور الاساسى
للجهزة الحكومية هو عدم تحميل الامور
لحسبى كلفة بل تيسيرها، والارشاد وليس
فقط المراقبة بفرض توافيق المصاوب او
الاسترجاع الفرض الغرامات او تحقيق بعض
للمصالح الشخصية.

15 - ربط بيانات الواردات والانتاج
للطى بطريقة لحظية بشبكة الجهاز المركزى
للمتابعة العامة والاحصاء وقدم الاشهر
وتفسير المعلومات والبيانات للجمهور
والشركات والجهزة الحكومية بطريقة سهلة
ودورية.

16 - تفصيل دور المجتمع والمؤسسات
الاجتماعية غير الحكومية فى التظا على
تعهد تصديق الفرس لتمام هذه والنشط
لليارش او غير لليارش على الطلاب لىحاطى
الدروس الخصوصية، بعد ملاحظة عدم
جدرى الاجراءات للتحفة حاليا.

* مدير عام شركة الإسكندرية
للاستثمارات والمالية والتنمية

مكتبة الإهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالى
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	٤١٥١٠
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣١

كما سبق يتضح لنا أن هناك دوراً مهماً وحيوياً يقوم به
كامل القطاع الخاص المصرى خاصة خلال المرحلة القادمة.
ولكى ندر بها الدور المحرقة لقطاع فى الخصخصة التى ستبدأ
بمعالجة وقوة لهذا القطاع، إذا أراد أن يكون شركاً حقيقياً
وأنه لا فى العملية التنموية البلاد، ويوضح هذا الدور أساساً
فى الاستثمار الجاهز واليد عن الاستثمارات العشوائية كما
يحدث الآن.

وهنا تقع مسئولية الحكومة فى ضمان كفاءة عمل أية
المسوق، بما يحميه ذلك من تدوير الظروف التى تجعل نشاط
لدى العرض والطلب تتم فى إطار حقيقى، مع ضمان للتنظيم
الاستثمارى السليم من طريق توفير أليات والمعلومات
الأساسية عن كفاءات الاقتصادى والبيئة، وبذلك بالذات
الذى يمكن الجميع من إجراء دراسات جدوى سليمة ومسبقة
للقرار الاستثمارى، وكذلك توفير المناخ الاستثمارى الجيد عن
طريق الإصلاح التشريعى، والأدنى للنظم والمؤسسات
والقنوات السريعة والملائمة فى القوانين لا توجد مثلاً جيداً
يقدر ما تسهم فى إقامة الفرصة للمستثمرين والقطاع
بالإسراع، هذا فضلاً عن ضرورة العمل على وضع القوانين
موضوع للتنفيذ الفعلى وليس فقط صمماً، على أن يتم ذلك
كله فى إطار مفهوم أوسع يرى أن عملية التنموية ليست تعزوا
تلقائياً، بل هى عملية إيجابية تهدف إلى التوظيف بقدرة
القطاع، فى عمل إرادى ينعكس فى سياسات واضحة بتأثيرها
الاجتماعى ككل فى ضوء الأهداف العليا للوطن.

تطور مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات ٩٣-٩٩

السنوات	الاستثمارات للقطاع من جانب القطاع الخاص بالليار جنية	الائتمان المصرفى للوحة للقطاع الخاص	الزيادة فى % الائتمان	نسبة ١/٣
١٩٩٤/١٩٩٣	١١.٧	٤٠.٥	٧.١	٢٧٢.٨
١٩٩٥/١٩٩٤	١٦.١	٥٣	١٢.٥	٢٧٧.٦
١٩٩٦/١٩٩٥	٢٠.٧	٦٨.٤	١٥.٤	٢٨٤.٤
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٥.٨	٨٨.٠	١٩.٦	٢٧٩
١٩٩٨/١٩٩٧	٣٦.٠	١١٢.٤	٢٤.٤	٢٧٢.٦
١٩٩٩/١٩٩٨	٤٤.٧	١٤٢.١	٢٩.٧	٢٧٦.٤

المصدر: جمعت وحسبت بمعرفة الباحث من تقارير الخطط السنوية وتقارير البنك المركزى المصرى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	الركود الاقتصادى	رقم العدد :	٤١٥٦٢
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢١

الناس والاقتصاد

الركود .. الحقيقة والواقع

الناس في حديث مستمر عن المسبولة وعن تركوهم سواء يعلمون أو لا يعلمون ولكنها أصبحت حكاية يتحدث بها الناس، ولا نذكر أنه كانت هناك فواهر لهذه المسألة كزيادة الخبزون بالمصانع وتأخر سداد مستحقات القطاع الخاص لدى الحكومة وقيام البنوك بترشيد الائتمان وفتح الإعتمادات ... حماية لأهلها على التوسع الذي تم في فترة سابقة.

ومشاكل مثل السيولة والركود لا يمكن أن تظهر بين يوم وليلة، ولا تحمل حكومة الدكتور عاطف عبيد المسؤولية ولكن مثل هذه المشاكل موروثة ومنذ سنوات سابقة تزيد أحيانا ويقلل أحيانا أخرى، وكل ما قلعله حكومة الدكتور عبيد هو السيطرة على هذه الفواهر وهو ما تم فعلا من صنع سيولة بلغت نحو ١٠ مليارات جنيه في مستحقات القطاع الخاص طرف الحكومة .

ويجرى تسويق الخبزون لدى الشركات كما تقوم البنوك حاليا بضبط وترشيد الائتمان حتى يحقق الأمدال من منحه.

المهم أن الذين يتحدثون من العامة أو غير المتخصصين لا يعلمون حجم المشكلة هل هي كبيرة أم صغيرة لكنهم يتناولون الحديث عنها بصفة العمومية وأنه كلام مرسل تتناوله جلسات بعض رجال الأعمال ونحن مع الناس نبحث في هذه التحليلات من زوايا مختلفة، وأبعد من هذه الزوايا لمراته في تلك الأشرطة الشهيرة التي تصدرها مصلحة الشركات عن حجم التدفقات الاستثمارية التي يتم ضخها شهريا إلى شرايين الاقتصاد المصري عن طريق موالفات التأسيس التي تصدرها.

في شهر أغسطس الماضي تمت الموافقة على تأسيس ٧١ شركة مساهمة و ٥٠ شركة ذات مسئولية محدودة بلغ رؤوس أموالها مليارات ١٢٢٠ مليون جنيه للصناعات الثقيلة في قطاعات صناعية مختلفة كالصناعة والسباحة وقطاعات البنية الأساسية هذا عينا بخلاف ما يجري تأسيسه من الهيئات العامة للاستثمار وتؤدى ذلك أن هناك نشاطا اقتصاديا واستثماريا وليس هناك ركود بالمعنى الواسع . وأن الاقتصاد يسير في إطار صحيح وأن الصنورة واضحة في ذهن الحكومة.

عبد الرحمن عقل

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	أزمة الركود
المصنف :	(مجلة) الاحترام العربي
اسم كاتب المقال :	ملك عبد العظيم
رقم العدد :	١٨٦
تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٠/١٤

8 أشهر من المواجهة والنتيجة صفر

لماذا فشلت الحكومة في علاج الركود؟

عجزت جهود الحكومة حتى الآن عن وضع حد لظاهرة الركود التي استفحلت خلال الأشهر التسعة الأخيرة وإن كانت قد بدأت ملامحها في الظهور قبل نحو عامين.. وإن كانت قضية الركود لا تنفصل عن أزمة السيولة التي سبقت بفيل وكانت مقدمة منطقية لحالة الركود مما دفع بالحكومة إلى التفكير جدياً في وضع حلول جذرية بتسديد جانب مما عليها من ديون بلغت ما يربو على 20 مليار جنيه لشركات المقاولات والقطاع الخاص وسدت الحكومة حتى الآن ثمانية مليارات ونصف المليار..

■ تحقيق : ملك عبد العظيم

ويرجع غلى الجمال رئيس جمعية الصناعات الصغيرة لفضل الحكومة في حل أزمة الركود إلى عدم اجتماعها لخطة قطاعات الصناعات الصغيرة وعدم إجراء حوارات مع أصحاب هذه الصناعات وتركيزها فقط على الكبار.. والأكثر من هذا يؤكد هو الجمال المصري الذي يشغل على للتجهيز والصناعة لتسديد ما عليهم.. في وقت الأزمة.. مع أن دوره هو تقديم التسهيلات وإيجاد الحلول لأنه شريك أيضاً في المسؤولية.. وبدلاً من هذا الدور توافد الجهاز المصرفي حالياً من منع فروض جديدة مما أصاب الأنشطة بالجور.

ولذا كانت الحكومة قد حاولت حل المشكلة لكن تأثير محاولاتها لم يمسح لأحد.. هذا ما يقوله د. أحمد شبيخة رئيس مجلس الأعمال المصري الرئيس مضيقاً أنه بالرغم من وضع عدة مليارات في السوق إلا أن إحساس الناس ببيع المشكلة لديهم إلى تقليل أنشطتهم وبفقد المولان المعادي لأن يفكر ألك مرة قبل أن يخرج قرشاً من جيبيه.. ومما زاد من وقع المشكلة أن الحكومة سارت تخلى عن دورها في القومية والتوعية والترقيش.. وكانت الحل على الغرب لكل مستثمر في أن يؤمن ما يشاء حتى وإن كان هناك كثيرين غيره يمارسون نفس النشاط وهذا أوقع الجميع في أزمة.

لكن محمد فريد رئيس الأمن العام لجمعية الـ 15 ورئيس مجلس الأعمال المصري البربري يعترض على الأراء السابقة مؤكداً أن رؤيته الحكومة لا تفشل لكن تنفيذها يحتاج إلى وقت طويل وقد يستغرق ستة عاماً لأن الأزمة الحالية قد تراكمت على

لكن منه الأموال لم يكن لها وقع في السوق ولم تحرك حالة الركود التي ظلت على حثتها.. والتي أحدثت تطورات خطيرة بلخل القطاعات الصناعية والتجارية في القطاع الخاص وأحدثت مشاكل عديدة بين رجال الأعمال والبنوك مازالت محل جدل بخلاف حتى الآن.. ويون السخول في تقاضيل أسباب أزمة الركود والسيولة والتي تفاقمت ببطء.. فإن الأزمة التي تدور في الأتمان لماذا فشلت خطة الحكومة في علاج أزمة الركود حتى الآن؟ ولماذا لم تشمر السوق بالبادرات التي سمعتها الحكومة؟ وما الجديد الذي يفر من دائرة الحل؟

سميح الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال للصيريين يحدد ملامح الصورة قائلاً: لابد هناك إحباط شديد.. هذا الإحباط الدام إلى رغبة كل رجال الأعمال في عدم التوسع في أنشطتهم والأكثر من ذلك أن معظم الأنشطة في حالة جمود.. ويؤكد الدكتور عامل جزائري عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال واتحاد الصناعات أن كل ما أقيمت عليه الحكومة من إجراءات لم تؤثر تأثيراً طفيفاً في السوق ولم تفلح المشكلة.. وكل ما حدث كان مجرد مسكات.. ولو حلنا الأزمة ومسبباتها سنجد أنها لم تات في يوم وليلة وكانت تراكمت لفترة طويلة من الزمن من استمرار عقارى جمد المبادرات وإن دخل المشكلة قانون الرصد العقاري إضافة للاستثمار الصناعي العشوائي وازدواجية الاستثمارات وتكرارها وفتح باب الائتلاف في مصراميه.. كل هذا حدث خلال السنوات الثلاث الماضية والعلاج ين في يوم وليلة.

وسبعمئة مليون دولار، والحقيقة هي خمسة مليارات دولار.. ولكن تفسيرنا لتطبيق العقود هو أن لجنة (661) التي تدار فعلياً من قبل أمريكا وبيرويات تسهيل العقود ولا تعرضها على اللجنة (661) شكل شيء مسجل وغير موزع يعتبر معلقاً حالياً.. بدوا بخطة ثالثة وهي أنهم يستمنون عن تسلم الطيارات ويقومون بتفقيها قبل تسجيلها لكي لا يظهر في قائمة التسجيل أن هناك قفراً مسجلة في لجنة للقطعة وغير موزعة.. وهذا خرق للإجراءات للتلق عليها من قبل الدول الأعضاء في لجنة (661).. هذا التطبيق وهذا التأخير هو فقط يعكس للعالم النزعة الأمريكية لبريطانية الدالية ضد العراق.. ويكسر العالم سياسته العالمية في إيداع شعب العراق منذ بداية الحصار وحتى الآن.. يؤكد العراق أن مشكلة القطاع فشلت في تلبية احتياجات العراق الخارجية ما هي في تقديمك البذل الذي قد يلجا إليها العراق في هذا المجال وما قيمة السلع والبضائع التي استوربها العراق حتى الآن؟

لا شيء سوى المطالبة برفع الحصار عن العراق لأن نتيجة الذكرى أن العراق صدر بقيمة 34 مليار دولار أخذت لجنة التحويلات 11.5 مليار.. حصل شعب العراق حتى الآن 8 مليارات وللنهي إلى ما يعادل حوالي 14 ملياراً أي في عقود مطلقة تمت الموافقة عليها ولم يفتح لعملائها أو مقدم متدخل ومصل موانعها بسبب الإجراءات البيئية واللغدية في التعامل إن البرانج أصبح يقابل نفقات الأمم للخدمة والتوصيات وهناك إيرادات للعراق حقيقية رغم أنها محدودة ولكنها غير مستقلة بديل أن العراق حصل على قسائمات خلال أربع سنوات أي مليونين في الواحدة بما يعادل 700ملايين حصص العراق شهرياً بينما للثقي في عمود (14) مليار دولار غير مستقل والأهم للخدمة حصلت على أكثر مما يحصل الشعب العراقي من إيرادات العراق.

نلاحظ في الآونة الأخيرة وصول كميات كبيرة من أجهزة الكمبيوتر وشاحنات النقل وأجهزة أخرى.. هل يعني هذا أن لجنة القاطعة قدمت تسهيلات معينة للعراق؟

لم تراقب لجنة القاطعة على أي جهاز كمبيوتر وما وصل لا يد تحقاً سليماً قياساً بالبرهان للكل ولكن قياساً بالإنج الرصونة والتفوق للمرة بعد قليل جدا وإجمالي ما وصل بأسط 47% من الخصص والبرن ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء.. ولذا ما أتبعنا من الغذاء والدواء والمنتجات الزراعية فعمل ما وصل لجميع القطاعات الأخرى لا يزيد على 15% وماتت فكرة نظام لمست كافي وناشئة وهي تعيق العراق عن أن يقق أبناء شعبه أن لديه قيمة وسلامة للشرب.. والكهرباء غير منتظمة الجاهز غير صحية إضافة إلى تدهور مستشفيات الأخرى وفرض العمل تحتاج إلى مشاريع واستثمارات والعراق متوقع عليه أن ينشر مشاريع زراعية أو صناعية أو خدمية لدخل العراق لأن البرانج يحرمه من هذا الق.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ملك عبد العظيم
الموضوع الفرعى :	أزمة الركود	رقم العدد :	١٨٦
المصدر :	(مجلة) الأهرام العربى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٤

تعميم للصناعة المصرية وتقويتها.

الدكتور أحمد شفيق يرى ضرورة وضع سياسة ترشيدية تبدأ بإعادة النظر فى السياسات السابقة التى أدت إلى تدخل وتضارب الاستثمارات وتكرارها مما أحدث الكثير من المشاكل وهذه المسئولية تقع بالدرجة الأولى على الدولة على اعتبار أنه لا يوجد رجل أعمال واحد يعمل كل طاقته بماله الخاص لهم جميعاً ويعملون بأموال الدولة التى يجب أن تتولى وتجهز للشروعات بجدية وتكون لديها إحصائيات الكافية قبل تمويل المشروع.. ويكفى ما حدث للسوق التى تشبهت بشروعات بدأت ولم تكتمل.. لكن الحل السريع الوحيد الذى يضمن الخروج من أزمة الركود والمسيلة هو زيادة الصناعات وإذا كانت الدولة قد فشلت حتى الآن فى وضع سياسة واضحة المعالم ومحددة بخصوص الصناعات فلا حرج من أن تلجأ إلى دولة أخرى ذات تجربة فى هذا المجال حتى تحسن حضورها والأكثر من هذا وذلك أن تشوق الحكمة نفسها عن الاستثمار من الخارج.

محمد فريد خميس يطرح رؤية مختلفة للحركة المالية الرائدة من الأزمة الراهنة مؤكداً على ضرورة تامين كل الشرائح حكومية ورجال أعمال وإعلاء الخروج من الظل.. ويتقدم الجميع أن الخروج من أزمة الركود يستغرق بعض الوقت قد يزيد على عام وربما أن يتوكل على هذا مع الإسراع بالخروج من الصعاب المتخمة إلى التى فريت أوروبا للخارج حتى تتوقف الشائعات التى تعيب الجميع ولا تفرق بين جاد ومستقر.. أمر آخر ضرورى هو أن يستغل رجال الأعمال الفرصة الحالية لمبادرة تقييم أوضاعهم من حيث إعادة النظر فى تكلفة الإنتاج وتطوير الثروات المالية والسياسات النقدية.

ويطرح وليد توفيق عدداً من البدائل للخضاء السريع على الصعيد المالية وذلك باتخاذ إجراءات تؤدى إلى سرية دوران الأموال فى السوق كالاتراض من الخارج وجنب الاستثمارات الخارجية وإعادة النظر فى سعر مدخل الإراض الحالية بحيث لا تعتمد هذه الفاتحة على التخصيم السنوى.

الدكتور أحمد الفهدى الخبير الاقتصادى يرى أنه لا يمكن التنبؤ بخروج سريع من أزمة الركود الحالية وما يستتبعه عدداً من الإجراءات على البدين للتوسط والميل وخلقها لأبد من وضع برنامج فسخ لتعديت الصناعة المحلية لنكون قادري على التأسيس لآيتها، وإذا كانت الحكومة قد سدست جانباً مما عليها من ديون فالحجج الأكبر من هذه الديون أن يفتح الجهاز الإنتاجى وهو ما سيطيل الإحساس بالمشكلة الراهنة.

ويطرح الدكتور نبيل حشاد قائمة أخرى من السياسات لآيتها، أزمة الركود الحالية أهمها انخفاض الاحتياطى النقدى لدى البنوك ولذى يبلغ ١.٥ ٪ بضخ سيولة جديدة فى السوق بغضن فبك المركزى لسعر إعادة الخصم.. يمكن أن التنبؤ حدوث حالة من الانتعاش المحدود خلال الأشهر الخمسة القادمة بعدها سيتقلب مرة أخرى ولكن بمدى ارتفاع مرتفعة

الطول تتم على عدة مستويات فإذا كانت الحكومة تلعب حالياً ما عليها - على حد قول سعيد الطويل - فيجب أن يتوكل هذا مع طرحها لمشروعات جديدة تتواءم الطاقات العاملة فى القطاع الخاص الذى يجب إشراكه فى اتخاذ القرارات بدلاً من حالة التجاهل التى نرى لتفاقم المشاكل.. من جانبه يشدد د. عادل جزايرى على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة للصناعة المصرية بحيث يتم فقط تشجيع الصناعات ذات الميزة التنافسية التى يمكن أن تصدر إنتاجها للخارج ولقاء الحوافز على الصناعات المكرة لأن واجب الحكومة توجيه الاستثمار.. هذه الإستراتيجية يجب أن تكون سريعة لوقف حالة التخطيط الحالية إضافة لضرورة إيجاد حل سريع لشركات القطاع العام الكثيرة التى تعجز وتترك على حالها لسنوات طويلة مما أضاعها كصناعة القزل والنسيج.. ولابد أيضاً من وضع خطط سريعة لجذب الاستثمارات الأجنبية التى تقلعت أخيراً بسبب غياب الشفافية وبك إجراءات للتفاضل والتركيز خلال الفترة المقبلة على السياحة على أساس أنها المصدر للعائد السريع وإيجاد فرص العمل الكثيرة.. ويطلب أحمد عاقل إستراتيجية مالية تحقق الخروج السريع من الأزمة الراهنة وذلك من خلال وضع سياسة من قبل البنك المركزى بمشاركة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لمعالجة حالات التفتت التى زلزلت إعدادها خلال السنة الأخيرة وبشكل يشير للقلق.. هذه السيولة يجب أن تراعى حالات التفتت وتحافظ على أموال البنوك وعلى استقرار للشركة وعدم ترشيد عملها.. هذه السياسة يمكن أن تؤتى بنتائج سريعة وإذا تأخرت البنوك عن جزء من إفرازها والعمولات والغرامات لى لا حدود لها مع إتاحة الفرصة للصناعات المتخمة للسداد للربح بهدف

مدار أكثر من ثلاثين سنة.

الراى السابق يؤيده رجل الأعمال وليد توفيق الذى يؤكد أن الحكومة وضعت بها على أساس المشكلة لكن ما يعيق الحل النهائي أو الإحساس بأن حداثها تخف هو العامل النفسى لكثير من رجال القطاع الخاص كبنوا خسائر فادحة بسبب الأزمة من جانبهم ويشير الدكتور نبيل حشاد الخبير الاقتصادى إلى أن حالات الركود الاقتصادى لا يتم حلها بين يوم وليلة فهى تحتاج إلى فترة لا تقل عن العام.. فلو كانت الدولة جادة فى سداد مديونياتها وسعيها إلى خفض عجز الموازنة الذى وصل إلى ٢.٢ ٪ فإن هذا الالتزام سيحصل من الصعب التوسع فى الإنفاق الحكومى حيث أن هذا الإنفاق على أوقات الركود يعتبر أحد أدوات السياسة المالية فى الدول التى تواجه هذه الأزمة..

وبطابق للظنرات الاقتصادية والتجارب فإن المكمات تقوم بغضن الضوابط فى أوقات الركود لأن خفضها يؤدى لزيادة الدخل الناتج والافراز ومن ثم زيادة إنفاقهم على السلع والخدمات.. وما يزيد الإحساس بالمشكلة مع زيادة العروض من الطلب وإحجام الطلب بشكل كبير خصوصاً أحجام الطلب الحكومى الذى يشكل نسبة كبيرة وما ضاعفان هناك سياسات نقدية ومالية لم تتبعها الحكومة للخروج من الأزمة وعلى تدخل البنك المركزى لشراء أئون الخزنة والسندات الحكومية من الافراز والبنوك لإتاحة قدر من السيولة لإدخل الأسواق.. بل على العكس من ذلك كان البنك المركزى يقدم بيع ائون الخزنة للافراز بدلاً من شرائها.

ولكن كيف يتم الخروج السريع من هذه الأزمة بعد أن هدئت كل الانشطة زادت معاناة كل الاطراف الافراز والمؤسسات والبنوك؟

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبد الحافظ فاروق
الموضوع الفرعي :	أزمة الركود	رقم المجلد :	٣٠١٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

دور المشتريات الحكومية في علاج أزمة الركود في الاقتصاد المصري (201)

الحكومة والعالم من 70٪ من النطق
للطبي الأجمالي في 1936 عام 22٪ عام
1972 وفي المملكة المتحدة زاد الانفاق
الحكومي من 24.1٪ عام 1936 إلى
38.9٪ عام 1948.

ويقدم المحاللات النظرية الجديدة التي
تقدمها روكال وريمان ومدرسة الاقتصاد
الجديد في الولايات المتحدة للصورة التي
مفهوم الدولة الحاضرة وتبني إدارة
الرئيس روزفلت وريمان لبعض الأفكار
ومساعيها فقد ظل الفكر الكينزي هو
الأساس والأداة السياسية والاقتصادية
الأكبر شملنا لمعالجة الاختلالات الهيكلية
التي تشهدها الاقتصاديات الرأسمالية بين
الطلب والأغراض ومعالجة الأزمات الدورية
لها.

أولا: تطور الاقتصاد العام في مصر
ومشكلاتها:

قبل الفوضى في دراسة تطور التدخل
الحكومي في مصر في النصف
الاقتصادي وبالتالي تطور الانفاق العام
بكل مشكلاته ونسبي التمدد بين ثلاث
مراحل أو مستويات تدور في ممرها

الأول: من عصر الانفاق العام في مصر
التي كانت تعاني من نقص في الأجهزة
وجميع أنواع الانفاق الذي تقوم به الأجهزة
الحكومية والمؤسسات الاقتصادية
والشركات التي تملكها الحكومة أو تتبع
لها سواء بالكلية أو بالأدلة أو بها معا.

الثاني: مصطلح الانفاق الحكومي
يقصد على ثلاثة أضيق من المفهوم
السابق حيث يقتصر في الانفاق الذي
تتولاه الأجهزة الحكومية الواردة في
وثيقة الموازنة العامة للدولة وحسابها
الخاص (الجهز الإداري - الإدارة المحلية
- الهيئات الشعبية) بدون أن تشمل على
الانفاق الذي تقوم به الهيئات الاقتصادية
أو الشركات التابعة للقطاع العام أو ما
يسمى قطاع الأعمال العام.

وبلحظ هذا التناقض ينبغي التماس أن
يتميز بين الانفاق الحكومي المباشر من
والانفاق الحكومي الأجمالي حيث ينبغي
لخدمة الانفاق الحكومي المسموح أو
الطبيعي استخدام التناقص التمولية من
الانفاق الحكومي وهي غالبا تزيد على
70٪ من الانفاق الحكومي الأجمالي في
دولة الموازنة العامة أو الحساب الخاص
من قبل الحكومة والرسوم والضرائب أو
مفروعات الإيجارات أو القروض الممنوعة
القروض الخارجية أو التحويلات التجارية
الأخرى وكذلك التحويلات التجارية
للخدمات كالتيهات أو الإعانات أو
الخدمات والضرائب المحققة أو
التدريسات. الخ.

لنجد نأخذ على متعاضد للنظرية
الكلاسيكية سواء في دراسة الحركة عام
1930 للمرة حيث في نظريته TREA-
TISE ON MINEY أو في كتاب المصنف
للحصول النظرية العامة في التشغيل
والنمو والمشاركة عام 1935 قدم كينز
أساسا جديدا في إدارة الطلب في المجتمع
الرأسمالي الحديث متعاضدا على انفعال
الدولة كمنصر رئيسي في المخرج
الاقتصادي ورحل في حد القول
بضرورة إيجاد حلول PRETEXT لخطر
الأرض ثم رتبها لزيادة الانفاق وبلغ
ذلك في الاستهلاك في فترة الكساد.
So gold mining is the only pretext
for digging holes in the ground which
has recommended itself to bankers as
sound finance and each of these activities
has played its part in progress filling
something better.

وترأى مع هذه الأطروحات النظرية
الجديدة محاولات من جانب كبار الفلاسفة
في الولايات المتحدة والدول الأوروبية
المخرج من كسر الأزمة الاقتصادية
المصاحبة لاتباع مجموعة من السياسات
الاقتصادية غير التقليدية وهكذا ظهرت
سياسات التذكور خلقت في النيا خلال
الفترة من 1932 حتى 1935 وسياسة
لين بوم في فرنسا التي عرفت بسياسة
الدولة الشريكية عام 1936 وسياسة
روزفلت في الولايات المتحدة للحكومة
سياسة العهد الجديد NEW DEAL عام
1933.

ومذ تطور كتاب جون مينارد كينز
عام 1935 لتقسيم التناقص للبحث
الاقتصادي الرأسمالي في مرحلتين
متمايزتين تماما ما قبل الدورة الكينزية
وما بعد كينز.

فبعد سياسة خلق الطلب الفعال Effec-
tive Demand أصبحت الدولة والانفاق
والطلب والمخزون مصورا لسياسيا في
التنسيق الاقتصادي الحديث وأليات
توازنه.

في الولايات المتحدة زاد الانفاق

استقر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي
مذ كتاب اسم صيت الشهير "البحث في
أسباب ثروة الأمم الصادر عام 1776
على مجموعة من الفكرات والمفاهيم
النظرية في مجال الإنتاج والتوزيع في
ظل النظام الرأسمالي الحديث وكان من
أهم هذه الفكرات هو الاعتماد على أليات
العرض والطلب في توجيه وتخصيص
الموارد ومبرر المنافسة الكاملة وتقسيم
العمل تباري اليد الخفية invisible hand.

أحداث التوازن الطبيعي في الاقتصاد
الرأسمالي. وتتحقق الرأسمالية للإنفاق
والمصاحبة دون تدخل أو وصاية من
الدولة التي ظلت في نظرم مصدر أداة
للمصالح الأمن والاستقرار الداخلي
والخارجي. بيد أن الأزمة الاقتصادية
الخالقة التي مررت باسم الكساد العظيم
great depression التي طالت لأكثر من
خمس سنوات (1929 - 1934) وأسست
بتأثيراتها الكاسية من شواهد الولايات
المتحدة غربا إلى دول أوروبا الغربية
وأتت إلى السلب والتدهور عشرات آلاف
من الوظائف المصنعية والمالية والوقت
من البطالة بحيث قدر عدد المتطلعين في
الولايات المتحدة وحدها بنحو 14 مليون
إنسان (بما يعادل ربع شعور المملكة
وتمتد) لوقت 85 ألف مشروع ووقت
تسعة ملايين مصححات الإضرار وتأثير
خلافها الجهاز المصرفي وتهاوى فيها
تخلط قطاع البنوك ومصارف 95
وانتفض السهل القوم الأمريكي في أقل
من نصف تقريبا من 87 مليار دولار
عام 1929 إلى 39 مليار دولار عام
1933.

كل ما قد عصف بأسي ومفاهيم
ومركزات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية
ومفهوم الدولة الحاضرة grading state
فلم يبلح قانون صهي القسفي بأن
العرض يخلق الطلب المبرور في أمانة
التوازن الخلق بين العرض والطلب والم
تلق كذلك نظريتهم في التشغيل والإنتاج
والاستثمار في استعمالة التوازن المفقود
وفي ظل هذا المناخ الاقتصادي الشاق
وما قرب عليه من حالة إرتباك وتهاوى
فكرين قدم الاقتصاديات الإنجليزية جون
مينارد كينز J. Keynes مفاهيمه
النظرية الجديدة ودمج أسس النظرية
الكلاسيكية فيما عرف بعد ذلك بالنظرية
الكينزية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	ازمة الركود
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عبد الحافظ فاروق
رقم العدد :	٣٠١٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

الثالث: مفهوم أو مصطلح المشتريات الحكومية حيث يستعمل هذا المصطلح جميع أنواع النفقات الحكومية كالمعدات العلمية وأدوات الإنتاج وكذا مخصصات الأجور والمزايا، الخ. ويكاد يقتصر هذا المفهوم في المجموعات الأولى والثانية من الجداول (المستزادات الصمغية والمستزادات الخدماتية) والاستخدامات الاستثمارية (الجلب الثالث) - وقد درجت على التفرقة بين الاستخدامات الاستثمارية من المؤسسات الدوائية على استخدام تغيير General Gov- ornament Consumption من معنى أكثر شبيهاً وهو ما دفع بعض الباحثين متواضعين المستوى إلى الأخذ من المعيارين دون تحميل عميق لجهودهم، فمن هنا التغيير يقتصر على مجموعتي الاستخدامات العلمية والخدمية من الإنفاق الجاري والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الأجور والمرتبات ونفقات القوات المسلحة والدفاع ويستعمل للتمثيل الطب النافذة عن الهيئات الاقتصادية والفكرات الدولة للقرار كما تقرر هذه المصادر الدولية الاستهلاك الحكومي العام في مصر في حدود 710 من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1998.

وفي مصر، بدأت الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي منذ وقت مبكر حين ساهمت في إنشاء بنك التوفير الزراعي عام 1930 ثم في إنشاء البنك الصناعي عام 1947. لقد زادت النفقات العامة في مصر من 7.7 مليون جنيه عام 1880 ثم إلى 10.7 مليون عام 1900 أن لن يلدت نصير 15 مليار جنيه (بالمليون المصري) عام 1983/ 1984 (13) وهكذا زادت نسبة النفقات العامة إلى مجموع الدخل القومي من 27.3% عام 51/ 1952 إلى 62.4% عام 69/ 1970.

كما تطور الإنفاق الحكومي المصري من 25783.5 مليون جنيه عام 70/ 1971 إلى 17786 مليون جنيه عام 80/ 1981 إلى أن بلغ في موازاة عام 99/ 2000 ما يقارب 99453 مليون جنيه أي ما يعادل 72% من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري لذلك العام.

وتواجه المارس في مجال الإنفاق العام بصفة عامة والإنفاق الحكومي على وجه الخصوص مجموعة من المشكلات الفنية والمجاسية تجعل من الصعب في أحيان كثيرة صياغة أساس منهجي موجد لتأسيس السياسات تلك أن النظام المالي الحديث يعتمد على ثلاث عناصر أساسية هي:

- ١- لفظة وإمكانيات التمويل (مخارج) - تغطي - اشتراك في وأساليب (الخ).
- ٢- نفقات الأدوات المالية لترجمة هذه الأفعال (مضارب، رسوم، الخ).

٣- تنظيم الماني أو الفاني للتعبير وهنا (الفاني الماني) تكمن حصر صيرورات دراسة النشاط المالي للحكومات في معظم دول العالم الثالث، وذلك نظراً لظهور الماد في أسلوب عرض هذا القطاع وتبدل الأشكال التي تتخدها وثيقة الموازنة العامة للدولة وفي مصر التي تعرضت منذ عام 1952 لتغيرات هائلة على صعيد التطوير والهيكل الإداري والتنظيمية وهو ما عكس نفسه على صيغة تدوين الموازنة العامة للدولة من فترة إلى أخرى، وتفاوت الأهمية النسبية للموازنات المستقلة موازاة صندوق الطوارئ، مثلاً عام 1968 والموازنات، الخ. في عدم وحدة أساس للقرار وهو ما أثر بدوره كذلك على حركة التكميات المالية الواردة بوثيقة الموازنة من عام لآخر بحيث وعلى لخصاً مبالغياً ومختلفاً أساساً اعتبارات الموازنة العامة والإنفاق الحكومي المحليي تذكر على سبيل المثال وليس الحصر الحالات التالية:

١ - ابتداء من عام 62/ 1963 أعيد تنظيم الموازنة العامة للدولة وقسمت إلى موازنتين الأولى موازاة خدمات ونفقات الهيئات الحكومية المركزية والأمانة للصحة والهيئات الخدمية والثانية موازاة الأعمال وقسمت الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية الأخرى.

ثم أعيد تنظيم الموازنة العامة للمرة 68/ 69 فأصبحت تقتطع على خمسة موازات هي:

الهيئات الأدارية وللإسكان العامة وتبرعات شركات القطاع العلم وموازاة صندوق التمويل الخاصة ثم موازاة صندوق الاستثمار وأخيراً موازاة الخزنة العامة.

ثم أعيد تنظيم الموازنة العامة للمرة 73/ 74 أخرى بصور التلوي رقم 53 لسنة 1973 لتحل بالقرارات رقم 11 لسنة 1979 الذي فصل موازاة الهيئات الاقتصادية عن بقية الموازات العامة للدولة وإبقى الصلة بينهما فيما يقول من لخص أعمال هذه الهيئات إلى الموازنة العامة أو ما تعمل عليه من دعم حكومي لتنظيم الميزان والمشار في نتائج لاصفاد وهي خطة سيبت خضرة قوية واستمرراً مالياً الدولة من تلبية وأرجحت برأ بل للبل الدولة تمت في الهيئات الاقتصادية الكبرى التي حقت إيراداً كبيرة

أصبحت لا تعود إلى كافة الأمانة بقدر أهمية عامة المقتع الذي تقدمه هذه الموازاة في طرود (السويس - بورسعيد) وما هيئات (قناة السويس - بورسعيد) مستقلة استجوبت هذه الهيئات من نظم للاجور والمكافآت والإنفاق موزاً استناداً إلى ما تسمح به قاعدة الاستطاقة للعمل به لدى هذه الهيئات.

٢ - لقد صاحب كل ذلك تغييرات تنظيمية انتهت باختلاف نتيجة بعض الهيئات من قطاع إلى آخر ومن وزارة إلى أخرى كما أدى ذلك إلى تعدد للمؤسسات والمصالحات الواردة في صلب وثيقة الموازنة العامة وهيئات العامة استبدلت عام 1975 بمسمى الهيئات الخدمية وأعيد بالتالي توزيع بعض هذه الهيئات بين مختلف القطاعات. كذلك بالنسبة

المؤسسات الاقتصادية 41 مؤسسة.

٣ - أما صناديق التمويل الخاصة وعددها 6 صناديق فقد تحولت عام 1976 إلى هيئات اقتصادية.

٤ - أما الهيئات الأدارية للدولة فقد ظل لفترة طويلة يشمل الهيئات الخامسة بأجرة المكونة المركزية والأمانة العلمية ما عدا عام 1976 وقد بدأ من الصعب في بعض السنوات فصلها عن بعضها البعض.

وهكذا من نتيجة تأثير التغييرات التنظيمية والأدارية على مستوى الدولة في توحيد لاسل الموازنة لتكميات المالية المتصلة بالموازاة العامة للدولة ومع ذلك ظل من الممكن إجراء التفرقة بين التجميع MACRO للقرار محل الدراسة دون أن تتأثر عمليات الموازنة بالتأثيرات لاسل إليها أثناء.

أما الأسباب الفنية لاختلاف الهيئات الواردة بالموازاة (بإزالة أو الانخفاض الظاهري) فيمكن إيرادها في الآتي:

١ - بعد ثورة الزيادة الظاهرية للنفقات في اختلاف طريقة تيد الضمانات كالما طبقاً مثلاً في إحدى السنوات أضافت تخصصات الأمانات العامة أي السماح لبعض الهيئات عاملاً في شتاتاً ما تحصل عليه من إيرادات بحيث لا يدخل في الموازاة العامة إلا صافي النفقات في الإيرادات ثم بقي العمل بهذه القاعدة في سنة أخرى ودخلت النفقات العامة كلها في الموازاة العامة للدولة لأن هذه الزيادة في النفقات ناتجة من تغيير في الفن المالي وليس زيادة حقيقية.

٢ - قد تعود الزيادة في النفقات العامة كذلك إلى زيادة المدة لمشروع التقييم في السنة الماضية وفي سنة ميلادية كاملة وهو ما حدث في موازاة العام المالي 71/ 1972 وكذلك في موازاة 80/ 1981.

٣ - وقد تعود الزيادة - أو النقص - إلى اختلاف الفن الإحصائي فكل فعل في سبيل اللال لتفصيلات الصيرورات الحكومية عام 66/ 1967 من العام السابق وبينما تشير الأمانة الرسمية إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في ذلك العام فإن اللال يشكك أن السبب يرجع إلى حذف اثنان مقررات مؤسسة الفن ذلك العام من جانب الاستخدامات وإثبات للهيئات من إيرادات النشاط الجاري اكتفاء بفراغ القوائم في ذلك الفن في هذه الإيرادات.

٤ - وفي موازاة عام 1973 استبعدت من موازاة المؤسسات الاقتصادية مؤسساتها هما الهيئة العامة لإيه أسد العالي والمؤسسة المصرية لتأمينات السكان انتقلت إلى موازاة الهيئات العامة في ذلك العام ما أظهر بؤرة الانشغال في المؤسسات العامة بأكمل من حقيقتها.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	عبد الحافظ فاروق
الموضوع الفرعي :	أزمة الركود	رقم العدد :	٣٠١٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٢/٢٠

4 - يؤدي إلى تعدد الميزانيات وتداخل حساباتها إلى معيوبات جمة في مجال رصد ظاهرة الانفاق الحكومي الحقيقي ذلك لأن التفتقات العامة لا تدرج عادة في وثيقة واحدة خاصة في الحالات التي تتشابك فيها الظروف وجود أكثر من موازنة واحدة (الموازنة العادية، الموازنة الطارئة، الموازونات المستقلة، الموازونات غير العادية... الخ) ومع هذا التداخل يصعب معرفة التفتقات العامة الحقيقية لحياتها كثره .

5 - كذلك يساهم الأساس المتعدد في الحساسية الحكومية (التقديري أو الاستحقاق) في إضافة تعقيدات جديدة للبحث. وقد يكون من المناسب تلخيص هذا قليلا لنشرح ما تعنيه إضافة الحساسية مأتان وتبينان درجة تأثيرهما على توحيد أسس المشاركة الزمنية وعلى استخراج الدلالات الاقتصادية للانفاق الحكومي من ناحية أخرى.

أ- الأساس التقديري
ويقتضي هذه القاعدة تثبيت العمليات في وقت قبض الميزانية أو دفع المصروفات سواء كانت الميزانيات أو المصروفات تخص السنة المالية التي أجريت فيها أم تخص سنوات مالية أخرى، وسواء كانت هذه المصروفات تتعلق بمصالح أو خدمات مستهلكة أو تتعلق بمصالح وأعمالية فلا صدر أمر بشراء بضائع في سنة 1990 ودفعت قيمتها في عام 1991 ويردود في عام 1992 فإنها طبقا للأساس التقديري تعتبر مصروفات في سنة دفع قيمتها وهي 1991 وكذلك إذا استعملت شرائب على عام مول في عام 1990 وسددها في عام 1991 فإنها تعتبر إيرادات للدولة في عام 1991.

1991. ويرتبط على اتباع هذا الأساس بصفة عامة أن مجال الاستحقاقات التي لم تدفع حتى نهاية السنة المالية تعتبر إيرادات ويصاحبها ويتم الدفع على أعضائها السنة المالية التي سيشتت فيها المصروفات عند انقضاء، وكذلك فإن الإيرادات حتى ولو كانت مستحقة لتأجيل في الدفقات كديون مستحقة بل تترك للإثبات في السنة التالية عند دفعها فعلا.

ويظهر الحساب الختامي للدولة طبقا للأساس التقديري جملة المصروفات التي صرفت فعلا خلال السنة المالية موزعة على أبواب ويوزد الموازنة وكذلك ما تم تحصيله فعلا خلال نفس السنة. وهكذا يبدو واضحا أن الأساس التقديري رغم بساطته ووضوحه إلا أنه فعص الحساب الختامي برأسطة السلطة التشريعية فإن أهم ما يجره إليه من نقد أنه يأخذ للعمليات النقدية فقط في الحساب دون العمليات الآجلة، وبالتالي فإن النتائج المستخرجة من النظام الحسابية التي تقوم على هذا الأساس لا تدبر عن المركز المالي الحقيقي وكذلك معوجة تحديد التكلفة الحقيقية لبعض أوجه النشاط الحكومي لأن في ظله لا تعال في عناصر التكليف إلا العناصر النقدية فقط.

ب - أما أساس الاستحقاق :

فيقوم على إثبات الإيرادات الخاصة بالفترة المالية بغض النظر عما إذا كان قد تم تحصيل قيمتها خلال هذه الفترة أو لم يتم تحصيلها، كذلك الأمر بالنسبة للمصروفات فإنه يخصم بها على الفترة المالية متى كانت هذه المصروفات مستحقة طالما أنها تخص تلك الفترة كما تستبعد منها المبالغ المقتضية لأنها تخص فترات مستقبلية وأيسرت الفترة الحالية، ومعنى آخر يتطلب الأمر إجراء التصويبات الخاصة بالاستحقاقات والمخصصات في نهاية السنة المالية قبل الوصول إلى نتيجة الأعمال. ومن مزايا النظام أن المركز المالي الذي يعد في نهاية السنة المالية يكون أكثر تعبيرا عن الحقيقة لأنه يعكس بوضوح أجود والمفروقات المقتضية والمصروفات الآجلة، ويؤكد بالتقسيم للمصروفات إلى إيرادية ورأسمالية فمثلا عن أنه يمكن من إعطاء قائمة صحيحة بالموجودات والالتزامات ويساهم على اتخاذ تدابير دقيقة بالنسبة للسنوات المالية التالية، غير أنه يعالج على أساس الاستحقاق أنه يحتاج إلى خبرة كبيرة وعدد كبير من الخبراء بالنظم الحسابية مما يؤدي إلى زيادة التفتقات فمثلا عن أنه يؤدي إلى تفسير انفصال السنوات المالية وإمتدادها إلى ما بعد نهاية السنة المالية بكل مستحقاتها فقد تتناثر المطالبات المستحقة على الهيئات الحكومية إلى ما بعد نهاية السنة المالية بوقت طويل كاجود النقل بالسيارات العمومية التي كانت تتعامل مع الوحدات الحكومية على أساس تأجيل الخدمات أولا ثم يتم تحديد قيمة هذه الخدمات والمطالبة بها.

كذلك قد ينشأ هذا الوضع بالنسبة للالتزامات الحكومية المختلفة كإقامة الجيوش أو الكيماوي أو توريد الطرق فكلها تنتمى للأعمال أو تتم إنجازها منها حتى نهاية السنة المالية ولا يتحدد قيمة ما تم إلا بعد مرور وقت ملحوظ من تاريخ نهاية السنة المالية. الأمر الذي يؤثر على إعداد الحسابات الختامية وتأخير تدعيمها إلى السلطة التشريعية والرقابية المختصة في المواجد للخدمة قانونيا أو دستوريا فضلا عن أن ذلك يؤدي إلى انزياح المصطلح بفوقها للحسابية لا تقوم بالعمل في سنتين ماليتين في وقت واحد، حساب السنة المالية بحسب السنة المالية التالية.

رأى مصر وقيل صدور لقانون الموازنة الجديد رقم 53 لسنة 1973 وتعديله بالقانون 11 لسنة 1979 كان قسما يسير على الأخذ بالأساس التقديري بالنسبة للمصروفات والميزانية غير أن بالنسبة للمصروفات كان يؤخذ لمبدأين هما الاستحقاق أي أنه كان هناك خروج في بعض الأحوال عن المبدأ التقديري إلى مبدأ الاستحقاق.

جاء أنه بعد صدور قانون رقم 11 لسنة 1979 الذي جاء بتعديل لحدود 12 قسم الأمر لصالح الموازنة بسبب النظام التقديري ما عدا الموازونات المنقلة على نظام قاعدة الاستحقاق.

■ يجب تخصيص في الشؤون الاقتصادية والإستراتيجية

اسم كاتب المقال : عبد الحفيظ فاروق
رقم العدد : ٣٠١٩
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٢/٢٤

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : أزمة الركود
المصدر : العالم اليوم

دور المشتريات الحكومية فى علاج أزمة

الركود المحلى (2-2)

دراسة: عبد الحفيظ فاروق

الرقم بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى يسا فيها الهيشات الاقتصادية بنسبة الثلثين والثلث على الترتيب تجعل من الصعب القول ان نسبة الاستثمارات الاستثمارية الى الناتج المحلى ايرامه فى الجول لسابق تتراوح بين 12% الى 13,6% من الناتج المحلى الا لذا كان ذلك بسبب وجود تكرار فى القيد المحاسبى فى السنوات المالية التى تعد بقاتها الحسابات القوائم العامة للدولة والبيانات الاقتصادية.

او بسبب اتباع الهيئات الاقتصادية لقاعدة الاستحقاق فى قيد الحسابات القوائم.

اتجاهات الاستثمار والطلب لقطاع الأعمال الخاص

مثل الاستثمارات الخاصة فى نهاية عام 1998 نحو 70% من إجمالي الاستثمارات الرسمية (26) ومع ذلك فقد ظل نمط الاستثمار الخاص يتركز فى أنشطة الإسكان والتجارة والمال، أما القطاعات السلبية فقد تركزت استثمارات القطاع الخاص فى الزراعة وصناعة البترول.

وقد ساد نمط أساسى فى تمويل استثمارات القطاع الخاص خلال العشرين عاماً السابقة هو الاعتماد على قرض التمويل التى يتيحها الجهاز المصرفى للصيرى، وتضافت بالمثل فرص التمويل الذاتى لهذا القطاع وهو ما ظهر أثره فى السنوات الثلاث الأخيرة من تأثر كثير من مجال الأعمال والمؤسسات بسخمة ديونهم لدى البنوك خاصة بعد دخول الاقتصاد المصرى مرحلة ركود منذ أواخر 1998. ووفقاً للبيانات المتاحة من الجهاز المصرفى فإن نسبة القروض للنوعية من البنوك للقطاع الأعمال الخاص زادت من 46,2% من إجمالي الائتمان الممنوح من هذه البنوك لجميع القطاعات فى البلاد عام 1985 إلى 76,7% عام 1999 وبما يعادل 99,4 مليار جنيه (28).

كما يرتبط حجم هذه الاستثمارات للقطاع الخاص بتعاطف الاستيراد والمكون الأجنبى فى استهلاكهم بمقتضى عامة وهو ما يشكل خطراً كبيراً على الميزان التجارى المصرى حتى تجاوز هذا العجز التجارى عام 1998/99 ويعد نحو 10,5 مليار دولار (29) اخذة فى التزايد بصورة تهدد كمال التراجع الذى تحقق فى السنوات استقرتها تنفيذ برنامج الإصلاح المالى والنقدى منذ عام 1991 حتى الآن.

وبالمقابل تنامي للزبون السعى التام المصنع والمعد للبيع لدى القطاعين العام والخاص والاستثمارى حتى تجاوز 7 مليارات جنيه موزعة على النحو التالى:

قيمة الخزون من الإنتاج التام والمعد للبيع فى يونيو 1998
— لدى شركات قطاع الأعمال العام (30) 4046,7 مليون جنيه
— لدى المنشآت الخاصة والاستثمارية (31) 2593,4 مليون جنيه.

وبرغم ذلك تبقى الإشارة الى ان الدراسات الاقتصادية تركت ان نسبة المكون الأجنبى فى هذه الأعمال والتوريدات تتراوح ما بين 45% إلى 60% فى بعض القطاعات (24)، لذا فقد نصت المادة 16 من قانون المناقصات الحكومية الجديد رقم 98 لسنة 1998 على منح ميزة تفضيلية للتوريدات من الإنتاج المحلى فى المناقصات العامة او للمؤسسات حتى لو كانت تزيد بنسبة 15% على قيمة اقل مطاء اجنبى فى محاولة من جانب المشرع والمكملة لتشجيع الطلب على المنتجات المحلية.

فإذا تأملنا القطاعات التى تحظى بأكبر قدر من الانفاق الاستثمارى وبالتالى المشتريات الحكومية (الاستثمارات السلبية والخمسة) نجد ان قطاعات الإسكان والتشييد كم الزراعة والرى وقطاع التعليم والبحوث والشباب تاتى فى القمة والجزء الأكبر من تعاملات هذه القطاعات تتم مع موردين ومقاولين من القطاع الخاص ولانواع معينة من التوريدات (تعدد التسليم، الاخطاب، طلبات الملح. الخ) يأتى معظمها من الخارج.

وبرغم أن التقارير الرقابية تشير الى نمط المبالاة السائد لدى المسؤولين فى الأجهزة الحكومية المختلفة أثناء تصديق الاستثمارات المطروحة لهذه الجهات وما يترتب على ذلك من اغراق مالى واقتصادى (24) فقد استمر هذا السلوك عاماً بعد آخر وما يستدعى إعادة النظر فى نظم وضع اعتمادات الموازنة من ناحية والانفاذ الصارم بعدم تجاوزها من جانب الحكومة ووزارتها من ناحية أخرى. وبرغم ان بعض هذه التوريدات والاستثمارات المستوردة تصبى الى حركة الإنتاج فى مصر فانه من المؤكد كذلك وجود بئس محلى لكثير من هذه الاستثمارات والتوريدات المستوردة وتستدعى المعاملة والكفاءة الاقتصادية بما الاسراع فى تشجيع استخدام البائات المحلية.

وبمقارنة حجم المشتريات الحكومية بحجم الناتج المحلى الاجاملى خلال السنوات الخمس المشار اليها يتبين مداهم التأثير الذى عاشره هذه الطلبات الحكومية فى الناتج المحلى.

— وهكذا يبدو ان أى حد تقل المشتريات والاستثمارات الحكومية .. نابعه عن مشتريات واستثمارات شركات قطاع الأعمال العام - قدرا كبيرا فى مصفوفة الناتج المحلى الاجاملى. وبإضافة مخصصات التجارى والرتبات للعمالين فى الحكومة والهيئات الاقتصادية التى تتراوح بين 15 مليار جنيه الى 20 مليار جنيه فى المتوسط خلال السنوات الخمس محل الدراسة ومن واقع الحساب القوائم للدولة (25) بما يساعد فى إيجاد طلب نمط فى الاقتصاد المحلى.

ان معدل الاستثمارات القومية (يشقيه العام والخاص) والذى لا يتجاوز فى احيان حالات فى السنوات العشر الماضية معدلاً يتراوح بين 17% إلى 20% من الناتج المحلى الاجاملى تجعلنا نتوقف عند اسلوب وطريقة القيد المحاسبى التى تستخدمها وزارة المالية او الجهاز المركزى للمحاسبة فى إعداد وثيقة الحساب القوائم للدولة بفروعها الثلاثة او الهيئات الاقتصادية، ذلك ان فوزع الاستثمار

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	لزمة الركود
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عبد الحالى فاروق
رقم العدد :	٣٠١٩
تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٢/٢٤

وفي هذا الصدد ترى من المناسب اتباع السياسات والجراءات التالية:

- 1 - افعال تعديل تشريعي في قوانين العقود والمناقصات الحكومية ينص فيه على تأجيل نسبة معينة لا تقل عن 80% من قيمة عقد التوريدات أو الأعمال من السلع المنتجة محليا والنس كذلك على عدم صرف مستحقات أى ماقول لا يلتزم بتنفيذ هذه المادة (37).
- 2 - تلتزم الوزارات والهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الاعمال العام - أو ما بقى منها - بنشر قوائم فى بداية السنة المالية عن المشروعات الزعم تنفيذها ويتم النشر عنها بوسائل الاعلام والمصحف الخلقلة حتى تعالج الصناع واصحاب حقود التوريدات بخطة الانتاج في ضوء المواصفات الواردة في هذه المشروعات.
- 3 - تلتزم الوزارات والهيئات الاقتصادية والشركات العامة التي لديها برامج استثمارية وبرامج مشتريات بتشكيل لجان سنوية على مستوى كل وزارة للصرف الاستثمارى المصرى المتسرى للأطلاع من كتب على طبيعة وجودة المنتجات المحلية المتاحة في السوق المصرية والتي تلائم الاحتياجات المطلوبة لهذه الوزارات والهيئات الحكومية.
- 4 - عدم إبرام عقود توريد أو افعال مع المكاتب الاستشارية المحلية أو الاجنبية إلا بعد التأكد من ترويده بقوائم المنتجات المصرية الصالحة للمشتريات الحكومية وتتضمن العقود لخصوصا والمحة بتسريع هذه المنتجات والسلم المحلية.
- 5 - اعادة النظر في أولويات الاستثمار القومي والتركيز في المرحلة القادمة على قطاعات الانتاج السلمى وربط السياسات الانتاجية للبنية بهذه الأولويات والتتركف من قوبل مشروعات الاسكان القارى لغير محدودي الدخل وتشجيع الصناعات المحلية والخدمات المحلية التي تستجيب لهذه الأولويات القومية.
- 6 - منح دور واضح ومتميز لاتصاف الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية وغيرها من للخدمات الاعلية أو غير الحكومية لتشجيع الطلب على المنتجات المحلية.

✽ خبير متخصص في الشؤون الاقتصادية والاستراتيجية

التوسع الاستثمارى الحكومى

ومع التوسع الاستثمارى الحكومى فى السنوات القمى الاخيرة فى المشروعات العملاقة متوسكى - شرق القاهرة - غرب السويس - الخ، والتزايد المترب على في عجز الموازنة العامة للدولة الذى تجاوز عام 97/96 نحو 13.7 مليار جنيه (32) ثم الى ما يربو على 17 مليار جنيه بما يجاوز 5.7% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي ذلك العام بعد ان كان قد وصل الى اثنى مستوى له عام 1996/95 (71) من الناتج المحلي الاجمالي). وما نتج عنه من تراكم مديونيات وغيرها وتأخر سداد مستطصات قطاع لقطارات العامة والخاص وغيرهم من الموردين، وصاحب ذلك تشعب الطلب في سوق المقاربات بالتجمعات السكنية الجديدة التي لم تنجح مسطصها في أن تتحول الى تجمعات عمرانية متكاملة فظلت برغم الاستثمارات والنفقات الهائلة التي انفتت عليها مجرد مدن للاشباح.

وهكذا دخل الاقتصاد المصرى مرحلة ركود عميقة حاول المسئولون الرسميون التخفيف من تأثيرها القمى على قطاعات الاعمال بوصفها مجرد أزمة سيولة.

والحقبة أن الركود الثلاثى - على حد تعبير بعض الخبراء - المتمثل في ركود الانتاج السلمى وركود الاستثمارات المنتجة وركود الاستثمارات الاساسى (33) تعد الوجه الآخر لسياسات التوسع في استثمارات البنية الاساسية الطويلة الاجل بطبيعتها دون التفات الى وضع سياسات جادة لتلقو الشرائية للقطات الاجنصاعية المخططة ولتنشيط جهاز الانتاج العام بدلا من الدفاع للمزاياد وغير المصيف

في بيع الاصول الانتاجية العامة والتوسع الاستيرادى غير نافذ اقتصاديا واجتماعيا حتى من منظور دماء الخصخصة وللشروع الخاص والاندماج في السوق الدولية (34).

تفعيل دور المشتريات الحكومية وخاصة في زيادة الطلب المحلي

مازالت المشتريات الحكومية برغم ضخامتها كما اوضحنا قاصرة عن اداء دورها المتكامل كآلية تنمية لطلب المحلي.

والسبب في ذلك يرجع الى غياب سياسة متكاملة من جانب الحكومة تجاه وسائل تنظيم هذا الدور والحوار الاساسية التي ينبغي التحرك عليها.

ومع ذلك تلبغى الاشارة الى ان زيادة نسبة المكون الاجنبى والتوريدات الاجنبية للمشروعات المحلية يعود الى بعض الاسباب الموضوعية قد يكون من بينها نقص الكميات المتوافرة لدى الصناع المحلية أو عدم توافر الاصناف المطلوبة لدى الصناع المحلية أو تأخير هذه الصناع في توريد مثل هذه الاصناف.

كما يزدى نقص التليفونات من السلع الوطنية لدى الماقولين والموردين الى نقص الطلب على المنتج المحلي.

لذا فقد أن الاوان لوضع نظام قانونى يضمن تفعيل هذه الالكية التنموية لتشجيع الصناعات المحلية خاصة أن الاندماج في السوق العالمية والتصدير على اتفاقية الجات والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وبالتالي الالتزام بالتخفيض التدريجى للتعريفات والرسوم الجمركية على الواردات الاجنبية تجعل من الصعب الاعتماد على هذه الالكية والرسوم والمشتريات الجمركية كوسيلة لحماية وتشجيع الصناعات المحلية.

الاقتصاد ء

المصرى

أزمة السيولة

الاقتصاد المصرى

ازمة السيولة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المخاطر ازمة السيولة	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٨٨٧	٢٠٠٠/٧/٢٤	١٨
٢	اثر الحلول لنقص السيولة فى الاقتصاد المصرى	عمر عبد الله كامل	الحياة	١٣٦٦٢	٢٠٠٠/٨/٧	١٩
٣	ازمة سيولة ام ازمة ضمير	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥١٨	٢٠٠٠/٨/٨	٢٢
٤	ازمة السيولة وهروب الاموال	يحيى المصرى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٦٥١	٢٠٠٠/٨/٢٨	٢٣
٥	السيولة وسندات القطاع الخاص (١)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٥٩	٢٠٠٠/٩/١٨	٢٥
٦	السيولة وسندات القطاع الخاص (٢)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٥٦٠	٢٠٠٠/٩/١٩	٢٦
٧	دسة اسباب لازمة السيولة	طلعت الطراييشى	الوفد	٨٦٥	٢٠٠٠/٩/٢	٢٧
٨	عودة السيولة	الجريدة	العالم اليوم	٢٩٤٧	٢٠٠٠/١٠/١	٢٩
٩	٥ اجراءات اقتصادية لمواجهة السيولة	ليلى سيف	العالم اليوم	٢٩٦٨	٢٠٠٠/١٠/٢٥	٣٣
١٠	١٥ مظاهر لنقص السيولة	ايهاب عبد الحميد	العالم اليوم	٢٩٧٩	٢٠٠٠/١١/٧	٣٤
١١	نقص السيولة يسبب تراجعا فى الاداء	جابر القرموطى	الحياة	١٣٧٦٦	٢٠٠٠/١١/١٩	٣٨

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

الموضوع الفرعى : أزمة السيولة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : مجدى مهنا

رقم العدد : ٢٨٨٧

تاريخ الصدور : ٢٣/٧/٢٠٠٠

إيجابيات أزمة السيولة

الاستثمارات 'أزمة السيولة' سلامة السياسات والتجديدات وإرساء الجذور التي قامت عليها للثروات المنتشرة سواء تلك التي تشرف عليها الدولة أو التي يمتلكها القطاع الخاص خاصة تلك التي ترتفع فيها نسبة التمويل الخارجي، أن تمن أمام أكثر من وجهة نظر واحدة تطلب بالتوسع في سياسة التحرر الاقتصادي وفي سياسة الأرباح وفي وضع ميزانية الاستثمارات للخروج من الأزمة الحالية ووجهة نظر أخرى تطلب بوقف ومراجعة لما حدث.

ويبدو أن الدولة في الوقت الراهن شل إلى وضع مزيد من الضمانات ومن التوسع على سياسة الأرباح من البنوك حتى تثلل من نسبة الخسائر للقطاع وسط مخاوف من استمرار بعض الشركات من تحقيق أرباحها وإرساءها.

مؤتمر الاقتصادى

وكل وجهة نظر إيجابية ومبررة لها ودوافعها الاقتصادية وأما جوانبها الإيجابية والصلحية .. وهما يساهم طرح وجهات نظر مختلفة في الصحافة وفي وسائل الإعلام المختلفة في تطوير وجهات النظر مع بعضها وطرح حلول للخروج من الأزمة لكنني أعتقد أن الصم المظلم هنا يتسبب من خلال عقد مؤتمر اقتصادى ليس على طراز المؤتمر الاقتصادي الأول الذي عقد في بداية الثمانينات والذي تبنى سياسة التحرر الاقتصادي وأعطاه دور أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ خطط الدولة الاقتصادية للتدبير.

أعتقد أن الحلبة خاصة الآن إلى عهد على هذا المؤتمر لكي يخرج لنا بتصور واضح ومحدد من أفضل الحلول لمعالجة الأزمة الراهنة.

إن الحكومة وحدها مهما بلغت درجة كفاءتها وللأسف في العمل .. في حاجة إلى كل أراء الخبراء والمختصين في جميع المجالات ومن مختلف الاتجاهات وفي حاجة إلى 'بوصلة' ترشدها إلى العمل السليم والمتصرا والقيام بحملة الدعاية لإسعاد المستثمرين التي تولجها الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة .. خاصة بعد التراجع إلى اتفاقية الشراكة مع الجانب الأوروبي وإيماننا بأهمية الاستثمار والتعديلات في اتفاقية 'الجات'.

إن دعوة الرئيس حسنى مبارك إلى بناء الدولة المصرية وهدية تحديث مصر تحتاج إلى تشاور جهود جميع مؤسسات الدولة وكل مواطن.

وللتصالح بها الحكومة وحدها .. بالتشديد والتحديث في هذه القضايا يمكن إدارتها على جدول أعمال المؤتمر الاقتصادي للزم عليه .. ودعوة للسامية والمشاركة في بناء الوطن وتعمل كل مصري تنمية فيها يدعى من قيمة الحكومة والابتسام منها لأنها تستطيع أن تفلح كل شئ يطمحها .. ولا أن تتمثل المسؤولية وحدها .. لأنها أكبر من أن تتحملها.

ليس من اللطيف الدخول في جدل لا فائدة منه حول .. هل تقترب أزمة السيولة الحالية أم أنها مزالقات قاتمة وتدل برأسها فشل هذا الاختلاف لن يقرنا إلى شئ .. فضلا عن أن الواقع يلقى بظلاله وهو الذي يقدم الإجابة السائدة للناس عن وجود الأزمة من عدمها.

كما أن الاستمرار في الحديث حول هذه النقطة يعني ضياعا للوقت والاعتناء بالاصحاب وعدم احترام لعلول الناس.

يبنى سؤال جوهري حول كيفية الخروج من أزمة السيولة؟

الأزمة إيجابية..

يقول إن الأزمة لها جانبها الإيجابي .. وهو يشمل في أنها أبرزت قوة الاقتصاد المصري كيف مرة أخرى؟

يقول : أن وجود أزمة سيولة يعني أن جميع الأموال التي ضاقتها البنوك في صورة فروع وغيرها استخدمت بالكامل جيتي لخدم طابع المصرف منها على الاستثمارات وتطوير مشروعات قاتمة حاليا وفي توفير العديد من فرص العمل لعشرات الآلاف من الشباب.

يقول أيضا أن للقطاع هو وضع مزيد من الاستثمارات ومن الأموال للخروج من أزمة السيولة لانفتاح على استكمال هذه المشروعات لكي تصبح قادرة على الإنتاج وعلى الالتزام بسداد القروض في مواعيدها.

وهي وجهة نظر جديدة تماما .. لم أسمع بها قبل وهي أن الأزمة ..

درة جانبها الإيجابي لكن يعترض على هذا الرأي بعض رجال الاقتصاد والبنوك من الأكاديميين الذين يرون أن للأزمة أسوأها للحد منها ما تتمثل مشكلات الحكومة بتوقفها عن سداد المستحقات التي عليها منذ سنوات طويلة للقطاع العام والخاص وبخاصة قطاع البناء والتشييد مما ألحق الضرر على الحكومة ولداخلة إلى الاقتراض من البنوك بدوافع عالية لمواجهة للتطلبات والالتزامات المطلوبة منه.

سبب لشر يرجع إلى صدور إدارة بعض وحدات القطاع الخاص، التي استثمرت الاستثمارات التي حصلت عليها من البنوك ومن غيرها .. ويضاهي يقتر ويضاهي مئات الآلاف من الجنيهات .. وعدم كفاءة بعض رجال الأعمال في إدارة مشروعاتهم بطريقة اقتصادية سليمة. وتطالب وجهة النظر هذه بوقفه وتقديم كشكف حساب سريع قبل وضع مزيد من



مجدى مهنا

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى

اسم كاتب المقال : عمر عبد الله كامل

الموضوع الفرعى : أزمة السيولة

رقم المجلد : ١٣٦٦٢

المصدر : الحياة

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٧

التصاعد في عجز الميزان التجاري يشكل ضغطاً متزايداً على الاقتصاد

أبرز الحلول لنقص السيولة في الاقتصاد المصري الحد من الواردات واجتذاب الاستثمارات والادخار

د. عمر عبد الله كامل *

بداية المشكلة

في الواقع إن بداية مشكلة نقص السيولة تعود إلى قيام الحكومة المصرية منذ أكثر من ثلاثة أعوام بسحب أموال صندوق التأمينات والمعاشات التي كانت مودعة لدى البنك الأهلي المصري ووضعتها في بنك الاستثمار القومي بهدف تمويل المشاريع القومية الضخمة وشراء أدوات برطون، والعقبات، وتوسيع سوق الخبز في بورسعيد... الخ، وكان البنك الأهلي المصري يستخدم هذه الأموال في أمراض المصارف الأخرى التي قد تواجهها مشاكل في السيولة من خلال نظام الإفراض بين المصارف وذلك لعدة أسباب.

وقالت بعد ذلك الأسباب التي كانت جميعها تزيد في مشكلة نقص السيولة مثل أزمة المقصدين بتغطية ١٠٠ في المئة من قيمة اعتماداتهم المصرفية بدل الوضع السابق عندما كان يمكن أن تكم الخسائر بنسبة ١٠ في المئة من قيمة الاعتماد. وهدفت الحكومة المصرية من وراء ذلك إلى تسخير الواردات بعد الطفرة الكبيرة التي شهدتها في أعقاب تطور سعر صرف عملات دول جنوب شرق آسيا، وتهافت المستوردين المصريين على استيراد دول هذه المنطقة كعمالة في الاستثمارات الكثيف سواء للحاجات الضرورية أو غير الضرورية ومن دون مراعاة لانخفاض القوة الشرائية للمواطن المصري على استيعاب هذه الزيادة، ما اضطررنا بزيادة الواردات وبالتالي تزيد العجز في الميزان التجاري المصري، أصبحت تهدد منجزات الاقتصاد المصري، فارتفعت قيمة هذه الواردات ولحقا لتدبير الاحتياجات المالية الدولية العاصم عن صندوق النقد الدولي في آذار ٢٠٠٠ من نحو تسعة بلايين دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١٢.٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٥، وتواصل زيادتها إلى ١٤.٦

أما اليوم وبعد حوالي سبعة أعوام فقد انقلب الوضع وأصبح الجهاز المصرفي المصري يعاني من مشكلة نقص في السيولة على رغم زيادته ودائمه بالعمل المحلية والأجنبية من ٢٣٧ بليون جنيه في نهاية شهر آذار (مارس) عام ١٩٩٩ إلى ٢٤٦ بليوناً في نهاية شباط (فبراير) ٢٠٠٠، أي بمعدل نمو حوالي ١٠ في المئة. كذلك على رغم أن الأرقام الرسمية لإجمالي السيولة في الاقتصاد المصري تشير إلى زيادته متتالية خلال التسعينات، إذ ارتفع من ١٣٧.٤ بليون جنيه في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى ١٩٣.٤ بليون جنيه في عام ١٩٩٧/١٩٩٦، ثم إلى ٢١٠ بليون جنيه في عام ١٩٩٨/١٩٩٧، وإلى ٢٢٤.٧ بليون جنيه عام ١٩٩٨/١٩٩٧. ولكن يبدو أن هناك متغيراً آخر أكثر تأثيراً من حجم السيولة وهو سرعة دوران النقود (نسبة إجمالي الناتج المحلي إلى المصروفات النقدية) فانخفاض هذا المعدل من ١.٥٣ في عام ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى ١.٤٢ عام ١٩٩٧/١٩٩٦، ثم إلى ١.٤٠ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ وأيضاً انخفاضه في ١٩٩٨/١٩٩٧ عند ١.٣٧، وانخفاض نمو التضخم وحسب الأساليب عن الأفراد نحو الانخفاض وحسب الأساليب عن التداول، وتلك من المتغير أكثر تأثيراً في الشح بقرص السيولة على رغم زيادة أرقامها المطلقة.

وربما تلعب البضائع بين هناك دورات اقتصادية تنهضها الاقتصادات كإرسالية قمر بهل من الانكماش الاقتصادي ثم تتحول إلى حال من الركود والكساد لتعود إلى الانتعاش مرة أخرى. إلا أن الاقتصاد المصري على رغم تدهور الاقتصاد السوق منذ مطلع التسعينات، لم ينجح بصورة كاملة في الاقتصاد العالمي كما أنه لم يقطع شوطاً طويلاً في هذا المضمار.

■ تزايد الحديث أخيراً عن معاناة الاقتصاد المصري من مشكلة السيولة التي باتت تهدد ما تم إنجازه منذ انفتاح الحكومة المصرية بسياسة الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٢ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي ترتب عليها تحفيز الاقتصاد المصري ما لم تعلقه دولة نامية أخرى، فاضطرت التجربة المصرية نموذجاً يجتهد في انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أدنى مستوى (واحد في المئة في عام ١٩٩٧/١٩٩٨) واكتفى بمعدل التضخم في عام ٣.٨ في المئة في عام ١٩٩٧/١٩٩٨، وسجل معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل (٥.٧ في المئة في الفترة نفسها)، وهدفت الحكومة المصرية إلى زيادته إلى أكثر من ستة في المئة في سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١، كما ثبت سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي على رغم الضغوط التي تعرضت لها الحكومة المصرية من قبل صندوق النقد الدولي لتحفيز هذا السعر بحجة أنه مقوم بأكثر من قيمته الحقيقية. ولدت بعد ذلك صق حرس الحكومة المصرية في عدم الاعتراف بشروط الصندوق، وبلغ معدل الدولة (نسبة مكنونات النقد الأجنبي الداخل إلى عرش النقود إلى إجمالي السيولة) ١٧.٣.

غير أن عدم حل مشكلة السيولة في القريب العاجل يزيد الخسفية على هذه الإنجازات، وكانت مصر تعاني في أواخر عام ١٩٩٣ من سيولة مفرطة لدى الجهاز المصرفي، حتى أن بعض المصارف المصرية لجأت إلى خفض سعر الفائدة في محاولة منها لتقليل حجم الضخام إذا ما احتفظت بوسائل كبيرة غير موفقة.

اسم كاتب المقال : عمر عبد الله كامل
رقم العدد : ١٣٦٦٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٧

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : أزمة السيولة
المصدر : الحياة

بليون دولار في عام ١٩٩٨ (بلغت قيمة الواردات عن الأشهر الستة الأخيرة من عام ١٩٩٩ فقط ٨,٧ بليون دولار)، في الوقت الذي لم تزد فيه قيمة الصادرات إلا في صورة ضئيلة من أربعة بلايين دولار عام ١٩٩٩ إلى ٤,٦ بليون عام ١٩٩٨، ثم تزايد بليون دولار عام ١٩٩٨، ما انعكس في تزايد فجوة الميزان التجاري من خمسة بلايين دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٢,٢ بليون دولار في ١٩٩٨. وهذا التصاعد في عجز الميزان التجاري يشكل من دون شك خطفاً متزايداً على الاقتصاد المصري وعلى استنزاف حصيلة مصر من النقد الأجنبي، خصوصاً في ضوء انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وتراجع إيرادات السياحة، وهو ما دفع المصرف المركزي المصري لتبني نحو خمسة بلايين دولار خلال العامين المقبلين للحفاظ على سعر صرف الجنيه المصري، ما أدى إلى تراجع احتياطياته من النقد الأجنبي من ٢٠ بليون دولار إلى نحو ١٥ بليوناً. ومن المعروف أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر منذ مطلع التسعينيات تركزت على خفض العجز في الميزان التجاري والميزان على ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من خفض العجز في الموازنة العامة للدولة وعلى تقليص مصل الخلف.

وعلى الجانب الآخر، يرتبط انكماش الصادرات المصرية بارتباط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي من ناحية العملية الفارتقية مع سعر صرف الدولار أمام العملات الأوروبية الذي حدث أخيراً أدى بالتالي إلى تزايد مستمر صرف أجنبي مصري أمام هذه العملات وأصبحت الصادرات المصرية في وضع تنافسي غير متكافئ في مواجهة الصادرات الأوروبية، علماً بأن حجم التجارة الخارجية لمصر مع المجموعة الأوروبية يقدر بنحو ٧٥ في المئة.

ومن العوامل التي ساهمت في زيادة الضغط على السيولة ما قامت به الحكومة المصرية من إلغاء التعامل بالبيانات الضمنية التي كان يتعامل بها التجار في ما بينهم، وانقتصرت على التعامل في الشيكات المصرفية التي تصدر من المصارف أو تلك التي تصدر من صائقي التوفير (البريد). ومع أن هذا الإجراء يجنب المصارف من المشاكل التي ترتب على الشيكات الخطية إلا أن إلزامها أدى إلى تزايد المخزون السلمي لدى التجار (بلغ نحو ١٢٠٠ مليون جنيه) والذين أصبح عليهم المطالبة بالبدل الفوري، ما يشكل عبئاً جديداً على السيولة. وكان من الأجدى إعطاء فترة سماح لإلغاء الشيكات الخطية لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات حتى يستطيع التجار تصريف ما لديهم من مخزون والتعامل مع الوضع الجديد.

وما ساهم أيضاً في أزمة السيولة اتجاه أسعار أسهم الشركات العقارية للانخفاض (بلغت نسبة الانخفاض في بعضها ٥٠ في المئة) في ضوء تدهور أرباحها نتيجة التركيز على الإسكان الفاخر على حساب الإسكان المتوسط وتزايد المخزون العقاري وبالتالي تعطلت استثمارات ضخمة لهذه الشركات من دون تدوير في السوق وتعرض بعضها في سداد التزاماتها تجاه المصارف، وتفاقم الوضع نتيجة تقليص المصارف لقرضاتها الموجهة للنشاط العقاري وتلزم إصدار قانون الرهن العقاري.

يسهل إلى كل ذلك مشكلة الديون الحكومية تجاه المصارف والمودعين والمصارف التي مولت تجارة القطن والتي بلغت حتى نهاية حزيران (يونيو) ١٩٩٩ نحو ٧,٥ بليون جنيه. ومع أن الحكومة المصرية بدأت في سداد هذه الديونيات وقامت بجدولتها على عدة أساط لتنتهي قبل نهاية السنة الجارية، إلا أن سداد هذه الديونيات، في ضوء تصاعد الديون المحلية الحكومية والتي سجلت ١٤٧ بليون جنيه في نهاية حزيران ١٩٩٩، فضلاً عن ديون الهيئات الاقتصادية العامة والتي بلغت ٣٥ بليون جنيه، سيكون على حساب مبادرات التخصيص التي كان من الأجدى أن توجه إلى تمويل استثمارات جديدة تتيح فرص عمل أكبر، وإلى إصلاح الهيكل التمويلي لشركات قطاع الأعمال وعلاج الآثار الجانبية المترتبة في المعاش للمك لتعاملين الذين سيستخسرون من تطبيق هذه السياسة. أما في ما يتعلق بمبادرة البعقث برفع سعر الفائدة على الودائع (إلا أنه من المعروف أن سعر الفائدة يعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية والائتمانية تأثيراً على المعروض النقدي في المصارف بهدف جذب المزيد من المدخرات وزيادة السيولة، فهو إلى جانب أنه يحتم زيادة سعر الفائدة على الودائع وما يترتب على ذلك من دخول زيادة كثرة الأموال بفرض الاستثمار لتراوح بين ١٤ و ١٦ في المئة وبالتالي انكماش الاستثمار وزيادة حالة انكساد وتقليص المستثمرين للاداء في المصارف مستخدمين من رفع سعر الفائدة على الودائع بدون مساهمة تاهيك عن زيادة

حالات تضرر العملاء لسداد ديوناتهم، فإن هناك نقطة أخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان وهي أن زيادة الودائع في المصارف لا تتوقف فقط على معيار سعر الفائدة وإن كان يعتبر أحد هذه المعايير، ولكن هذه الزيادة تقابل بدرجة أكبر بمعدل الانكماش، أي ميل الأفراد نحو اداء أموالهم وسعمل النقد تاهيك من أن ارتقاء الفائدة على الودائع له

١ - أسباب مشكلة السيولة في الاقتصاد المصري ربما كان هناك بعض الإجراءات الضرورية من علق الزجاجة ذلك

٢ - وجود سياسات تسويقية فعالة تتناسب مع الخصائص السوقية يكون من شأنها زيادة الصادرات المصرية وبالتالي زيادة حصيلتها المصارف من النقد من الواردات، خصوصاً غير الضرورية منها بهدف تخفيف العبء على الميزان التجاري.

٣ - هيكلة المخابر أكثر فاعلية وتوفير الحوافز لجذب استثمارات أجنبية مباشرة خصوصاً تلك التي توجه للقطاعات الإنتاجية سواء صناعة أو زراعة أو لجذب تكنولوجيا جديدة وذلك لتعويض النقص في السيولة.

٤ - بهدف تخفيف العبء المالي على الحكومة في تمويل المشاريع الضخمة، فإنه من الأفضل تشجيع القطاع الخاص سواء المحلي أو المصري أو الأجنبي على زيادة مساهمته في المشاريع بنظام B.O.A. (أي البناء ثم التشغيل ثم التسليم أو نقل الملكية).

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عمر عبد الله كامل
الموضوع الفرعى :	لزمة السيولة	رقم العدد :	١٣٦٦٢
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٧

٤ - وإزالة السيولة في المصارف بعيداً عن رفع سعر الفائدة قد يكون عليها استحداث اوعية ائتمانية جديدة تتناسب ومختلف فئات المودعين.

٥ - سرعة إصدار قانون الرهن العقاري بهدف تشجيع المصارف على تمويل المشاريع العقارية من دون خوف على أصولها ويشترط ألا تقل رؤوس أموال هذه الشركات عن ١٠٠ مليون جنيه.

٦ - تفعيل السياسة الضريبية وتحصيل المتأخرات التي بلغت ١٧ بليون جنيه ولتوسيع القاعدة بهدف زيادة الحصيلة ومحاربة التهريب الضريبي ومراجعة سياسات الإعفاءات وربطها بإنتاج قيمة مضافة حقيقية للاستثمارات الجديدة، مع خفض الحد الأدنى للضريبة على الدخل البالغ ٢٥ في المئة.

٧ - إعادة النظر في ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي والتفكير في الية جديدة لسعر الصرف كان يربط بسلة عملات أو المعام بحدريك سعر صرف الجنيه صغوراً وهبوطاً أمام الدولار في حدود خمسة إلى عشرة في المئة من قيمته الحالية، وليتناسب مع ما يعرف بسعر الفل وذلك لتفجيع المصارف وجذباً للاستثمار ولحويلات العاملين بالخارج.

٨ - إعادة النظر في نسبة تغطية الاعتمادات المصرفية في المصارف لتقتصر النسبة الحالية على السلع غير الضرورية حتى لا تتأثر خطوط الإنتاج.

٩ - قد تكون أيضاً زيادة الإنفاق الحكومي - من موارد حقيقية تكفى - وسيلة لتحريك السوق وعلاج الركود.

• اقتصادى سعودي.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة	رقم العدد :	٤١٥١٨
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٨

التنافس والاقتصاد

أزمة سيولة أم أزمة سعر

كثير الحديث في الآونة الأخيرة عن ظاهرة التباين في التمر الاقتصادي أو أزمة الركود والتي كان من أهم مظاهره حدوث ركود في بعض القطاعات والأنشطة في السوق. ويسمى رجل الأعمال مصطفى السلاب هذه الظاهرة في رسائل إيماء أنها ليست أزمة سيولة بل أزمة خمنية، سمع بها وجود بعض الثغرات في القوانين، فكيف ترفع أن تدور عجلة الاقتصاد وتعد المسقطات وتتأهل السلع والمنتجات يصر عن طريق أرواق تجارية مثل الشيك وهي "أي قلتها" لا تنفع صاحبها، فالمعاملون في السوق يظلمون بنظام وكل لهم حقوقهم في حالة إرتداد الشيكات. ونجد في الواقع أن المستفيد من الشيك يكون في موقف ضعيف للغاية بالرغم من أنه صاحب الحق، بل ويصل الأمر إلى حد ابتزاز صاحب الشيك وتهديده بأنه إذا أراد أن يخلص للشقاء فليخلص للشقاء، لينفذ حقه بعد سنوات طويلة، وإذا قام صاحب الشيك بتسديد المبلغ بعد سنوات إلى أي مرحلة من مراحل التنافس للتنافس الدعوى الجنائية عليه في حين يفسر المستفيد من الشيك إرتداد المجهود وتصرفات المحاسبة وأرباح هذا المبلغ إذا تم استشاره خلال هذه الفترة. ومن الواضح أن هناك عددا من الأسباب التي أدت إلى ضعف الأرواق التجارية (رغم راسخها الشيك) وهي قسوتها عدم وجود قانون قوى يحازم يحمي الشيك ولا يسمح بوجود ثغرة لأي من اللاعبين وأصحاب القلوب الضعيفة.

كذلك عدم وجود بواش خاصة لنس للخدمات التجارية بالسرعة اللازمة، مما يؤدي إلى طول إجراءات التنافس والتي تصل إلى سنوات. وهناك أيضا عدم فاعلية في إدارة تنفيذ الأحكام في تنفيذ الأحكام الصادرة في قضايا الشيكات، وعدم وجود نظام مصري يسمح للبنك بمعالجة أصعب القروض الضعيفة. ويفتقر رجل الأعمال مصطفى السلاب عددا من الحلول أهمها ضرورة إنشاء دوائر متخصصة في الدعوى التجارية لنس القروضات الناشئة عن المعاملات التجارية وذلك لأصحاب الفاعلية والقوة للأزمن للأوراق التجارية على أن تتمتع بصلاحيات المحاكم المدنية والجنائية. ويشجع تلك ضرورة أن يراعى تطبيق قانون الشيك تعديلا في قانون الإجراءات الجنائية وذلك لتقليل زمن التنافس كذلك ضرورة تعديل دور إدارة تنفيذ الأحكام في تنفيذ جميع الأحكام التي تصدر في الدعوى التجارية خاصة الشيكات سواء كانت مكاسبها غير مالية أو مادية. ولا بد أن يكون هناك صلاحيات الجواز للمصرفي تحت إشراف البنك المركزي وذلك بأن يقدم البنك بتصنيف عماله على أساس الالتزام في سدقة خدمة الأوراق المالية في مواضعها المتبعة.

عبد الرحمن عقل

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال : يحيى المصرى
الموضوع الفرعى : أزمة السيولة	رقم العدد : ١٦٥١
المصدر : (مجلة الاهرام الاقتصادى)	تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٢٨

ركزا الكثير من الكتاب ورجال الاقتصاد والنقد
الأجانب الذين تناولوا أخيرا أزمة السيولة
والعوامل التى أدت إليها وطرق العلاج على الحال
فى السياسات الاقتصادية والمالية والتقنية التى
تسبب فى أزمة السيولة والكساد، وطالبوا بما
يسمى بحزمة القاد، وليس حزمة طوارئ، لكن
لنتنبه الأزمة نهائيا، ولكن العلاج يسير بطيئا
ويتعثر فى بعض الأحيان، ولا يجدى فى أحيان
أخرى

أزمة

السيولة

وهروب

الأموال

وبالرغم من بداية هذه الأزمة منذ أكثر من ثلاث سنوات، واستمرارها فى الشهور الأخيرة، والكم الكبير الذى كتب عنها، بالرغم من ذلك فإن لندا لم يتطرق إلى السبب الجوهري الذى كان فى مقدمة الأسباب، والذي نوقش على نطاق واسع فى ندوة نظمتها أكاديمية السادات للعلوم الإدارية عن أزمة السيولة والكساد فى الاقتصاد المصرى، حيث عرّضت الندوة أسباب الظاهرة، وركزت على ضخامة التحويلات الرأسمالية إلى الخارج، والتي لم تأخذ مكانها الصحيح فى مناقشة هذه الأسباب، لأنها تتم دون قيد أو شرط ولا حتى ضوابط تحكمها، وذلك فى ضوء القانون الـ ٢٨ لسنة ١٩٩٤ الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى، والذي الذى تقريبا عمليات الرقابة على النقد.

لقد ذكرت الندوة أن التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، والتي أسهمت فى زيادة عجز ميزان المدفوعات فى تزايدت منذ يناير عام ١٩٩٧، وكانت السبب الرئيسى فى استنزاف السيولة من السوق، وهو مؤشر سيء، يوضح سحب جانب كبير من السيولة المحلية إلى الخارج، وقد طالب الجميع بوضع ضوابط لتنظيم تدفقات رؤوس الأموال المصرية والأجنبية إلى الخارج، وهى الضوابط التى ألغيت بموجب القانون المشار إليه.

يحيى المصرى

مستشار اقتصادى

مدير عام البنك المركزى المصرى سابقا

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	يحيى المصرى
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة	رقم العدد :	١٦٥١
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٨

واحدة الخطوة ضرورية لتشخيص البنى والتكامل لتأثير
الخدمات الخارجية خلال السنوات الماضية على الاقتصاد
المصرى لتحديد سبلاتها وكيفية علاجها ، وفى مقدمة ذلك
الخدمات المرتبطة بالآزمة السيوية . وقد كان البعض يرى عدم
الانظر إليها - وخدمات حرب الخليج وانخفاض أسعار البترول
وتحرير التجارة الدولية واتفاقيات دورة هورجواي والتغيرات
الحاكمة لتدفق الاستثمارات للدولة المباشرة وغير
المباشرة ويالوجع إلى تقرير البنك المركزى المصرى عن عام ١٩٩٨
١٩٩٩ يتضح أن صفات الاستثمارات الأجنبية فى مصر انخفض
من ٢٧٢٤ مليون دولار امريكى فى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٤١٠,٨
مليون دولار امريكى فى عام ١٩٩٩/١٩٩٨ وهو ما ساهم فى زيادة
العجز الكلى فى ميزان المدفوعات والذي جاء لظهِر من الاستثمار
المباشر فى مصر حيث انخفض من فائض قدره ١١٠,٢٠٦ مليون
دولار امريكى عام ١٩٩٨/٩٧ إلى فائض قدره ٧١٠,٦ مليون
دولار امريكى عام ١٩٩٩/٩٨ وذلك بالإضافة إلى العجز الفاضل
فى استثمارات محفظة الأوراق المالية فى الخارج والبالغ قدره
٤٢,١ مليون دولار امريكى ، وكذلك عجز استثمارات محفظة الأوراق
المالية فى مصر والبالغ قدره ١٧٣,٦ مليون دولار امريكى ،
بالإضافة إلى عجز الاستثمارات الأخرى البالغ قدره ٤٤١,٨ مليون
دولار امريكى وتغلى الأرقام:

● زيادة العجز الراسمالي مع الخارج ، خلال
السنتين الأخيرتين والذي يرجع بحسب جبهة أساسية
إلى عجز الأوراق المالية فى البورصة ، وهو ما لم
يُشر إليه أحد ، ويقال لم يتحقق الحديث عن
كيفية معالجته علما بأنه كان أحد الأسباب
الرئيسية فى أزمة دول جنوب شرق آسيا والتي
لا بد أن تكون قد أثرت على مصر بعد تحولها فى
منتصف عام ١٩٩٧ .

● انخفاض الاستثمار المباشر الوارد إلى مصر
بمقدار الثلث فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، وهو الاستثمار
الذى يرد بفرض إنشاء مشروعات يتم تصديرها
فى ضوء خطة التنمية الاقتصادية . وبالرغم من
زيادة الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبى فى
مصر ، وهو ما يوضح أن هناك خلا ما فى الحوافز
الاستثمارية وفى السياسات الاقتصادية وفى
النظم الإدارية والهيكليزية وزيادة فى
بيروقراطية الإدارة .

● ظهرت هذه الأرقام فى تقرير البنك المركزى
المصرى وهو اصديق تقرير يمكن الرجوع إليه فى
الحصول على الأرقام الصحيحة عن ميزان
المفوعات والذي يوضح أن عجز الميزان الكلى
ارتفع من ١٣٥ مليون دولار امريكى فى عام ٩٧/٩٨
إلى ١١١٦,٧ مليون دولار امريكى عام ٩٨/٩٩
١٩٩٩ ، وهو ما ورد أيضا فى التقرير الاقتصادى
الصادر من الصندوق العربى للانماء الاقتصادى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم العدد :	٤١٥٥٩
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

التاسع والاقتصاد

السيولة ومخاطر

القطاع الخاص (١)

بعد اجازة سنوية عدت الى مكتبى لاجد مجموعة من الخطابات احببها ليزال يتكلم عن المشاكل التى كنا نتكلم عنها منذ شهر او شهرين واهمها موضوع السيولة. وفى اعتقادى ان مشكلة السيولة بدأت فى الحل بقرارات الحكومة بتسييد ما عليها من ديون للقطاع الخاص على دفعات كترجيح مما ييسر بإنهاء للمشكلة. وأعلمنا بخلاف ذلك برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى حقق نجاحا شهدت به المؤسسات الدولية كمن ايدان بوجه بعض الآثار السلبية. ورغم هذه الآثار السلبية الا ان المؤشرات العامة للاقتصاد المصرى تدل على كفايته وإسمرته على مواصلة التقدم والنجاح.

والأمر الذى تلقمته اليوم جاء فى رسالة للدكتور عبد الواحد حسن رجل أعمال وخبير بالشؤون الاقتصادية يناقش مسألة ضبط السيولة ويظهر فيه ان قيام للقطاع الخاص بامتداد منتهى طويلا الاجل كان سببا فى ظهور المشكلة ووضعها بأنها مؤسسات خاصة تعمل فى جانب وزارة المالية والبنك المركزى. ولذا كان للرأى وجهته الا ان ذلك يجب الا يلقى فكرة قيام القطاع الخاص بامتداد منتهى طويلا الاجل لئلا ان تكون الى رقابة على القطاع الخاص كسيرة. وان تكون الجوى الاقتصادية لامتداد امتدادات فى صدام الامان لاستقبال وتنشيط الاموال التى صمدت منتهى بقاءها.

الرؤية تتحقق العرض .. وتقول: يتفق الكثيرون على ان حجم السيولة فى الاقتصاد (النفوذ) والشيء التناقض. او بمعنى آخر القوى القليلة الكفائة الى الختص تدار باموال الخصخصة المالية والسياسة النقدية. والسياسة المالية هي قوات وزارة المالية لضبط ايقاع الخصخصة الاقتصادية بالتحكم فى حجم وسائل الدفع الخاصة فى الختص عن طريق السياسة الضريبية. بمعنى هل تترك الاموال فى ايدى الوحدات الاقتصادية والافراد او تصبب تلك الاموال لتمثل خزائن الدولة ووسيلتها فى تلك السياسة للضريبة والادوات الخزائنة.

هذا رات السياسة المالية ان تخلص من حجم الاموال الخاصة زادت من معدل اسعار الفهرس. ونشأت فى جسيما الضرائب واصدت الزوائد الخزائنة والعكس ايضا صحيح. وعموما قلنا من المفروض ان تكون لوزارة المالية المعلومات التى عن طريقها تنشط حجم الاموال فى الختص بما يخدم المراض سياسة الدولة. وذلك عن طريق التحكم فى كمية وسائل الدفع الخاصة. كما ان السياسة النقدية والى بطبقها البنك المركزى تدبر ايضا تدب وسائل الدفع الخاصة عن طريق الجهاز المصرفى (السياسة الاقتصادية) وادواتها فى ذلك سعر الفائدة ونسبة الاحتياطات الى جانب التعديلات التى تصدرها الى الجهاز المصرفى لتفديد او للاق الامان.

عندما نستكمل

عبد الرحمن عقل

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة	رقم العدد :	٤١٥٦٠
المجلد :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٩

الناس والاقتصاد

السيولة وسدات القطاع الخاص (٢)

تدابع رؤية الدكتور عبد الواحد حسن سليمان حولاً لمسئولة وسدات القطاع الخاص فتقول :
كما ان السياسة النقدية والتي ينفذها البنك المركزى تثير ايضا كفة وسائل الدعم للتخفيف عن طريق الجهاز المصرفى (السياسة الائتمانية) وادواتها في تلك سعة الفائدة ونسبة الاحتياطى الى جانب العمليات التي تصورها الى الجهاز المصرفى لتفقيده او اطلاق الائتمان بومن المفروض ان للبنك المركزى لوائه التي تمكنه من ضبط كمية الأموال اللازمة لتسيير عملية الائتمان .
وخلصه القول ان وزارة المالية والبنك المركزى كانا هما اللذين توجها لاضيق السيولة في المجتمع وانهما يملكان الأدوات والوسائل اللازمة لذلك بحيث يتناسب حجم السيولة مع السلع والخدمات المعروضة ونجحنا في تلك المهمة طويلة عندما وجدنا اللذان يديران السيولة في المجتمع لثما ان نصل ماذا حدث خارج نطاق سيطرتهم وادى الى اختلال السيولة .

السبب هو دخول الآلة يدوانهم للبحث بتجميع الأموال (السيولة) في الائتمان إذ تم في خلال السنوات الثلاث الماضية التوسع في الاقراض باصدار سندات طويلة الاجل تعدت خمسة مليارات من الجنيهات او تزيد بدون النظر الى مسئوليات السياسة المالية او السياسية النقدية وبالتالي أصبحت هناك سوق أخرى للائتمان تخرج عن سيطرة الجهاز المصرفى وقد اكتسبت ايضا مع السياسة النقدية او المالية والاخرى من ذلك انه ابان أزمة السيولة الحالية مازال اصدار القطاع الخاص للسندات مصفرا ليعين من لشفقة .

ولذلك ان سحب خمسة مليارات جنيه من حجم الأموال للقطاع المجتمع ويقل مضاعف الاستثمار المتكسي يقضى لشفقة في الأسواق بما حجمه ٢٥ مليار جنيه أى ما يقرب ٢٠٪ من حجم الإنتاج القومى ويتناسب ذلك الرقم مع حجم السلع والخدمات المرتكبة في الأسواق .
لذا يبدو ان السحب الحقيقي لشفقة لخصم الأموال في الاقتصاد قد ابرجود لشفقة الائتمانية الاسمية او اسعار البترول ولكن يعود الى السماح باصدار هذا الكم من سندات القطاع الخاص طويلة الاجل .

وقد يكون من المناسب ان يتم الاقراض من اصدار سندات للقطاع الخاص طويلة الاجل وفي الوقت نفسه يتم حصر الجهات التي أصدرت تلك السندات وتوزيع استثمارات تلك السندات لشفقة ايرس بها قد تستثمرت البترول وجمعت أموالها فيها وان يمتنع البنوك بالاقراض من البنك المركزى بموجب تلك السندات وان يتم تمويل جانب منها حيث في النهاية ان تلك السندات لها الاضطرارية الاولى على اصول المقرضين .

ان ذلك بداية لفتح أموال حقيقية تزيد من قدرة البنوك على الاقراض وكذا قدرة الأفراد على الاستثمار تعود للاقتصاد عافية .

عبد الرحمن عقل

اسم كاتب المقال : طلعت الطرابشى
رقم العدد : ٨٦٥
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٩/٢١

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : أزمة السيولة
المصدر : الولد

بينها «الموبايل» والتهريب والركود

دستة أسباب لأزمة السيولة

الخلاصة
للخزائن الرائدة
وتدعم لائحة الأسباب. ارتفاع
حجم الخزائن الرائدة من السلع
والخزائن دون تعريف. بسبب
ارتفاع حركة شراء عمود لوطي
السيولة للسلعة على ذلك.
ويصل حجم الخزائن الرائدة
الرائدة حاليًا إلى ٨ مليارات
جنيه تمثل قيمة سيولة نقدية
مستعدة في بنوك وصنع
والخزائن.
كما تشمل لائحة أسباب أزمة
السيولة، التغيرات السعرية
السلبية للسلعة، التي تعني
بمحو ١٥ مليون جنيه، في
جانب ظاهرة التهرب من الضرائب.
ومن عند التهربين فيها
للأزمات سنويًا في مليوني
التهريب. تبلغ قيمة الخصوبة
للطوبى خصوبتها ما يقرب من ١٠
مليارات جنيه، فخلًا عن ١٧
مليار جنيه قيمة غير المعصل
من عمليات التهرب من الزاوية
والنداء الجرمية.
ولتضمن سلامة سلامة
الزوايا كمنهجية
والقانون المتداول، لتتضمن
الزوايا كمنهجية من
مزاياها الإيجابية في
السيولة للتقوية لديهم
واللقدرة في جديتها لتقوية
الاحتياطيات أخرى بما يقرب
سواء ١١ مليار جنيه سنويًا
بالإضافة إلى ما تحتفظه
فولكس لوبايل كظاهرة
للاحتياطيات بما يعادل ١١ مليار
جنيه سنويًا.
ويدرج لائحة الأسباب في ما
يملكه من تسهيلات للاقتصاد
دون ضمانات كافية، والفرق
ضمن مقدم الأسباب في جانب
أزمة التهرب عملاً دول جنوب
شرق آسيا. وما تبع ذلك من
انخفاضات على حركة التجارة
مع هذه الدول.

للخزائنة (المعروضات) بالحق، وفي حيازة الأفراد،
وخرجات قطاعي الأعمال العام
والخاص، قيمته ٤٨٨ مليار
جنيه بنسبة ٧٢,٨ من
إجمالي كمية الأصول النقدية
والفرق.
أسباب النقود
أما الجزء الباقى من هذه
الأصول وقيمه ١٨٥,٦ مليار
جنيه، فتتضمن به البنوك في
صورة لشراء نقد، وتعمل في
البنوك والمصارف الأجلة غير
المرتبطة بالسيولة النقدية،
والمبلغ الأجلة، وقسرية
بالمعاملات الأجنبية.
ومعزى عدم تداول العروض
النقدية بالمعامل في صورة
سيولة، في احتباس الحكومة
وخرجات قطاعي الجزء الأكبر
من العروض النقدية للناح في
حيازتها، وعدم استخدامها في
الوقاء بالزائنها بين الشركات
بعضها البعض أو البنوك، أو
بين الحكومة والشركات أو
العكس، خاصة في عدم سداد
الديونية المستحقة، وقلة
الزوايا بالمساومة على جنود
الديونية، أو لتفادي الدائعات
القضائية.
وتتضمن أزمة السيولة
عقلية في ١٢ مليارًا وقريبا..
على كل عام منها على حدة في
من السيولة النقدية،
وفي نهاية هذه العوامل، بطء
سرعة دوران الأموال، نتيجة
التباطؤ والمساومة في سداد
الديونية المستحقة.. سواء من
جانب الحكومة للقطاع الخاص،
وتدوير قيمة الديونية
للستحقة على الحكومة من
سنوات سابقة ما بين ١٧ و٢٥
مليار جنيه.
هذا الحجم الكبير من
الديونية الشخصية لدى
الحكومة، سواء بشكل كبير في
خلق أزمة السيولة، وفي زيادة
حالة اكتسب بالحق، فضلًا عن
تعرض الشركات الثلاثة لخطر

هذا يؤثر على السيولة
وأزمة السيولة للحساب،
وتتضمن وتضم مطالبات
السيولة على حركة السيولة..
حتى شملت مختلف الأنشطة
الاقتصادية..
وبدا من مواجهة الدولة
للأزمة.. والاعتراف بها..
ومرض الحلول. كتفت الحكومة
بمخاطباتها، واتهم بأنها
مستغلة، ولا تصنع مجرد
للأزمة عارضة.. وهو نفس ما
تفنته الحكومة السابقة في
أزمة الدولار.
ويبدو من تصريحات وزراء
للمجموعة الاقتصادية، أن
الزوايا مازالت غير واضحة
للكافة.. ولم تتجاوز نطاق
التصريحات والأخبار العابرة.
وكرد فعل لانتفاضة
للعروض النقدية والارتفاع
الفرق السعرية، تتسارع
مخاطر الأسعار (البيع بكل من
سعر القتل).
ويخشى الواقع أن
احتمالات لارتفاع الأزمة غير
واردة في المدى القصير..
كتدريج طبيعي لظاهرة
الصور، وتباطؤ في اتخاذ
أي إجراءات عملية.. ولم على
مستوى السيولة النقدية،
للتخفيف من آثارها وتدابيرها
السلبية السيولة.
يبدو أن لائحة الزوايا من
للعروض النقدية، والسيولة
النقدية، حيث لا تتضمن
والجبايات للسلعة.. تجد أنها
تقدر ٩٩ عام وما يعادل ٢٢٤,٦
مليار جنيه، ويقارب عام
٢٠٠٠ من هذا الرقم.
نفس، المستحقة للتخفيف

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	الجريدة
رقم العدد :	٢٩٤٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١



رجال الأعمال طالبوا بالاعتماد على رأس المال الأجنبى فى تنفيذهما

□ تحقيق - هدى سلامة :

أكد رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد أن قيام الدولة بطرح مشروعاتها الحيوية وفقا لنظام BOT (حق الامتياز) سيساهم فى كسر حدة الركود وحل أزمة السيولة. واعتبروها خطوة لإقامة صرح، وكيان اقتصادى مصرى قوى، وأيد البعض منهم قصر انشائها على الشركات الأجنبية وعدم إلزام رجال الأعمال المصريين فى مثل هذا النوع من المشروعات للعقابة، ورأى البعض ضرورة طرحها من خلال مناقصة عامة على أن يكون للمستثمر المصرى حرية الاختيار والدخول فيها. وفى التحقيق التالى تسرد «العالم اليوم» جميع الآراء والاتجاهات والتي أن اختلفت فى كيفية انشائها ولكنها اتفقت على ضرورة إقامتها بعيدا عن أموال الحكومة كمحاولة للخروج من أزمة الركود الحالية من خلال ضخها المليارات بالسوق المصرى.

عودة السيولة من باب مشروعات

الـ «BOT»

محمد فرج عامر : مشروعاتها مجدية لأن الحكومة تدد تعجز عن إقامتها

د. لويس بشارة : أرفض إلزامم التى تثار بشأن سيطرة الأجانب على المشروعات الحيوية تأخرنا كثير إلى إدخال مثل هذه المشروعات لمصر

د. شريف محمد على : حسن علام أول شركة خاضت التجربة فى مجال العقارات واستصلاح الأراضي

أدوات جذب

ويؤكد الدكتور محمد الفضيرى أن إقامة المشروعات الكبرى وفقا لنظام BOT والتي شجرت عمليات امتياز مقابل حق الانتفاع من عمليات لها طابعها الفكرى الذى يقوم على تحويل القدرة وزيادة العائدات وتحقيق التنافسية وفى الوقت ذاته رفع القدرة الاستثمارية للاقتصاد بها يحقق أدوات جذب جديدة للمستثمرين المحليين

بدانة يرى الدكتور محمد الفضيرى المدير الاقتصادى أنها أحد المداخل الأساسية لمحاربة جميع المشاكل الاقتصادية والتي تنبع من خلال المشروعات التنافسية والتي توفقت فى معظمها بعد أزمة السيولة العالمية، ومشاكل البطالة التى تفاقمت خلال السنوات الأخيرة فالقصر، والظن الخفى المتوازن، والالتزام ضرورى لاتعاضد الطلب الكلى العام، وكذلك الجزئى بما يأتى لإقامة مشروعات مختلفة الجالات ومتوقعة الأنشطة دون أن تتحمل الدولة مليها واحدا فهو بهذا الأسلوب تحمصل على إيرادات وموارد إضافية لم يكن مخططا لها من قبل.

التطبيق خير وسيلة

ويؤمل محمد كميل مدير إدارة العلاقات العامة لجمعية شركات كيا موتورز أن طرح هذا النوع من المشروعات يكون شك سوف يسهم في حل أزمة السيولة ولكن في جزء منها يرمي ناجحة ونفعا للدراسات والأبحاث الاقتصادية ولكن للشككة الحظيرة تظهر عند التطبيق ويبي السائل الطريق : هل سيكون التطبيق العملي مطابقا للنظري وستتسا المشاكل التي تحدث من تمام للمشروع وتحاول الحكومة حلها فمن الاستطاعة التمكن بأي شيء إلا عند التطبيق القسري فهو خير وسيلة لاختلاص الأثران ويؤكد محمد كميل أن مشروع تلم وأستاد دولة مقبلة أي مريض لفشل النضاج مكس في تطبيقه بالانقاص للمصري مازال في تمثلي تصاعدي وفي أول طرق النضاج لذلك فإن التطبيق خير وسيلة لإنجاز العمل سواء كان ناجحاً أم فاشلاً ويؤمل محمد كميل ضرورة طرح للمشروع على المستثمر الأجنبي بالقرع وجذب لرجال الأعمال المصريين على نفسهم خروج ونحوه والاستجابة حركة السيولة في البلد ويؤكد على أن مساهمة المستثمر الأجنبي ستجلب المستثمر المصري إلى المشروع على هذه المشروعات الملائمة فهو يتخوف من إلتفاتته بجاهد حتى لو كانت معه السيولة المفقودة كما قلت إلتفات وإدارة هذه المشروعات مقصورة على الدولة وفقاً للنظام الاشتراكي فالانقاص لحر تطبيقه التغيرات الرئيس مالية الحديث أي ترك للشركات والأموال تسير وفقاً لأليات السوق الحر لتتمتع في العرض والطلب على جديد على ريف الأعمال المصريين فكأن تلم جميعاً على ليل جان بطيئة. التحويل الخارجي ضروري بطلب التحويل الخارجي لتجسيه.

المحصل على يدرة الاختراع فيتمثل في حقن الكمية الكافية ويؤمل هذا بدوره مصر وحصوله على ربحية، ومكسب سريع لأن مصر بها سوق استهلاك كبير وتوفر مستوي منتجها وهذا ما فعلته الصين.

لامتخاف على الاقتصاد

ويؤكد المهندس صليح غوث كين جمعية مستثمري الكويت على احتياج البلد لك من النوع من المشروعات فهي ستجلب فنيين لها أهمية أولها للتطوير ونفسه وخمسة في بالانقاص إلى تحويله وتدريب عدد كبير من العاملين المصريين لأن تستحل مشكلة البطالة الإلتاني في التحويل الخارجي على سيقوم بدوره بفتح أموال واستثمارات في السوق المصري من خلال قطاعات عديدة يحتاجها للتطوير لتتقدم والوقت كطاقة الكهرباء والمطارات ويؤكد تسهم في حل أزمة السيولة. ويؤكد المهندس صليح غوث أن أغلب المشروعات المطلوبة حالياً تعمل الصفة الفنية كمشروعات كبرى، زحلي واستصلاح أراضي فهي ليست مشروعات تعمل صفة السيولة

كالشروعات الأمنية والمصكرية مالمات الدولة قدحدثت مشروعات فلا خوف على الاقتصاد من ذلك بل بالعكس ستفيد البلد.

ويشير المهندس صليح غوث إلى ضرورة أن تفرح للمشروعات في الداخل ويقدم إليها المستثمر والمكتب الاستثمارية تحشد الشركة الأمل إقامة المشروع على أسس وإماتير مالية ويستند أسس جمعية مستثمري الكويت لئلا أن معظم المشروعات التي تفرح ونفساً لنظام BOT وفقاً لمعايير الاستثمار خاصة بين الجانب المصري والأجنبي أي دخول الجانب المصري ضرورياً في التحويل وتقليص المشروع وإلتام سواء كان هذا الجانب مستثمراً أو كطما خلاصاً فليحيا مشروعات BOT مشروعات عمالة والتجاري BOT لتحويل الأجنبي هناك ضروري أكثر من مجرد تقديم مونة فنية لاختلاص تلك المشروعات على استثماراتها والأموال التي سيقيم بنفسها بالسوق المصري.

الفرش التي قدمت للأفراد وتم استثمرت في الجبال القارية ويرى الدكتور شريف ضرورة تطبيق نظام BOT أثناء إقامة المطارات والمطاري والكباري ويشير الدكتور شريف إلى تطبيق المشروع بالعدل في مجالات استثمار الأراضي ومجال المطارات من خلال هناك مغلوف من استملاكها على الرغم من أنها من أسهل الحلول لانقاذ الاقتصاد المصري خاصة أن طرح من المشروعات سبق تطبيقه في دول متقدمة.

ويضيف المهندس محمود البرعي أمين صندوق جمعية مستثمري ك الكويت أن نجاح هذا النوع من المشروعات يتطلب تضافر عدة أطراف وشركات للتقدم منه فليحيا شركة الكهرباء بمطامها للجمع بشدة ومن المشروعات التي تمتاز بسهولة تنفيذها ، واستثماري هل كما توجد مشروعات خاصة أخرى يحتاجها قطاع عريض من الشعب ويمتد على مدى مشروعات وهي المشروعات التي تملك الدولة في

تصميم مينا على أمثاله

التي تملك الدولة فرصة

ويشير المهندس محمود البرعي لئلا أن مشروعات التي تملك فليحيا استخدام مينا على مشروعات التحويلية خير ضرورة فليحيا مشروعات قصر المصنعي مده عمله تستغرق 5 سنوات وذلك بعد سيطر في أسس ومشروعات كالفنيين المعمول ملام مثل مشروعات الشركة الأجنبية على نسبة 70/30 لتسهيل للمشتر المصري 30/70 العام وذلك الوضع تفرح عمدة صميم لذلك بما يال من 60/40 استثمارات وأرباحاً لمحصل المستثمر على 40/60 من الأرباح، 70/30 لتسهيل بالانقاص إلى أنواع البوليات الأوروبية في مصر حوالي مليون ونصف مليون مشتركة فليحيا طرح مشاريع من الدولارات بخارج على مثل هذه المشروعات العام والحق سيكون للأجنبي في سبل حصول المستثمر المصري على نسبة مئوية ويؤكد محمود البرعي على احتياج البلاد لمشروعات ثابتة كمثل في إطار الجنية الأساسية وستؤثر الدول وليست مجرد محطات موقية فالمشروعات عمالة التحويلية تكسب سريعاً، وتطور سريعاً لكن مشروعات كالصناعات المعنى والكباري والمطارات ستستفيد للمجتمع وتخدمه وتؤثر مليكيتها الدولة بعد 20 أو 30 عاماً ويؤكد على ضرورة أن تكون المشروعات قمرال بدون حصول على مقابل

ويشير الخبير إلى أن أنواع المشروعات التي تلم ونفساً لنظام الامتياز مقابل حق الانقاص فصل إلى أكثر من 48 نوعاً لى جميع أنحاء العالم حتى الآن، وتستثمرها مختلف الأنظمة مع خاصة تزيد تيارات السيولة، وإزالة الحواجز الحدودية بين الدول ليحل محلها مشروعات وأربعة تزيد من قوة الاتصال التكني بين مختلف دول التجارة وترفع من القدرة شركات التنافسية، ويؤكد الخبير في هذا النوع من الأنشطة بصلح بالدرجة الأولى لحل مشاكل وإلتام الدول النامية ويساعد على الإسراع بعمليات النمو، وإزالة خاصة فيما يتعلق في هذه الدول خاصة فيما يتعلق بعمليات التحويل إلى الرأسمالي بها. ويشير الدكتور ليوهم أشجيرة: الاقتصاد المصري بحاجة إلى وجود خبراء متخصصين ليوهم أشجيرة: وإدارة لإدارة على هذه المشروعات الكبرى والتي تملك وفقاً لهذه الأنظمة المصنعية، ويؤكد الخبير على أن الأنظمة ملائمة هذا النوع من الأنظمة لإلتام العديد من المشروعات بما فيها المنارس، والبنامات والاستثمارات ويمكن أيضاً أن تشد إلى السجون

مشروعات التحويل

ويؤكد الدكتور شريف محمد إلى الجيب الاقتصادي في ضرورة استخدام مينا من النوع من الأنظمة قصوره على المشروعات التي يمكن أن خلالها أن تسهم استثمارات في زيادة التناقص القوي ولكن أن لم تسهم في زيادة الدخل القومي لأن تكون لها أهمية تذكر ويؤمل في هذا الصدد إلى للمشروعات التي تعتمد في أمثاله وأخرى إلتامية ومربود ساشها يستند به في الخارج من خلال طرح مشروعات وأرباحها فهذا النوع من المشروعات يزيد من تلم إلى التحويل والإصلح لانقاص المصري ويستفيد الدكتور شريف لئلا أن مشروعات على للمعمل تستفيد من خلال الشركة الأجنبية من خلال استثمارها شريكها، ومعتمداً وعلى تعتبر السوق المصري بمثابة سوق استهلاك كبير لانتاجها ومتجها إلتام مينا هنا الاستفاد فليحيا مشروعات ذات التحويلية العالية لامتيازها الاقتصادية للمصري بل هو يحتاج إلى حق منشطة من خلال ضيق استثمارات السوق تحت أزمة العمالة والبطالة والسيولة ويمتد الدكتور شريف على أن تساهلها موال استثمارات القارية فالمطارات تركيبة سيئة ومصمم من خلالها دوران رأس المال الخلفه خالصة ويؤكد الخبير الاقتصادي أن مملكة جنوب شرق آسيا من أهم أسواقها

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : أزمة السولة
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : الجريدة
رقم العدد : ٢٩٤٧
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/١

العوامل المحيطة

ويضيف الدكتور لويس بشارة الكيميائي الشهير قائلاً: مثل هذا النوع من المشروعات هي الحل الوحيد لإرضاع الاقتصاد المصري الذي يتأثر بالعوامل المحيطة به سواء كانت داخلية أم خارجية فهذا الأسلوب قد حقق نجاحاً في معظم دول العالم لدولة متنافسة معنا اقتصادياً، وماذا فكرتكم؟ استمدت عليه في إقامة مشروعاتها فإسفل إسطنبول الجديد يعمل وفقاً لهذا النظام وأصبح من أهم المطارات المحلية في العالم وكثيراً ما فهو يحتوى على 76 بوابة يمكن من خلالها دخول وخروج الطائرات بكل حرية وحركة ويعد ذلك مستقراً للمشركة التي عهد إليها لإدارة المشروع وتسليمه للحكومة التركية بعد 5 سنوات أي بعد أن تكون قد حصلت على حق لتفاهة والدخول على من قامت بإدارة أرباحه ويؤكد الدكتور لويس بشارة على نجاح مثل هذه المشروعات بمصر (نك) لتفوق الشركات الأجنبية في كل بلدان العالم التي غصا ببيع في جنوب شرق آسيا ببيع في البلاد العربية وفي مصر، ويظهر لويس بشارة على ضرورة هذه المشروعات في ظل الأزمة الاقتصادية حرجية كالإسكندرية الدولية تستضيف من خلالها إقامة طر من البحر للوقود لا سون وحسن السورن والبالتي تأسس من خلالها مدن كثيرة تزيد من العمران لهذه المناطق وحل مشكلة الكلفة الفنية للمشركة في محافظة القاهرة في الولايات الصالحى مطرب لإقامة وإنشاء موانئ، ومن كثيرة ويؤيد الدكتور لويس بشارة أن هذا النوع من المشروعات أن يمس حياة الدولة على مشروعاتها الجديدة للأصليين الأتية، أن السيطرة الفعلية ستعود إلى من خلال عقد الامتيازات التي تعطيها الحق في ملكيتها بعد انتهاء فترة الامتياز التي ينص عليها العقد ومن ثم تولد ملكيتها إليه ويستثمر لويس بشارة قائلاً: هذا المشروع كإطاراً حديدي ومهم لدولة ولكن بدخل الطار تستطيع الدولة أن تفرش سبلاتها على اقتصادها الوطني والمصري بجميع خصائصها وتفلساً عن استضافة الدولة لتجديد معائن داخل الطار وشركات ومكاتب طرارة وفرض رسم دخول وخروج فهي تضررت من مصعب السيادة ولكن الكيميائي الشهير لويس بشارة يرفض الأسس رجال الأعمال المصريين والشركاء ويجب ألا تملهم المشروعات الكبرى ويجب ألا تملهم كبرى من طاقتهن خاصة في الوقت الحالي، ومع وجود أزمات اقتصادية تدبر بها الدولة الآن وحتى يستعيدوا الدخول مالياً في هذه المشروعات

والمسود سيقومون بطلب قروض مرة أخرى من البنوك لإكمال مشروعاتهم كما تعودوا بذلك وتزيد الدين عليهم، ومن ثم لا يستطيعون السداد فيستوردون من مجبه هذه الأموال الفضة من الخارج لفصل وهنا يحصل على طرارة مثل هذا النوع من المشروعات. ويؤيد الدكتور لويس بشارة الزاماً التي تثار بشأن سيطرة الأجانب على المشروعات الحيوية من خلال طرح من الائتمنة ويؤكد لويس بشارة أن هذه الطرارة كان لها وقتها وفكرتها وأصداها تاريخياً في وقتها الخاصين والمستقبلات ولكن دولة الكويت، والتي بها حكومة بدينامية وأنها جيوت ومهامهم وتحمي تكامل الخلافات التي قد تنشأ بشكل لا يفرج حيدة أن تتحول من إقامة هذه المشروعات ويستطرد، بشارة قائلاً: أن هذه المشروعات يتم طرحها وفقاً للخصائص، والمتطلبات المالية يتم على أساسها تصديق جميع للشروع وأن يستمر إقامة هذه الشركات أهم الأكرار لها هو الحصول على الرخصة ونجاح المشروع من خلال القوانين الاقتصادية لتوجه ويريد سوق استهلاك جيد للمشركة BOT قد يلجأ على إقامة مشروعات على مصر وأخر مثال له في دولة الكويت لهم يعيشون في مدى لكبرى وأرمية التي سبقت عليهم خلال فترة قصيرة بالمال في أن يتم في قائد التي سيجعل أهل رديئة وأقل خسائر لأصاحب المشروع أصداً والتسليم والأغلبية الرديئة أصبح ينفذ وفقاً لتفريات الحيدة.

مخيدة ومفيدة

ويضيف الدكتور محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمري برج العرب أن إقامة هذه المشروعات ضرورية في مصر على سبيل الجدوى وخاصة للاقتصاد المصري لأنها ستلجأ بإقامة مشروعات قد تجزئ الحكومة عن إقامتها مالياً وقتها تأخرت في إقامتها. ويؤيد الدكتور فرج عامر أن هذا قد تفرنا كثيراً في إقامتها فالحديد من الدول سواء القومية أو للتقمة سيقا يراجل في إقامتها ومن ثم فمن خلالها كان سيمسج عندا شبكة طرق سوية وقوية وصراع كثره وشبكة متر عالية للتكنولوجيا. ويؤكد الدكتور فرج عامر أن الدول تكون الاختراجات والأمال لكبر من فترنا لدولة مثل مصر هناك أروية إزانتها التي من خلالها يتم الصرف على التطعيم والصحة وتختلف أخرى يستلجها الشعب لذلك لهذا

مشروعات حيوية يحتاجها الشعب ولكن قد تجزئ من إقامتها ويستبدل إلى إضمار دول كثره متطبعة مع طرفنا الاقتصادية في إقامة مشروعاتها وفقاً لنظام BOT كدول سنغافورة والبريزا وتايواند ويؤيد ويؤيد جمعية مستثمري برج العرب أن سيطرة الشركات والمستثمرين المصريين سيجد تساهل في شأن من مصلحة مثل هذا النوع من المشروعات التي تعطي الدول الكبرى ويؤيد رئيس جمعية في رغبة المستهلك الأكيدة في الحصول على خدمة سلع على مستوى على الجودة بصرف النظر عن عقمها هذه الشركات تبدأ طرح مشروعاتها في مصر أسم أي هناك ملايين من الأشخاص وميلان على تعلق للمشروعات والتي إنداش الأموال. ويؤكد الدكتور فرج عامر على أن هذا النوع من المشروعات سيسهم في خروج مصر من الركود. ويؤكد مدير شتلق وخمسة المشروع ومصلحة ستركل والتتبع سيسود لرساء للمشروع يتم طرحه من خلال منظمة عالمية ويستبعد لرساء العامة على مدى نجاح الشركة للتقمة للناقص في كثيره خدمة جيدة يسمر للل وبرباب أن للجمال سيكون مفتوحاً لكل الشركات سواء عالمية أو عربية أو مصرية ويستطرد الدكتور فرج عامر قائلاً: إن هذا فكر عالي مقنن وتأخرنا في تأجيله سنوات عديدة ويؤيد الدكتور عامر في ضرورة التبيد للشارف التي قد تنشا من مشاركة هذه الشركات السيطرة ورفع الأسعار يرى أنها ستؤدي نوعاً من التوازن بالمصري فكون هناك منافسة على قبل هذه ومشكلة إرضاعه من قبل هذه الشركات ومن ثم يفرح هذه المشروعات من خلال منافسة سيسهم لنا الحصول على خدمة ومصلحة لأن.

ويؤيد محمد التوفلي رئيس مجلس إدارة الكورسار للأجهزة الكهربائية إقامة المشروعات المصرية الحيوية وفقاً لنظام BOT فهي أنسب شيء للاقتصاد المصري لمعطيات المشروع تتناول في فكر محمد من خلال تفكير هذه الشركات في استثمار أموالها بدلاً من وضعها في البنوك وأيضاً أرباح من المشروع بالإضافة إلى حصولها على فته مضاعفاً من خلال تقديمها الخدمة والسلم في السوق المصري وأيضاً بعد أن يكونوا قد جمعوا رأس مالم يتركز المشروع لاصحاه وتكون الدولة لا تستفيد من خلال مشروعات خففة كمشروعات الربط الكهربائي والطارات والرافق إنشاء الطرق السريعة ويؤيد محمد التوفلي على استضافة بعض الشركات المصرية من المشروع أثناء تنقله شركات التيارات التي تولي أعمال الكهرباء وحسن الأراضي وتنشيط البياني وكل ذلك سيسود سيطرة ويؤيد في بعض مشروعات BOT والتي يتم طرحها من خلال منافسة سيطرة لشركة مصرية لتتقدم لصالح الشركة الأجنبية وما يتلهم بليد مصرية لمبدأ أن كانت قيمة المشروع 200 مليون دولار تستطيع الشركة المصرية أن تحصل على نصيبها من مكاة للمشروع من خلال تأجيلها لتتقدم للمشروع من حذر وكبرياء وبصرف مضمي وسيناميك ويؤيد رئيس مجلس إدارة الكورسار أن هذا النوع من المشروعات قد تأخر علينا كثيراً نظراً لسيطرة الفكر الاقتصادي عليها لفترة طويلة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	الجزيدة
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة	رقم المجلد :	٢٩٤٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٠/١

محمد كمال

طرح المشروعات
على المستثمر
الأجنبي
والصري
الخاص
السيولة

محمود البرعى

إنجاح هذا النوع
من المشروعات
يتوقف على
الخدمات التي
يقدّمها

ويشترط الدكتور أحمد محروس مشور الشعبية العامة للمستثمرين لإقامة مثل هذا النوع من المشروعات أن تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الخارجي والفكرة في ذلك هي عدم تحميل الخزنة المصرية أي عبء مالي إضافي فهو بدون شك مثل أي مشروع له اشتراطاته وقدرته المالية والتكلفة المتضمنة لإقامته ويؤكد الدكتور أحمد محروس أن ضخ أموال في البلد من خلال هذه الاستثمارات سيسهم بدون شك في حل أزمة الركود، وبالطاقة في أن واحد ويقول عضو شعبة المستثمرين أن هذا النوع من المشروعات مطلوب في ظل سيطرة القطاع الخاص خلال المرحلة القادمة على جميع المشاريع التي ستقام فيها بعدما فيها الخدمات الحكومية فهنا نورة في كل نظرية السوق للمفكر ويرى الدكتور أحمد ضرورة الالتزام بأن يكون التمويل للمشروع كله من الخارج ولكن لو كان من الداخل فمن يحدد في حل المشاكل الاقتصادية لأن مشاكل رجال الأعمال المصريين والحكومة تسبب كلها في وهاء وأحد آخر قام بها القطاع الخاص أن يصدق الهدف المرجو منه وهو ضخ أموال إضافية في السوق المصري ولكن يفسد الدكتور أحمد ويضيف قائلا: أن هذا النوع من المشروعات أن يطور بقوة الفصيلة فممازلات توليد الفكر الاشتراكي مستمرة في البلد فالفكر الاقتصادي الحر لم تستطع حتى الآن استيعابه على جميع المستويات وبالتالي نحن في مرحلة من مراحل استيعاب الفكر الاقتصادي الحر وممازلات أماننا الكثير لاستيعابه وعلى ذلك لصبر الحكومة على التمسك بغير صرف ثابت حتى الآن فالأمر خلاف من تحريك سعر الدولار وهذه الضغوط التي أدت إلى تراجع الاستثمارات ورفض الدكتور أحمد تدخلات الحكومة في سياسة الاقتصاد ورفضها حتى الآن التحول النهائي للاقتصاد الحر.

صالح غيث: أغلب المشروعات المطروحة
عالميا تحمل الصفة المدنية ويجب الإعلان عنها

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	نبيل سيف
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة	رقم العدد :	٢٩٦٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠١/١٠/٢٥

إطلاق حرية البنوك في تقييم خطابات الضمان فائقة الرفاعى: 5 إجراءات اقتصادية لمواجهة أزمة السيولة

□ كتب - نبيل سيف:

أكد د. فائقة الرفاعى وكيل محافظ البنك المركزى سابقا أن الاختلال فى ميزان المدفوعات يعود إلى إدارة سوق الصرف الأجنبى وما أدت إليه من تركات سلبية وتقلبات راسمالية فى الخارج من جهة ومزاخمة المكنية للقطاع الخاص فى الحصول على الائتمان من البنوك. وأوصت فى دراستها «السيولة فى مصر الأسباب والحلول» التى صدرت عن المركز المصرفى لدراسات الاقتصاديات بتأدية 5 إجراءات ميزان المدفوعات وفى مقدمتها إعادة النظر فى أهداف السياسة النقدية للتمتع بشكل ضمنى فى معدل التضخم وسعر الصرف وكذلك إعادة النظر فى نسبة 100٪ لفخاء التقييم لخبارات الاعتماد وتركه لتقييم البنوك. ونشرت الدراسة فى 10 أكتوبر 1999 فى مجلة الاقتصاديات فى مصر. وتتمتع البنوك بمرور 1996 إلى ديسمبر 1999 وتتمتع بمرور موجب خلال الفترة بأكملها إلا أن الاقتصاد للمصرى شهد موجة حادة فى معدلات النمو السيولة خلال الفترة من سبتمبر 97 - مارس 1998 ورغم تعرض هذا التجهيز جزئيا إلا أن معدلات النمو فى السائبة تتعاظم نظرا إلى بعد ذلك.

أشارت الدراسة إلى أن البنوك المصرية تعتمد على هذه اللاد أساسا كمصدر أساسى لتمويل منح الائتمان لذلك لمع أزمة السيولة فى البنوك تتركز مظاهرها فى عدد من العناصر: - انخفاض فائض السيولة للبنوك مع البنك المركزى وتحويله إلى السائبة - النمو فى الطلب على الائتمان بصورة تفوق التوسع فى الائتمان.

- انخفاض استثمارات البنوك فى الأرباح المالية الحكومية حيث بلغت 73 مليار جنيه عام 1997 مقابل 64.8 مليار جنيه عام 1999.

انخفاض التوسع فى المركز المالى الاجمالي للبنوك حيث زاد بـ 40.9 مليار جنيه عام 1997/96، بينما بلغ 22.1 مليار جنيه عام 1999/98.

1999، زيادة اقتراض البنوك من الخارج.

حدث بلغ 10.9 مليار جنيه فى يونيو 1997 وارتفع إلى 17.0 مليار جنيه فى يونيو 1998 وبلغ انخفاضه إلى 15.4 مليار جنيه فى ديسمبر 1999. إلا أنه لم يرجع إلى مستواه قبل الأزمة فى يونيو 1997.

- نقص السيولة فى الأصول الأجنبية البنوك حيث انخفضت من 37.8 مليار جنيه فى يونيو 1997 إلى 25.9 مليار جنيه فى فبراير عام 2000.

نقص السيولة والمستوى

الحلول الدراسة إلى أن قطاع الأعمال واجه أيضا نقصا فى السيولة فمن جملة الاستثمارات للقطاع ارفع تصديق القطاع الخاص من 31.5٪ عام 1997 إلى 68.6٪ فى عام 1999/98 وفى المقابل بلغ تمويل قطاع الأعمال الخاص من البنوك إلى استثماراته من 70٪ عام 1997 إلى 99.5٪ عام 1999 حيث لاحظ أنه فى العام المالى 2000 وصل حجم الاستثمارات للقطاع 80 مليار جنيه. يتخذ القطاع الخاص ما قيمته 56 مليار جنيه لتغطية لئلا ما جرد ذلك بالبروز للقطاع لئلا ما جرد ذلك الأول من عام 1999 نجدهم نسبة التمويل للقطاع الخاص قد انخفضت لنسبة 32٪ من استثماراته أى نصف ما كانت عليه فى المتوسط خلال الأعوام الثلاثة السابقة.

وأشارت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصرى خلال النصف الأول من العام المالى 1998/97 سجل مؤشرات متقلبة شملت فى الأزمة السيولة التى بدأت فى أغسطس 1997 وأحداث الأزمات فى نوفمبر 1997 ثم تدهور أسعار البترول ومتاجرة نهاية 1997، كل نتيجة ذلك أن انخفاض العرض من النقد الأجنبى نسبة إلى الطلب عليه وبما ميزان المدفوعات حقق عجزا كبيرا.

وأشارت الدراسة إلى أن البنك المركزى واجه نقص من النقد الأجنبى مستخدرا عدة شهور خوفا من استخدام الاحتياطيات الدولية ثم قام باستدراجها بصورة أقل مما كان متوقفا به كإجراء. وكان من نتيجة هذا

التدخل فى سوق الصرف أن تقلعت السيولة بالعملة المحلية فى المقابل وهو ما أدى إلى

نقص كبير تحول إلى أزمة فى السيولة بشكلها للقطاع. كما رصدت الدراسة أن مدة طلعت عمليات إعادة شراء الدين الخزانة 60 مليار جنيه عام 1999/98 مقابل 20 مليار جنيه خلال 1997/98 كانت قصيرة للغاية حيث لم تزد على ١ أيام وكان بعضها لمدة يومين أو ثلاثة وهو بذلك لم يفسر جميعها لم تتركب طبيعة نقص السيولة من ظهور منح الائتمان الأول لرجال الأعمال وفى نفس الوقت ظل كل من نسبة الاحتياطى التقديرى البالغة 75٪ على الواقع بالعملة المحلية ونسبة 10٪ للنظر على أرباح بالعملة الأجنبية وكذلك على المعاد المحقق على الجنيه المصرى موقفا من مثله على الدولار الأمريكى موقفا بارق واضح وهو الأمر الذى حد من صلاية الإدارة لوجيا قبل الأزمة.

الآليات

أوصت الدراسة أن: - اختلال فى ميزان المدفوعات بسبب إدارة سوق الصرف العربى الاجمالي وما أدت إليه من تركات سلبية وتقلبات راسمالية فى الخارج من جهة ومزاخمة المكنية والهيئات الاقتصادية القطاع الخاص فى الحصول على الائتمان من البنوك ومن ذلك تعرض الدراسة إعادة النظر فى أهداف السياسة النقدية للتمتع بشكل ضمنى فى معدل التضخم وسعر الصرف.

- إعادة النظر فى فضاء النقد 100٪، لعمليات الاعتمادات كإجراء لتقييم البنوك، كذلك إعادة النظر فى سياسات سعر الخصم ونسبة الاحتياطى التقديرى.

- رفع التوجيه واسعة ومطلة تمتد

الاوراقات فيما يتعلق بتقييم للبروزات الكبرى.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	إيهاب عبد الحميد
الموضوع الفرعى :	ازمة السيولة	رقم المجلد :	٢٩٧٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١١/٧

فى ندوة جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .

رئيس الوزراء الأسبق د. على لطفى يحدد:

مشكلة الركود ونقص السيولة كانت محور الندوة الاولى للموسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع والتي اقيمت الاسبوع الماضى وكان المتحدث الرئيسى بها الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الاسبق وشارك فى المناقشات د. حازم الجبلاوى السكرتير العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للمنطقة العربية وغرب آسيا ورئيس بنك الصادرات السابق والمفكر الاقتصادى والدكتور السيد عبد المولى استاذ المالية العامة بجامعة القاهرة والدكتور صلاح زين والدكتور فوزى حليم وعدد آخر من خبراء الاقتصاد والمهتمين بالاسواق والبيزنس.

10 مظاهر لنقص السيولة و12 سببا للركود

و10 وسائل لعلاج المشكلة

قام بتغطية الندوة: إيهاب عبد الحميد

اسم كاتب المقال : ايهاب عبد الحميد
رقم العدد : ٢٩٧٩
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١١/٧

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى : أزمة السيولة
المصدر : العالم اليوم

٥. البحث عن الحلول:

**الركود موجود منذ منتصف الثمانينات
فلماذا لم يشتك أحد من نقص السيولة ؟
د. صلاح زين:**

**لماذا لا توجد معاهد للتنبؤ
بالركود وأزمات السيولة ؟**

العالم اليوم وصلت ما نلر
فى الندوة:

فى البداية أشار د. على
لطفى إلى أن الركود ظاهرة
تتعلق بالخصائص الدول
الرأسمالية والدول التى تطبق
نظام الاقتصاد الحر بعض
أى دولة تتبع الاقتصاد الحر
فلا بد أن يمر اقتصادها
بفترات من الارتفاع والكساد
والهجم أو التراجع على فترة
الركود أو الكساد ومحاولة
تقليل هذه الفترة الزمنية
وتقليل حداثها لانتقل إلى
مرحلة الارتفاع ففى إن
ظاهرة مسجودة فى
اقتصاديات جميع الدول التى
تتبع نظام الاقتصاد الحر.

أكد رئيس الوزراء الأسبق
تنبيه الحكومة إلى أزمة الكساد
حيث لم تكن الحكومة أية
أرقام أو حاولت إخمادها وإنما
اعترفت بوجودها والاعتراف
بالمشكلة فى بداية حلها وقد
بدأت الحكومة بالفعل اتخاذ
خطوات جادة لحل المشكلة فى
العام الأخير وقد بدأت الأمور
فى الاتجاه للتحسن.

مظاهر الركود

وتناول د. على لطفى

مظاهر الركود فى الاقتصاد
المصرى حيث جمع تلك

المظاهر فى عشر نقاط هى:

١- تراكم المخزون السلعى
حيث إن المخزون سواء كان
إنتاجيا محليا أو مستوردا
لا يوجد طلب فعال على الأمر
الذى أدى إلى هذا التراكم فى
المخزون السلعى.

٢- شحور ظاهرة حرق
الأسعار وهى ظاهرة جديدة
على الاقتصاد المصرى ولم
تسهر بها أو نراها إلا فى
السنوات الأخيرة وهى أحد
مظاهر نقص السيولة حيث
توجد علاقة بين الركود
ونقص السيولة.

وخشية حرق الأسعار
وخاصة فى السلع الهندسية
وبعضها بسعر التكلفة أو أقل
تأتى بسبب احتياج المواطن
إلى السيولة.

٣- انخفاض معدل دوران
النقد فالأرقام التى نشرها
البنك المركزى تؤكد أن
المشكلة ليست فى حجم
النقد بقدر ما هى فى معدل
سرعة الدوران فلهى سبب

مشكلة نقص السيولة فى
المعرض النقدى ولكن سببها
انخفاض معدل دوران النقد
فالتاجر يعجز عن ذلك بأن
البضائع لا تبيع إلا مرة واحدة
فى العام وكانت قبل ذلك تبيع
عدة مرات على مدار العام.

٤- عجز بعض البنوك عن
الوفاء بنسب السيولة التى
يقتضيها البنك المركزى حيث
أن البنك المركزى يحدد نسب
سيولة على كل بنك أن يحتفظ
بها سواء بالعملة الوطنية أو
غيرها والكثير من البنوك لم
تستطع ذلك. وذلك أحد
استنتاجات من البنك المركزى
لظروف السيولة لديها.

٩- اضطراب سوق
الائتمان فى مصر فى الفترة
الأخيرة وهناك تأخر فى
سداد القروض وبعض البنوك
اشدقت على البعوض مبالغ
بمئات الملايين وهروب بعض
رجال الأعمال إلى الخارج.

١٠- عجز ميزان
الميزان لتقليل الإصلاح
الاقتصادى كذا تعاني من
عجز فى الميزان ولكن بعد
الإصلاح قل العجز وحدث
توازن وحدث فائض واستمر

الفائض إلى عام ٩٦ - ٩٧
فى آخر ثلاث سنوات انتهى
الفائض وبدأنا تعود إلى
العجز مرة أخرى.

أسبابه

وصد د. على لطفى اثنى
عشر سببا لظاهرة الركود
هى:

٥- تأخر برنامج
الخصخصة وكان آخرها
تأجيدا للمرة الثانية ببح ٢٠٪
من شركة الاتصالات وبسبب
خسامة هذه الشركة فإن
الحكومة تخصص قبل عملية
البيع وتحاول أن تتأكد أن ما
سوف يطرح سيغطي عدة
مرات ولا تكون قد نشلت
وبالتالى فتأجيل خصخصة
بعض شركات القطاع العام
مظهر آخر على
السيولة.

٦- تزايد فترات
الائتمان بين البنوك وخصخصة
الأسعار ومهرجانات التسوق
وكان آخرها مهرجان العرة
إلى للمدراء وهذه الأشياء
مطلوبة ولكن تدمرها وتكرتها
تدل على أن حركة البيع
ضعيفة.

٧- ارتفاع معدل وسعر
الائتمان بين البنوك حيث
تصل الفاشية بين البنوك إلى
١٥٪ وتعود وتعطيلها للأفراد
بمعدل فائدة ١١٪ وذلك أحد
مظاهر نقص السيولة.

٨- اختلال الهيكل
التنظيمية فى الوحدات
الانتاجية فالممول لا يستطيع
خسفاً فى رأس المال فيقوم
بالاقتراض.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	أيهاب عبد الحفيد
الموضوع الفرعي :	أزمة السيولة	رقم العدد :	٢٩٧٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٧

العلاج

وصف الدكتور عبد الحفيد لطفي روشة علاج لمشكلة الركود وتوقف السيولة وحيدتها في عشر وسائل وهي:

1- سرعة قيام الحكومة بسداد الديون والتي تصل الآن إلى 11,7 مليار جنيه بشرط ألا تلجأ إلى الوسائل التضخمية ويمكن ذلك عن طريق الاسراع في برنامج الخصخصة وإقبال مستثمرين عرب وإجانب ليعتدوا إضافة إلى الاقتصاد.

2- تخفيض نسبة الاحتياطي لدى البنك المركزي تخفيضاً بسيطاً جداً من 1/1 إلى 2/2 فالنسبة التي يحددها البنك المركزي لاحتياطي البنوك يمكن التخلي عنها تخفيضها لتصل مثلاً من 10٪ إلى 14٪ أو 13٪ ولو لفترة مؤقتة للخروج من هذه الأزمة.

3- سرعة إصدار قانون الرهن العقاري والذي كان من المفروض أن يصدر في الدورة السابقة لمجلس الشعب ولكنه تأجل لأن الاسراع في إصدار هذا القانون يحد من حجم الأموال الجيدة في العقارات.

4- مواجهة ظاهرة التهريب وقد بدأت الحكومة بالفعل في مواجهة هذه الظاهرة ولكنها بحاجة أيضاً إلى زيادة هذه المواجهة لأنها تؤثر على المنتج المحلي والمستثمر الأجنبي.

5- تخفيض معدلات الضرائب فالعدل القطعي للضريبة في مصر مرتفع جداً مما يشجع على التهريب منها ورغم ارتفاع العدل فإن التحصيل ضعيف.

التاسع: ظاهرة التهريب وقد لجأت الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الفعالة في الشهر الأخير ولكن قبل ذلك كان تهريب السلع ظاهرة مستشرية بشكل كبير جداً وكانت السلع المهربة موجودة في كل مكان.

العاشرون: تزايد الديون بصفة عامة في السنوات الأخيرة بمعدلات كبيرة جداً في مقابل عدم تزايد الصادرات الأمر الذي أدى إلى عجز في ميزان التجاري باستثناء العام الأخير.

الحادي عشر: التضخم للموصل .. فجميع الأسعار مستورة مما يعني خروج جزء من الأموال إلى الشارع وبالإضافة إلى قيمة القوافل الشهرية علاوة على أن زهاب جزء آخر للخراج في صورة

مردبات الخبراء الأجانب لأن الشركتين بهما عدد ضخم من الخبراء الأجانب ففي الأعمال الأخيرة ونتيجة لكل هذه الأسباب تم سحب حوالي 6 مليارات جنيه من السوق.

الثاني عشر: الدروس الفصومية والتي تساهم في حالة الركود وتوقف السيولة لأن النقود تفرسج من أشخاص يتفقون في أشخاص يكتزون حتى أنهم لا يودعون هذه النقود بالبنوك خوفاً من الفسار أو من قانون من أين لك هذا كما أن النقود تفرسج من أعداد ضخمة وهم الآباء وأولياء الأمور وتذهب إلى أعداد قليلة جداً وهم للمرضى وهذه الأموال كان يمكن إنفاقها في شراء سلع عديدة مما يسهم في تنشيط الأسواق.

الثامن: التوسع في الاستثمار العقاري الفاخر فالاستثمار العقاري مطلوب لأنه أكثر قطاع يستخدم في عمليات قطاعات الانتاج الأخرى ولكن الخطأ هو الاتجاه إلى السكان الفاخر في الوقت الذي تشجع فيه الطلب وأصبح هناك عرض أكثر من الطلب فجمدت الأموال في هذه العقارات فقل معدل دوران النقود مرة أخرى وحدث عجز عن سداد قروض البنوك.

التاسيس: ازلام شركات التأمين بالاحتياط في ائون الخزائن العامة وقيمتها 3 مليارات جنيه وهي عبارة عن ودائع لشركات التأمين لدى الجهاز المصرفي فتم سحبها وذهابها إلى الحكومة.

السابع: الاندفاع نحو الاستيراد من دول جنوب شرق آسيا بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها هذه الدول في صيف عام 97 وأدت هذه الأزمة إلى انهيار عملات دول جنوب شرق آسيا أمام الدولار فأصبحت سلعها وخصمها جدياً فالتفت المستوردون المصريين في استيراد كل شيء وبأي كمية لأنه أرخص من الانتاج المحلي رغم الجمارك ورغم مصاريف الشحن لزيادة المزون السلمي مرة أخرى من حاجة السوق علاوة على أن تلك السلع نفس سلع الانتاج المحلي فساعد ذلك على عملية الركود.

الثامن: عودة أعداد كبيرة من المصريين من الخارج عقب انهيار أسعار البترول بعد أن وصل سعر البرميل إلى 8 دولارات فحجزت هذه الدول عن دفع بعض للزبائن فاضطرت للاستغناء عن جزء من العمالة المصرية فحرم الاقتصاد المصري من جزء كبير من تدفقات التحويلات بالدولار.

الأول: عدم سداد الحكومة لديونياتها للشركات. وبصفة خاصة شركات المقاولات الكبيرة فالحكومة لديها مشروعات قومية كبيرة تحتاج لأشكالها ولكن لا توجد لها اعتمادات فتتفك الحكومة إحدى الشركات بقيام المشروع ولا تسدد التكاليف فتتعرض الشركة من البنوك ولا تسدد لها فيتأخر السداد ويضعف معدل دوران النقود وقد بلغت هذه المصارف 20 مليار جنيه قامت الحكومة بسداد 8,3 مليار منها ولكن لا يزال هناك 11,7 مليون جنيه مديونيات.

الثاني: تحويل أرصدة الهيئات الاقتصادية العامة من البنوك إلى البنك المركزي بينك الاستثمار القومي .. فبعض الهيئات الاقتصادية العامة كانت لها ودائع ضخمة لدى البنوك التجارية وصدرت تعليمات بتحويل جزء من هذه الودائع إلى البنك المركزي وجزء آخر إلى بنك الاستثمار القومي لتضاف إلى حسابات الحكومة لأنها محتاجة إلى سيولة لتسديد المديونية.

الثالث: مشكلة سعر الصرف والضغط على الدولار حيث كان طبيعياً أن يضغط البنك المركزي دولارات لأنه كان يمتلك فائضاً احتياطياً يصل إلى 22 مليار دولار وتم سحب 7 مليارات دولار فقيط الفائض إلى 15 ملياراً وفي مقابل شيخ الدولارات يتم سحب الجنيه من السوق فتزد من مشكلة السيولة.

الرابع: التوسع في الائتاف الحكومي الاستثماري في مشروعات طويلة الأجل لا تلمس عائداً إلا في الأجل الطويل.

الموضوع الرئيسي :	اقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ايهاب عبد الحيد
الموضوع الفرعي :	لزمة السيولة	رقم العدد :	٢٩٧٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٧

من السلطات وذلك لمنع هروب رجال الأعمال بأموال البنوك. 8- سرعة إصدار مجموعة من القوانين الجديدة وتعديل بعض القوانين للمساعدة في مبدأ دعم المنافسة ومنع الاحتكار فلا اعتقد ان هناك دولة رأسمالية ذات اقتصاد حر وليس عندها قانون منع الاحتكار.

9- ترشيح الرابلات وتشجيع الصادرات لعلاج العجز في الميزان التجاري. 10- العمل على رفع معدل الانخراط ليصل الى 25٪ من حجم الاستثمار حتى يمكن سد الفجوة بين الادخار والاستثمار.

واختتم د. علي لطفي رايه في قاعه الركود بمعرض مجموعة من الارقام توضح نجاح الحكومه في محاصره الاصلاح في الفترة الاخيره فذكر ان حجم السيولة النقدية زاد من يوليو 99 من 236 مليون جنيه الى 257 في يوليو 2000 والمعرض النقدي ايضا زاد من 48.5 مليون جنيه الى 52.2 مليون جنيه في نفس الفترة وبلغ اجمالي الودائع 236 مليون جنيه الى 260 مليون جنيه وزادت القسروض من 206 ملايين جنيه الى 223 مليونا، ايضا الاستثمار المباشر وغيره الى مباشر ارتفع من 711 مليون الى 1636 مليون جنيه. كما زادت الصادرات من 4365 مليون الى اكثر من 6 مليارات جنيه.

مناقشات

وفي نهاية الندوة جرت بعض المناقشات استهلها الدكتور السيد عبد المولى استاذ المالية العامة بجامعة القاهرة بمسؤوله ان هناك ركوبا منذ منتصف الثمانينات ولم يشك احد من نقص السيولة فهل فترة الكساد الطويلة ادت الى نقص السيولة كما اشار ايضا الى ان الزيادة في الصادرات هذا العام ترجع الى الزيادة في اسعار البترول.

واجاب الدكتور علي لطفي بأنه قد اوضح اسباب نقص السيولة وهي مرتبطة بالركود وظهورها في الفترة الاخيره وكان نتيجة اجتراح اسباب عديدة منها الاستثمار في مشروعات استثمارية غير سريعة العائد وغيرها من

الاسباب السابقة وعن الصادرات فنحن بالفعل في حاجة الى ترشيح الرابلات وزيادة الصادرات غير البترولية.

وتسأل الدكتور حازم البلاوي ان البيانات التي ذكرت تدعو للاطمئنان ولكننا لانشعر بأي تحسن فهل هذه الارقام صحيحة ام لنا نواجه حالة شاذة للاقتصاد المصري دون غيره؟

واجاب الدكتور علي لطفي: البيانات صحيحة تماما لانها صادرة عن البنك المركزي واننا ان نتحدث عن تحسن فنجائي فالحكومة بدأت في الاصلاح منذ عام فقط وهذه الارقام في العام الاخير والمشكلة ليست في نقص السيولة ولكنها في معدل دوران النقود.

وتسأل الدكتور صلاح زين هل هناك مؤسسات او معاهد للتتبع بحالات الركود ونقص السيولة خصوصا ان هناك في الدول الرأسمالية معاهد تعد تقارير شهرية حول اقتصاد بلادها.

وعقب رئيس الوزراء الاسبق انه لا توجد هذه المعاهد في مصر للأسف ولكن هناك محاولات في رسائل الماجستير والدكتوراه يتم فيها رصد هذه المؤشرات وعمل دراسات عن الاقتصاد المصري كما انه توجد نشرات يومية يعدها مجلس الوزراء والجهاز المركزي للتعبئة للاحصاء.

د. حازم البلاوي هل الأرقام المعلنة صحيحة أم أننا نواجه حالة شاذة للاقتصاد المصري؟

وتلق الدكتور فوزي حليم على هذه المناقشات قائلا انه خلال فترة الاصلاح الاقتصادي ارتفع عدد الفقراء الى 48٪ كما تلاشت الطبقة الوسطى وتزايدت حالات الافلاس والشيكات المرتدة. كما تحدث بعض الحاضرين حول ان الارتفاع في الاسعار راجع الى شح بعض التجار ويجب تدخل الحكومة في تسمير السلع وطالب اخرون بالغاء ضريبة الليمبات.

وقد رفض د. علي لطفي هذه الراء قائلا: انه من الخطا ان تدخل الحكومة في عملية التسمير كما رفض الغاء الضريبة مشيرا الى ان جميع دول العالم تطبق ضريبة الليمبات ثم انها تدخل الدولة مليون جنيه فكيف للحكومة ان تخلص من طريق الغاء ضريبة الليمبات.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى
الموضوع الفرعى :	أزمة السيولة
المصدر :	الحياة
اسم كاتب المقال :	جابر القرموطى
رقم العدد :	١٣٧٦٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٩

معرض الشركات خلال النصف الأول من السنة

مصر: نقص السيولة يسبب تراجعاً في الأداء والانتاج

أما التوقعات حتى نهاية سنة الجارية فهي إيجابية، على الرغم من أن كل من السابق، قتالية، تحركات تتوقع ارتفاعاً في مستوى مبيعاتها ما عدا الفلز، النسيج واللبان والأساسية، والمشروبات والدخان والمنفجرات. جازية إذ تتوقع انخفاضاً في الطلب في السوق المحلية، وفي المقابل تتوقع ٦٨ في المئة من الصناع المصنعة في الفلز، النسيج، والكيمويات، والنقل، المنفجرات الجبلية بقاء مبيعاتها في حالها أو أن تنخفض في نسبة الأرباح.

وتعكس هذه النظرة المتفاصلة على عدد كبير من جهود الحكومة لتعزيز التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تسوية المستحقات عليها، وإغناء قدر من المرونة على سعر الصرف، والتخفيضات عملية لدعم الصناعات.

انخفاض الكربون

استخدمت غالبية الشركات في مدينة طنجة الصناعة الخزرجونية لتلبية الطلب خلال النصف الأول (لا يحفظ قطاع التشييد في تونس) مفوس من الخزرجون، وإذ أن ٢٨ شركة فقط تمثل أقل من ربع القيمة في قطاع الصناعة، في تراجع القيمة لديها خلال الفترة، وتتركز هذه الشركات في مساهمة للناس في الصناعة، ولطبيعة حيث أفادت مصانع الفحم والخشب والآلات والمعدات بأنها حافظت على مستويات الخزرجون في الوقت نفسه، أفادت غالبية الشركات (١٦٢ شركة) بأنها لم ترفع من مستوى تشغيل أجهزتها الإنتاجية.

أما بالنسبة للتصنيف الثاني من السنة نجد أن عدداً محدوداً من الشركات (أقل من ٢٥ في المئة) يتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل أعلى من السابق.

والشركات القيرين لأن هناك نحو ٧٧٪ من أرباح الشركات في العينة (١٩٩٤) في أمة منها! لم يتم إنتاجها في أمة النصف الأول إما على حدة أو انخفضت نسبة القيمة المضافة. والمبالغة وتتمثل صناعات المواد والنفط والأخشاب والأثاث واستخدام لهذا الاتجاه. وبينما ظلت تولقات الإنتاج في المستقبل متناقصة حيث توقع نحو ٥٣ في المئة من الشركات في العينة مستويات أعلى لإنتاجها. وتولدت صناعات المصنوعات الأساسية والأغذية والطباعة والمنسجات غير المعدنية والبلاستيك والورق انخفاضاً في إنتاجها خلال السنة الأخيرة.

انخفاض البيعات

وعلى عكس الاتجاه
الصناعي للمبيعات عام ١٩٩٩
تظهر نتائج المسح انخفاضاً
لموسمياً في المبيعات في السوق
الحديثة وفي الخارج خلال
النصف الأول من السنة إذ أفادت
١٣٥ شركة بأن مبيعاتها كانت
راكدة أو انخفضت عن ذي قبل.
وشعرت بهذه الظاهرة بصورة
أكبر تلك الشركات التي توجه
إنتاجها أيضاً للتصدير ويصل
عنها إلى ١١٥ شركة.

وعلى مستوى القطاعات
الفرعية، فعلى عكس الاتجاه العام
في السوق المحلية والخارجية،
أشارت صناعات الفحم والخشب
والأثاث والورق والغزل والنسيج
والشروبات والبخار والنقل إلى
زيادة مبيعاتها في الأسواق
الخارجية.

□. وأجبه الاقتصاد المصري قديراً من الركود خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٠. ونما بمعدل أقل مما كان متوقعاً. وقال المركز المصري للدراسات الاقتصادية، في مسح أجراه على عينة مصنفة قطاعياً تتكون من ٢٠٠ شركة كبيرة في قطاعات الصناعة والتشييد والبناء، إن هناك انخفاصاً شديداً في الإنتاج خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٠ نتيجة انخفاض المبيعات في السوق المحلية وفي الخارج.

□ القاهرة -

جابر القرموطي

■ أمد معظم الشركات التي تبعتها خلال بيان أسهمها مبيعاتها خلال الأتشر السنة الأولى من السنة بقت على هي مقارنة مع الأتشر السنة السابقة. كذلك ظلت الأجور عند مستواها السابقة ما يمكن تفسيره بمحاولة هذه الشركات تجنب كافة الإللال العمالة وكذا الصلوة التنافسية المتزايدة على العمالة المارة.

واللست خطط الترشات في
ما يتعلق بتسيير الإنتاج
والاستثمار وبمعالجة النقص
الذي من السنة. ويتضح في
الانخفاض في الإزاء خلال
النصف الأول من الشهر
الاقتصادي الذي خصوصاً
يتعلق باستهلاك القطاع
الصناعي والكبير واستهلاك
الاسمنت والانخفاض في
الوادرات. ويمكن إرجاع ذلك
الانخفاض إلى عوامل خارجية
وأخرى داخلية. ولكن من أهم هذه
العوامل مشكلة نقص السيولة
التي تهاضفها بسبب ارتفاع
في الاحتفاظ باستقرار سعر
الصرف الليبي في وقت ما فيه
فضاض على كل المعاملات
الأجنبية. ويشير كل من الانتعاش
في الاستثمار وجهد الحكومة
لإعداد الاحتياطيات والعودة
النوعية في سياسة سعر الصرف
التي تلد به في تطبيقها أخيراً
إلى أن المشكلة ستخف حتماً
مستقبلاً.

يستوى النشاط الاقتصادي

[illegible]

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	جابر القرموطى
الموضوع الفرعى :	لزمة السولة	رقم العدد :	١٣٧٦٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٩

الأسعار والأجور

وعلى رغم انخفاض مستوى الطلب، لم تشهّر مستوى الشركات في العينة إلى انخفاض في أسعار منتجاتها خلال النصف الأول من السنة. فيما حافظت ١٢٧ شركة على مستوى أسعارها من دون تغيير. ولم يتمكن سوى عدد ضئيل من الشركات (٦ في المئة) من العينة من زيادة أسعارها. وتكس هذه النتيجة عدم رغبة الشركات في تكبد كلفته حتى وإن كان الطلب منخفضاً وذلك أملاً في انتعاش اقتصادي مستقبلي وهو ما قد يساعد على تفسير توقع غالبية الشركات (١٧١ شركة) بقاء أسعار منتجاتها على ما هي عليه خلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٠ رغم توقعاتها بزيادة الطلب وتوقع صناعات الكيماويات ومواد البناء واللبسة الجاهزة والورق واللحم والأثاث ارتفاع أسعار منتجاتها.

ارتفاع في أسعار المخلات تظهر نتائج المسح أن ٥٨ شركة تمثل ٢٩ في المئة من العينة استحوذ على ٥٠ في المئة من السوق الفعالية واجتث ارتفاعاً في أسعار مخلاتها خلال الفترة كانون الثاني - حزيران (يناير - يونيو) ٢٠٠٠. وهذه النتيجة من الصعب تبريرها بالنسبة للمخلات التي مصدرها السوق المحلية لآخذاً في الحسبان حالة النشاط الاقتصادي لكن من المحتمل أن تكون أسعار المخلات المستوردة ارتفعت أو أن هناك زيادة في كلفة تأمين الحصول عليها، خاصة مع شدة النقد الإيجابي محلياً نسبة للطلب عليه في بعض الأوقات.

وعلى رغم ذلك فإن التوقعات تبدو إيجابية في ما يتعلق بأسعار المخلات خلال الأشهر الستة الأخيرة من سنة ٢٠٠٠. إذ أن ١٢٧ شركة (تمثل ٨٤ في المئة من العينة) تتوقع استقراراً في أسعار المخلات، فيما تتوقع نسبة ٢٦ في المئة فقط مواجهة ارتفاع في الأسعار.

ارتفاع في الأجور

وفي ما يتعلق بكلفة الأجور، تشير نتائج المسح إلى أن ١٥٢ شركة رفعت مستوى الأجور لديها في النصف الأول من السنة. بالإضافة إلى ذلك توجت ١٣٤ شركة بزيادة أخرى في كلفة أجورها في النصف الثاني من السنة ولآخذاً في الاعتبار أن هذه الشركات تعتمد الإبقاء على مستوى للعمالة لديها على ما هو عليه أو حتى تخفيضه، فإن ذلك يعني زيادة في متوسط أجر العامل في المستقبل.

انخفاض الاستثمار

وتشير نتائج المسح أن ٩٠ في المئة من الشركات ليس لديها خططاً لزيادة استثماراتها بشكل ملحوظ خلال الفترة حتى نهاية العام. وهذه الظاهرة يمكن إرجاعها إلى النسبة المرتفعة للطاقت الانتاجية غير المستخدمة (الطاقات العاطلة) ومستويات الاستثمار المرتفعة خلال الفترة الماضية، والقدرة الذاتية المحدودة في أسواق التصدير. أما في ما يتعلق بالعمالة، فتتوقع ١٣ شركة فقط (وهي تمثل ٦ في المئة من العينة) أن توظف عمالة أكثر خلال النصف الثاني من السنة. وتتوقع غالبية الشركات (١٧٨ شركة) إبقاء مستوى العمالة لديها على ما هو عليه أو خفضه عن ذي قبل. ويشير المسح إلى أن النقص في الطلب هو أكثر العوامل تأثيراً في أعمالها، ومع ذلك أشارت شركات القطاع العام إلى أن نقص العمالة ظاهرة بشكل ثاني أهم للعوامل بالنسبة لها، فيما كانت أكثر المشاغل حدة بالنسبة إلى شركات القطاع الخاص هي عدم كفاية الائتمان متاح.

الاقتصاد^٤

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

مقدمة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

مقدمة

م	عنوانه المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تجديد مسيرة الاصلاح الاقتصادى	عثمان محمد عثمان	الاهرام	٤١٥١٢	٢٠٠٠/٨/٢	٤٠
٢	مصر الثامنة عالميا بين اكثر الاسواق الناشئة نمو		الانترنت		٢٠٠٠/٨/١٣	٤٢
٣	الوضع الاقتصادى الحالى وضرورة تنشيطه	وجيه شندى	الاهرام	٤١٥٤٠	٢٠٠٠/٨/٣٠	٤٣
٤	الاداء الاقتصادى المصرى	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٩٣١	٢٠٠٠/٩/١٢	٤٥
٥	لمحة مصر الاقتصادية كيف تدعمها	ابراهيم نافع	الاهرام	٤١٥٢٦	٢٠٠٠/٩/١٥	٤٧
٦	تقوم اداء الاقتصاد المصرى في نصف عام	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٩٥٣	٢٠٠٠/١٠/٨	٤٩
٧	سنة اولى حكومة : لسم القصاد	محمد بركة	العالم اليوم	٢٩٦٠	٢٠٠٠/١٠/١٦	٥١
٨	الاقتصاد المصرى يتقدم	انجلة	(مجلة الحوادث	٢٢٩٣	٢٠٠٠/١٠/١٩	٥٤
٩	الخبراء يركزون لقيرة الاقتصاد المصرى	شيماء على	العالم اليوم	٢٩٦٤	٢٠٠٠/١٠/٢١	٥٦
١٠	تقوم اداء الاقتصاد	صليب بطرس	العالم اليوم	٢٩٧٧	٢٠٠٠/١١/٥	٥٧

تجديد مسيرة الإصلاح الاقتصادي

د. عثمان محمد عثمان

مدير معهد التخطيط القومي

[illegible]

القيادات العربية.

- إدراك الصعور في عملية الاستثمار التي يواجهها القطاع الخاص ومدى حاجة كل مستثمر إلى الفوضى في مجالات مختلفة قد لا يربطها ذلك بتفهم صحيح عنه على القدرة الإدارية والتشغيلية.
- عدم الإرتكان إلى مؤشرات الرواج والاستقرار اللذين، بضرورة للتابعة الدقيقة واليقظة لمؤشرات الانحدار الحقيقي (انحراج) السلم وإتخاذ التوانية.

الاقتصاد:

يتطلب المصالح موجهة الفلق والتعويض الاقتصادي للعروض وعدم إتقانها على عبق الاقتصاد الضيق والبيئة الأساسية للاقتصاد على إمكان السيطرة على عوامل الاختلال المالي والمقدرة القائمة بين الصمدية الاقتصادية، سورا، من الفلقل أو الفلقل - فك أن العمل على استعادة التوازن الاقتصادي في أعقاب فترة الاضطراب كان شرطا أساسيا لمع استغلال الأزمة، وفمر فترة النقالة التي لتعديدا الاقتصاد المصري لتعمل إرتفاعه.

وقد طالب ذلك إتباع عدة إجراءات ضرورية

● على مسجود تنضبط القلب الكلي: قيام الحكومة بفتح أسواق غير تقليدية في شرايين الاقتصاد من خلال سدود مقلدات للثلاثين والمؤدين من الصناعات العام والخاص، فمهما رئيس مجلس الوزراء من يزيد على 8 مليارات جنيه واستثمرت بحدود حوالي 4 مليارات جنيه من نهاية هذا العام.

● تكثيف الاستثمارات الحكومية في مجالات البنية الأساسية وقطاعات الخدمات التنموية.

وما تكون إذ تهجرونا الآن فقرة الجمل الذي قاله وأمساً عندما فُقدت مسيرة الاقتصاد المصري وبما في الوقت، والاحتكاك الآن حبل المصانع لم يمسحتم وما نصل في السلسلة لتطبيع أو تركه. اقتصادي أو أزمة أو أزمة أخرى حبراً ومثقت وجهات العمل الأساسية التي أدت إلى أزمة الاقتصاد، وتؤخرت اقتصاداً مملحت في تقاضي العمال في عهد الزملائي بتقسيمه فريق من الفريق الثامن وخروج رأس المال وفريق الجمل الصالح. في هذا التماثل اختلاف الزملائي وتدابير التدويرات قد انتهى إلى قدر من التكاثر العام حول بعض سائر الجمل حياه، ولكن يبقى، في تقديرنا، من أجل ما يطرأه أحد، ولم تجدوا الحياة والقياس وتوسيعاً لم يتقارب إلى الحد ذاته المستطيل تمسحها.

في ظلّ انتشار فيروس كورونا المستجدّ، ارتفع إلى السطح الإشكال الاقتصادي، لا سيما بسبب سياسات الحكومة، فتمّ تشديد إجراءات الحجر الصحيّ، مما تسبّب في إغلاق عدد كبير من المؤسسات، إضافة إلى انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات، مما تسبّب في انخفاض الإنتاج، وبالتالي انخفاض الإيرادات، مما تسبّب في انخفاض الأرباح، مما تسبّب في انخفاض القيمة السوقية للشركات، مما تسبّب في انخفاض القيمة السوقية للأسواق، مما تسبّب في انخفاض القيمة السوقية للاقتصاد ككلّ.

[illegible]

كانت هذه هي مؤشرات الحالة الصحية للإسلام الاقتصادي قبل سبكتنا القول أن البرجوازية في حلق اعادته، ولعل تعني زيادة محدودة في حجم المرونة مثلا، أو ان التقاضي في حجمه في سوق (أو لا يقل)، أو إعادة تقيد الاتجار، أو ترشيد الاستيراد إلى سيرة الإسلام الاقتصادي في التكتسبة في الحقيقة للإسلام الاقتصادي تمثل في ثلاثة أبعاد.

٦ - استكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق
الذي يعتمد فيه النشاط الانتاجي على قطاع
الخاص بصفة أساسية.

٢- تهينة المناخ للارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي

[illegible]

الأوسس: الأهرام : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : الإصلاح الاقتصادي: مقدمة
رقم العدد : ٤١٥١٢
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٢
اسم كاتب المقال : عثمان محمد عثمان

من تشجيع الإنتاج الوطني وتقليل نفقات الإنتاج المحلي، وللحصول للشركات الحكومية على زيادة الاستثمارات (الائتمان) المائلي من خلال برامج الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة والمهم للمالية لطلاب الجامعات، وتسويق مستلزمات عمدة الطلاب للمدارس، وعلى صعيد السياسة الاقتصادية، حرصت الحكومة على السيطرة على عدد الوافدة - رغم الإجراءات المالية التي سبقت الإشارة إليها - والارتفاع وتحويل الميزان من موارد حقيقية رغم الإجراء، مع التوسع، ومن ثم حصار الدين العام المحلي والأجنبي، والحفاظ على امتيازات هذه الأيدي ربح القارة في محاولة للسيطرة على الدين الأجنبي ولادة كونه.

وأوضحت هذه الإجراءات وغيرها أهمية الاستقرار الاقتصادي ووث ربح المائلي بل والتخالف لأحد النشاط واستدامة حيوية الاقتصاد. كما أنه بات واضحا لقطاع الأعمال الخاص والجهز المصري أهمية تعديل البرامج والنشاط الموضوع لوكالة الاستثمار الاقتصادية المحلية والسياسة.

● التخطيط وإدارة الاقتصاد القومي في مرحلة الانطلاق.

علما بأن سياسة الإصلاح الاقتصادي في التسعينات من القرن الأخير، يتكفي الانطلاق في معراج التنمية وتحديث الاقتصاد المصري تجديد مسيرة الإصلاح الاقتصادي لضمان عوامل التوازن الاقتصادي واستقرار الأوضاع المالية والمالية ويوضح أهداف السياسة العامة. ولا شك أن هذا ما قصده السيد رئيس الوزراء مؤخرا بإعادة ترتيب البيت الاقتصادي.

وكما ذكرنا لغا فان الاستفادة من تجربة الستين الأخيرين تستوجب إلقاء حليمة

محذرين .

أن الاقتصاد المصري يتلقى ويواجه أن يستكمل التحول من حالة الاقتصاد المغلق الذي يعتمد على التخطيط المركزي إلى بناء وتعميم

أسس اقتصاد السوق الحرة
- أن البنية الاقتصادية والمالية لصعد والاقتصاد العالي قد تدهورت جديرا من أوضاع ربح قرن مضي. ويتضح هذه التغيرات العميقة في متغيرات التنمية، بالذات، الاقتصادي وغيره أمور شوكا. لا شك أن هناك من يربطون الوضع الراهن من حركة الاقتصاد المصري وأهمية النشاط الاقتصادي الخطة، وتعتمد الفترات ومحفزات الأحداث للعودة في هذا المسد. ولكن مازال للتعيم لحركة التغيرات الاقتصادية للمطلة يعني بعض التغيرات والثبات في المحاصد بين للصاعد للمطلة، ولكن الأكثر أهمية هو نشر نشر بعض الفاربات والمحاصد العامة وعدم حفاظتها بما يفيدنا من مسيرات التغيرات الاقتصادية المالية. خصوصا أشار البعض - على سبيل المثال - في مجلة أفريكا، ٢٠٠٠، كتبت: البيانات للقطاع من النشاط الاقتصادي تشير إلى معدلات التغير في الناتج المحلي في ١٩٩٧. ١٩٩٨، بينما بعض المؤشرات المالية والاقتصادية أوضاع الوضع في الخمس الأخير من سنة ١٩٩٩.

أما أهم سمات تطور التطويرية للتنقل برعاية التخطيط وإدارة الاقتصاد القومي في ظل تغير أوضاع ومستويات الحراك التنموية. إن التخطيط القوي ليس مستحلا خيط من الاستثمارات العامة، أقل من تعدد عمل أكثر من ١٠٠٠٠ في إجمالي الاستثمار الخاص، والتي قد يتنام معها أساليب التخطيط الاقتصادي والقرارات المالية، ولكن يأتي في مقدمة مهام التخطيط إلى جانب استحداث الفئات التنموية للسوق وتنديد إطار عام متسق للأهداف والموارد، وضع أسس السياسة للكون الاقتصادية والتسويق مع وثائق المالية والاقتصاد، إذا إن تتناسق السياسة المالية والسياسة النقدية مع سياسة الإنتاج والتصنيع، وسياسة العمالة والإنتاجية وإدارة الأمن العام مع سياسة تمويل الاستثمار المالي. لا يتحقق من طريق قيام راجحة مستخدمة صياغة جزء من السياسة الكلية للاقتصاد القومي في معزل عن الآثار الكلية لهذه السياسة. وربما يكن من السهل تحقيق هذا التناسق بين الفوارات والجهات الحكومية المعنية، ولكن ما يحتاج إلى تطوير حقيقي في لوجيستة التخطيط للتوافق مع متطلبات التنمية السوق وإتساع نطاق عمل القطاع الخاص في لوجيستة الريات ومبادرات جديدة لتطبيق التخطيط بالمشراكة. إن تعدد وتيرة الفئات التنموية لتفكير في القطاع مع القطاع الخاص والمالي أصبح أمرا لا يني شوكا في مرحلة تعدد أهداف القطاع أو منه صياغة سياسات للالتزام، أو تمويل البرامج والشاريع المختلفة، وفي تغييرات أن الأمر يتجهز كاتفا، الحكومة يوضع السياسة العامة وترك القطاع الخاص لاستقرار توجهاتها من خلال مؤشرات ومحفزات كذلك وضعها قد يسل أي بعض رجال الأعمال مجموعة خيط على الحكومة.

في ظل هذا الإطار للنسب الأكثر فعالية يمكن أن يتحول اهتمام فريق كبير من الفاعلين على نشاط تجارة الاستثمار (إالة الأسعار ورحا) إلى تنمية المبادرات التي تعيد القدر الاقتصادي والتطوير التكنولوجي، وأن يتم ترسيخ القوي لتحويل الاستثمارات التنموية تنضمها خطة التنمية لا أن تعمل في مشورين ماضي ركاد. وهكذا، وربما يكون أحيست في مصر رسائل التخطيط الجديدة فرصة مناسبة لأن يشارك القطاع الخاص تنظيم مسجولة وتنسب منظمات الفئات أمم وأوسع شايلا لروا ويجهزها، بما يعلق مشركه فعالية في عملية تنظيم التنموية. وتلاي نصحيات ينمشت. لسترات فكرهه وتعمل سيرة الصاء.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى:مقدمة	رقم العدد :
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :
		٢٠٠٠/٨/١٣

مصر الثامنة عالميا بين اكثر الاسواق الناشئة نموا

تاريخ الخبر : 00/13/8

القاهرة : احتلت مصر المرتبة الثامنة بين قائمة الاسواق الناشئة الاكثر نموا للناجح اهلئ الايجالى فى العالم خلال التعقف الاول من العام الجارى والسنة المقبلة. حقت مصر معدل نمو قدره 6 ٪ فى الناتج اهلئ الايجالى وكان القطاع الصناعى من اكثر القطاعات نموا حيث زاد معدل النمو بنسبة 7.9 بالمئة بينما هبط معدل التضخم الى 9.2 بالمئة . وتصدرت هونج كونج قائمة الاسواق الناشئة من حيث معدل النمو فى الناتج اهلئ الايجالى بنسبة 8.14 بالمئة تليها كوريا الجنوبية بنسبة 8.12 بالمئة فاليزيا بنسبة 7.11 بالمئة وروسيا 4.8 بالمئة والصين 3.8 بالمئة 8.12
وسنغافورة ثمانية بالمئة والمكسيك وتايوان 9.7 بالمئة واخر 6.6 بالمئة. واشتركت مصر وبولندا فى المرتبة الثامنة بنسبة ستة بالمئة وتركيا 6.5 بالمئة وبلجيكا 5.5 بالمئة
والشيك 4.4 بالمئة واليونان 7.3 بالمئة والفلين 4.3 بالمئة والارجنتين 9.0 بالمئة
وفرويل 3.0 بالمئة . ونقلت صحيفة اليان فى عدهما الصادر اليوم من مجلة ذا
اينكونومست ان المشكلة الحقيقية التى مازالت ترقى الاقتصاديين المصريين هي المعجز التجارى
الضعف الذى بلغ فى الربع الاول من العام الجارى نسبة 9.11 بالمئة من الناتج اهلئ الايجالى
فيما انحصر عجز الحساب الجارى على نسبة 5.1 بالمئة



ارتفاع
ونضج
لمعدل
النمو
اقتصادى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : الإصلاح الاقتصادي: مقدمة

المصنوع : الامرام

اسم كاتب المقال : راجية شندى

رقم المصنف : ٤١٥٤٠

تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٨/٣٠

الموضع الاقتصادي الحالي وضرورة تنشيطه

١. نظرة استراتيجيه دلت الزمن، وبمعاصرة إلى انخفاض العديد من أسعار السلع المنتجة بسبب مشاكل البطالة وانخفاض أسعار العمالة فضلاً عن انخفاض أسعار مواد أولية عديدة بسبب ازدياد بين ١٥ و ٢٠٪ وقد وجد العديد من المستوردين في مصر أن هذا الوضع يمثل فرصة لا تموز للتفاوض في نهاية ٩٨ وطوال ٩٩ لاستيراد كميات كبيرة من السلع الخارجية بتحويل من البنية المصرية وقد أثر هذا الحجم الضخم من الواردات على مستوى سيولة العديد من المؤسسات المالية فضلاً عن تأثيره هائل على الإنتاج الوطني للأجل

٢. انخفاض أسعار النفط وتحويل المصريين: كان من تأثير الأزمة السابقة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية. وقد أثر هذا الانخفاض على مختلف الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم خصوصاً الدول العربية. ولذا طالب كبار المسؤولين في الدول المصدرة للنفط بملامحة العربية السعودية بضرورة اتباع سياسة دلت الأزمة على

تعرض الاقتصاديات مختلف دول العالم للتحديات والتحديات. على السواء لفترات مختلفة من الانعكاس والتمدد. وحاول خبراء الاقتصاد تفسير هذه الفترات بما يعرف باسم الدورات الاقتصادية. ومع ذلك فمثل هذه الدورات لها أسبابها الخاصة، وبالتالي تحاول حكومات الدول المختلفة التخلص قدر الإمكان من أسباب التمدد والركود الاقتصادي وتحاول جامعة خلق وتهدئة الأسباب التي تدفع الاقتصاد إلى الارتفاع والانهيار.

لعل مستوى العلم حقق الاقتصاد الأمريكي يعاير أكبر فائدة إزهار خلال السنوات التسع الأخيرة إذ وصل متوسط معدل النمو السنوي ما بين ٣.٥ و ٤.٥ سنوياً، أي ما يعادل ضعف معدلات نمو الاقتصاديات دول السوق الأوروبية المشتركة بفضل السياسات التي تتبعها الأزمة الأمريكية وبذلك مستط أن جرين سببان رئيس ذلك التحسينات في الميزانية، ومع ذلك فقد عانت أغلب الدول النامية. ويقادرات دول جنوب شرق آسيا ودول شرق أوروبا الأزمة الأسيوية وتوابعها التي استمرت لسنوات حتى بداية العام الحالي. فقد حاققت أغلب هذه الدول معدل نمو ما بين ٢-٣٪ من السنوات الأخيرة.

والاقتصاد المصري ليس استثناء من الوضع السابق، فقد سجلت معدلات تنميه عالية من النمو خلال السنوات الأخيرة. بيد أن ذلك بما لا يخلو به مختلف دول العالم من مؤثرات الاقتصادية بسبب الأزمة الأسيوية، وإن كان تأثيره بها جاء متأخر. وبالتالي بدأت تظهر عليه أعراض محددة أثرت على نشاطه وجديوه.

١. د راجية شندى

البطون. وبالتالي انخفاض حجم الائتمان العام في هذه الدول وبالتالي انخفاض حجم الاستثمارات العامة وبالصيغة حجم المعاملة خصوصاً المعاملة المستوردة. ولذا تأثرت العمالة المصرية في هذه الدول سواء من حيث الأعداد الكلية أو مستويات الدخل. وقد انعكس انخفاض أسعار النفط وانخفاض تحويلات المصريين العاملين في الخارج على الوضع الاقتصادي في مصر. فمعظم إن أسعار النفط ارتفعت إلى حوالي ٢٠ - ٣٠ دولاراً للبرميل في الفترة القليلة الماضية إلا أن هذا الارتفاع لم يزل قريباً في توقيته الزماني ولم يعد تأثيره الإيجابي بعد.

٣. انخفاض الحجم كلى للاستثمار: انخفضت نسبة التغطية القومية أن حوالي ٧٥٪ من خطة الاستثمارات القومية تمت من مصادر حكومية أو عامة. أما الباقي وهو ٢٥٪ من خطة الاستثمارات الخاصة فتمت من طريق قطاع الخاص. ومن أهم أن استثمار القطاع الخاص لم

قد أعلنت الحكومة منذ فترة قصيرة أن الاقتصاد المصري يعاني من مشكلة سيولة. وأنها مستعجلة هذه المشكلة من طريق شح حوالي ٢.٥ مليار جنيه شهرياً في الأشهر الثلاثة القادمة. وأن شح هذه الأموال سيتم من موزع مختلفة لتجنباً للتشويق الاقتصادي. ثم أعلنت بعد ذلك أن شح هذه الأموال قد تم وأن مشكلة السيولة قد انتهت.

و مع تقديرات كاملة لا أعلن في هذا الشأن. فلماذا نعتقد أن المشكلة الحقيقية التي تواجه الاقتصاد المصري حالياً هي مشكلة ركود. الاقتصادي قد تكون مشكلة السيولة أحد عناصرها، إلا أنها دعم واشتمل من موضوع السيولة فقط وبالتالي يجب أن نتناول هذه المشكلة من جوانبها، لنستطيع الاقتصاد المصري أن يتخطى لأفاق جديدة بتيسير المعاملات الاقتصادية ليزداد معدل النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي، وتزيد الاستثمارات الكلية، ويتم خلق فرص عمل حقيقية وتزيد مستويات دخول المواطنين وترتفع بالتالي معدلات التنمية الاقتصادية.

٤. نوع الاستثمارات التي تمت ولم يبق إلا عند نقص حجم الاستثمارات الكلية بسبب نقص الاستثمارات الخاصة بل إن جزءاً كبيراً من الاستثمارات العامة التي تمت في العام الماضي وجوهت لعدم حصول من المشاريع الاستثمارية التي لا يزيد عائداتها على ٤ ٪ في مشاريع وهي عليها مشاريع جديدة أن يتحقق العائد منها الآن. بل يتحقق هذا العائد بعد مزيد من الإنفاق لسنوات وعند استكمال هذه المشاريع المكلفة.

٥. وبالتالي أدى نقص الاستثمارات الخاصة وتوجيه أغلب الاستثمارات الحكومية إلى مشاريع جديدة الخلق لاستيراد آلات ومعدات من الخارج بدلاً من شراء حرمات القطاعات المالية. وبالتالي انخفضت الاستثمارات والأثر على شمل دول النشاط القومية من استثمار مهمة كلفت في حاجة إليها.

أول الأسباب الحقيقية لركود الاقتصاد: الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في دول جنوب شرقى آسيا في نهاية ٩٧ وانطلقت منها إلى أغلب دول أوروبا الشرقية عام ٩٨ فعضي دول أمريكا اللاتينية. مما أدى إلى انهيار معدلات النمو بل وتحقق معدلات سلبية لم تعمرها هذه الدول من قبل، ويوجد أكثر من ٢٠ مليون عامل وانخفاض أسعار صرف عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض مدا في أسعار الصادرات وانخفاض أسعار البترول. وقد أثرت هذه الأزمة كما نلاحظنا من قبل (مقالاته المنشور بالأمم) على الاقتصاد المصري من جانبين:

المؤلف : د. محمد عبد الحليم
الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : الإصلاح الاقتصادي: مقالة

المهم : الاحرام

اسم کتب و احادیث .

رقم العدد :

تاريخ المصهور :

رجية شندی

1104.

Y.../A/Y.

• عدم زيادة حجم الائتمان المصرفي: لم تحدث زيادة في حجم الائتمان الذي قدمه الجهاز المصرفي لمختلف فئات المستثمرين وأفراد القطاع الخاص خلال الفترة الأخيرة. بمعنى ذلك أنه عند حيث بدأت تنسحب أو تراجعت في معدلات زيادة في الائتمان المصرفي.

فإننا أضفنا إلى هذه الحقيقة ما لوحظ خلال الفترة الأخيرة من:

فإننا أضفنا إلى هذه الحقيقة ما لوحظ خلال الفترة الأخيرة من:

١- اختلاط الأوراق بين بعض البنوك ورجال الأعمال، مما أدى إلى حصول عدد محدود من الشركات ورجال الأعمال على ربح عديم بعد خمس سنوات عملاً تجريبياً. على نسبة معينة من حصة الاستثمار التي تقدمه القطاع المصرفي للقطاع الخاص في مصر، ومع أن أغلب هذه الشركات وأصحابها هم رجال أعمال لهم فعاليات سابقة مع البنوك ولم يلمسوا سداد مديوناتهم، إلا أن بعض البنوك وراعات مع ذلك لا تتجمل سداد بعض مديوناتهم أو زيارات القسود الائتمانية المصروفة لها، وهم وبالتالي يؤيدون القطاعات الإنتاجية من رعاة وصناعة وسيلة بسبب قلة الأموال المتاحة بمراد.

الأولى: بسبب نقص استثمارات القطاع الخاص
الثانية: بسبب عدم إمكانية الحصول على كل التمويل المطلوب من البنوك

وَأَمَّا بِنَصِيحَةِ الْمَوْلَانِ جَزَاءُ مِنْ قِبَلِ مَنْ يَتَّبِعُونَ
الْبِرَّادَ دُونَ وَجْهِ الْمُسْلِمِينَ الْعُقَبَاءِ فِي أَوَّلِ الْحَيَاةِ
وَيَقَاتِلُونَ فِي الْقَاهِرَةِ لِإِنْشَاءِ لِحْيَةٍ سَكَنَةٍ وَالْمَاءِ أَوْ عِلَاقَةٍ
وَأَكْرَبُ نَفْسٍ الْوُضْعُ فِي السَّاحِلِ الشِّمَالِيِّ غَرِبِ عَرَبِ
الْمَغْرِبِ فَتَمَّزَّجَ مَصَالِيحَ فِي خِلَافٍ وَتَهْلِيهِاتٍ وَبُضْضٍ
الْتِصَاقٍ فِي عِمَارَاتٍ مَا دَى إِلَى زِيَادَةِ الْفُرُوشِ فِي الْفُطْرِ
فَالْتَمَزَّجَ الْفُتُوحَ الْخَمِيرَةِ فِي لُحَاظِهَا وَبُضْضِهَا فِي حَاجَةِ
الطَّلَبِ الْفُطِيِّ عَلَيْهَا. وَبِذَلِكَ جَدَلَتْ أَرْزَمَةُ عَقَارِيهَا تَحْتَسِبُ
شُجَاعَاتٍ لِمُسْتَحْتَرَمَاتِهَا وَهَذِهِ حُكْمَةُ الْعَالَمِينَ وَتَشَارِعُهَا
يَوْمَ مُخْتَلَفِ الشَّرَكَاتِ وَالْأَوَّلِ لِلتَّامِّينِ فِيهَا. وَيُخَيِّلُ

من امتداد آثار هذا الوضع إلى قطاعات أخرى
- التقلبات عن مستقبل سعر الجنية (أي الحد من
تقلص العروض من النقد الأجنبي وعدم حصول كل
طالب على العملة على احتياجاته بأسعار المعلن وفورا، إلى
طلب المزيد من العملات الأجنبية. عن طريق الجهات
المصرفية، أو الاحتفاظ بالعملات الأجنبية عند تولفها دون
تغير، واستمرار البنك المركزي في توفير العملات الأجنبية من
احتياطياته بنفس السعر.

لا عدم الاعتماد بالدراسات المستقبلية ووزارة الشؤون
إطع الاقتصاد المصري شوطاً كبيراً في سبل إنتاج الخبز
عديدة ومختلفة من السلع المخبوزة كالخبز الأبيض
التكثيف للتجالات التكنولوجيات الحديثة، فمستلزمات
مستلزمات التفتيش بانواعها. إذ كانت هذه المستلزمات
تستورد من الخارج حتى عهد قريب، وبالمقابل كان يطالبون
عليها بقود الاستيراد المختلفة فضلاً عن فرض رسوم
محكمة من مفعلة عليها، وبالمقابل كان شراؤها غير متاح
لأهل المواطنين.

ولدت سياسة شتتجميع الاستعمار الخاصة وبحرير التجارة الخارجية من أغلب القيود للمرفوعة عليها. إلى إنتاج السلع السبيلة بتواضع واحجم ومراكات متزايدة دائما بعد علم بسبب الافاض عليها. ومع ذلك فقد قام الائتلاف على شراء هذه السلع الأخيرة بسبب متنافسة السلع المستوردة والمهيرة. مما أدى إلى انخفاض حجم المبيعات وحصة حجم المرفوعة.

ويرجع ذلك إلى القليات التمسحي في التناول مع تزايد أعداد أفراد الأسرة المصرية وتلاقق قدر لا يستهان به من ميزانية الأسرة على نفقات المدارس والدراس والخصوصية، وكذلك التكاليف المولود - إلى آخر هذه البنود. وبالتالي كان من واجب الإحصائيات التوعوية أن تهتم بالنواحي الاقتصادية وتنبهة الفتحين إلى أن التوسع في الإنتاج له حدوده المحددة. (د. محمد الإمام).

لذلك، فإننا نرحب بـ معالجة الأوضاع السليبية لفرنسا
لإجاعات المدنى، القسوى، وأخرى لمدنى اللوساط، والوطيرة
للإقصاء: - محاولة خفض نسبة وطاع البقوة
الاجارية لدى البنك المركزى المصرى حتى يباح قدر أكبر
للأموال لدى البنوك لاستغلال ضخها فى الائتمان، حتى
تستفيد المشاريع المختلفة خصوصا مؤسسه و مؤسسه صغيرة
الحجم من توسيع نشاطها، أو إنشاء مشروع جديد.

٧. محاولة تخفيض سعر الفائدة الساري حاليا بنسبة ١% لتستطيع شركات قطاع الأعمال والافراد الذين لم تلجأ لهم فرصة الاقتراض من البنوك بسعر فائدة مقبولة. بدلا من رفع سعر الفائدة حاليا فيحدث مزيد من الانكماش في السوق.

١٣- تشكيل لجنة من الفنيين والخبراء من خارج الجهاز
الصعري، للتفويض إوضاع البيولوج وحجم الانتماء إلى
قائمة له بنيت وقطاعات الخلفه التي قدمت له، وحجم
الفرش المتحرك، تقديم مقارحات عملية في هذا الشأن.
١٤- اللجوء إلى التمويل بالعموم في حدود ائمة لا تتعدى
نسبة مقدونة مئة ١٠ إلى ٢٠ في المئة للمحافظة على نسبة
التخصيص الحالية وبمحدث العكس - الاخر الله - فتحت
مستويات الاسعار من عذابه.

في المدى المتوسط، ضرورة إعداد برنامج للتنشيط تعويل القطاع الخاص متوسط وصغير الحجم عن طريق البنوك في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية استعداد الأنشطة العقارية من التمويل، ولا شك أن انتهاء لجنة تطوير البنوك ودراسته الالتزام المصرفي من عملها، سيساعد في وضع الحقائق اللازمة أمام الحكومة لإعداد مقر هذا البرنامج.

٧. ضرورة تحريك سعر صرف الجنية لارتفاعا وانخفاضه نحو نقطة تعادل جديدة مقابل الدولار الأمريكي ليصبح سعر الدولار الجديد أكثر واقعية من السعر الحالي، فيستطيع אז تحقيق التوازن الاقتصادي بالنسبة للمصارف والولايات ويؤكد تزايد السحب للمستثمر من احتياطي الدولة لدى البنك المركزي.

لا لئلا أن تأجيل العمل بقرآن الشك لمدة سنة سيساعد مجتمع التجار، وبالتالي يجب ومن الآن بحث وسائل تدعيم التكسيات لجعلها أداة انتعاش حقيقية مقبولة لمختلف

المعلمين في السوق من مشيرين وتحسن.
في ضرورة تخفيض مستوى الضرائب المفروضة على
الاستثمارات الجديدة أو التوسع في النشاط الاستثماري
القديم بعد انتهاء كرات الإعفاء المختلفة. حيث أوضحت
الدراسة عدم بقاء فريق من الخبراء تحت إشراف الجمعية هذا
التخفيض في ظل الحاجة المسعلة لجذب الاستثمارات
المختلفة بين مختلف الدول المستهدفة لرؤس المال في
المعلم.

• القضاء على البيروقراطية الصغرى، وهي بيروقراطية

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العدد :	٢٩٣٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢

نشرت جريدة الإخبار الأسبوع لماضي على صدر صفحاتها الأولى إن المجموعة الاقتصادية في اجتماع موسع لها توفرت على بحث برناميج جديد لرفع الأداء الاقتصادي وإن الحكومة حريصة أيضا على إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق تحسن ملموس في أداء الاقتصاد المصري والواقع أن هذه العملية لا يمكن أن تفرض على المجتمع أي عبء فالدالة الاقتصادية والنهوض به هو بمثابة «فرض عين» «لا يفرض كفاية» كما تنادي أحكام الشريعة وأول نوع من الفروض لا يسقط عن صاحبه إلا متى أياه بشخصه ومن الأمثلة : الصوم والصلاة وذلك على عكس النوع الثاني الذي إذا ما أياه شخص سقط عن سواء من أفراد المجتمع كثافة الشوارع وفي تسمى أن رفع مستوى الأداء الاقتصادي لا يمكن أن يكون من ذلك النوع وكيف يتصور أن يصف الهبوط بكتلة الإنتاج (إلا إذا التزمه الجميع : في التصنع والحلل والمكتب وغيرها ولتوضيح ذلك استعرض في عدد من المقالات ماهية وفروع هذه القضية.

الإناء الاقتصادي المصري في النصف الأول من هذا العام

انخفاض المعجز

شهدت السنة العشر الأولى من السنة المالية ٢٠٠٠ من يونيو ٩٩ إلى بداية أبريل ٢٠٠٠ إنخفاضاً طفيفاً في سجل موازين اللجوءيات إرفقت حوصلة سواحل القند الأجاني بفعل انتعاش حركة السياحة واستعاض بالتمويل من الكلال من ميزان المصروفات ولكن ما زالت متدهورة الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة التي تزد من خلال سوق الأوراق المالية وتمكن هذه الصورة مدى تلك المستثمرين لما تطله الحكومة من التنمية والبيئة من خطتها في الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري ولم تنخفض نسبة المعالجة في اللدابة بضرورة الإصلاح السياسي شرطاً لازماً وضرورياً للإصلاح الاقتصادي وتذكر هنا ماسبق الاتيان عليه من أن الأحزاب المعارضة لم تقم حتى الآن برناميجاً تصديماً في تفهمه الرأي العام في مصر وسهولت عن السبل الذي توصل إليه الإصلاح الاقتصادي ومنه فتركيبه مع الإصلاح السياسي ولم يتجاوز مائتين مائتين حدود ما يذهب الناخبين السياسية.

أعطت الحكومة في الفترة موضوع البحث على عدم قدرتها على تحديد مديديتها للقطاع الخاص جهات عدم استقلالها بمحكم لجانب الأعباء تقديم أرقام مملعة لتدعيم لادبياتها الأولى الضبابية وحزبت الحكومة من الرد على ما كتبه الكتيرون من صعوبة تنفيذ هذا الإجراء - إلتفاتات عليه تنقل في أن المولدين لاستعاضيين تسديد جانب من الأعباء التراكمة مع صعوبة تنفيذ الإصلاحات السوية للجارية المتعددة بالأخص إلى ذلك هناك اعتبارات قانونية تطل حركة الحكومة في إتخاذ أي إجراءات لتحصيل الإيرادات المتأخرة ومع ذلك عطلت الحكومة من التزامها بنحو 25 مليار جنيه من هذه المديونية لتأخر الاقتصاد خلال عشرة أشهر لم تنقش بعد.



د. صليب بطرس

وفي النصف الأول من العام الهلالي الحالي ويقابل النصف الثاني من السنة المالية 2000/1999 وجهت بعض التهامسات القاسية لحكومة الجنوري بإمتياريها للشعلة من تزايد عجز اللزانية العامة عكس خطط له ويعتقد بعض الملحن أن الحكومة المالية تبتل تصاري جميعها للحد من تزايد هذا المعجز ولكن ظهرت مؤشرا بعض تصرفات من جانب الحكومة من شأنها أن تفرح بهير ذلك فقد أعطت لخاصية قرب الانتخابات الدورة البرلمانية الجديدة عن تدبير فرص عمل جديدة بأعداد غير سالوة كما أعطت تدبير قواعد ترقية العاملين بالحكومة إلى وظائف ذات درجات أعلى وكلها إلامات من شأنها الارتقاء بشفقات اللزانية بأرقام لا يدرى لشره من أي الموارد يمكن أن تمول ويبدو هذا إلى الألمان ساكنات يتبع فيما قبل الترة لخاصية إجراء الانتخابات من إجراءات مائقة لأغراء الموظفين على إعادة انتخاب الحكومة مرة أخرى وهذا الإجراء عفا عليه الزمن.

وفي شهر أبريل الماضي أعلن أن الحكومة أعلنت التفر في رقم عجز اللزانية لخاصية أعداد الحساب القناس سنة 1999/1998 وأذيع في هذا الصدد أن سجل المعجز ارتفع من ١.3٪ إلى ٢.2٪ في إجمالي الناتج للملي في الأرجح أما عن عجز اللزانية من السنة المالية 1999/2000 لمزال في علم القبيد.

انتاب الاقتصاد المصري في هذه الفترة هزتان عظيمتان إحداهما أزمة رحلت بانها تنقص في السوية من أن الكس هو الصحيح أنها أزمة ميكانيكية تراكمية تدعى بالضرورة أن علاجها إذا لم يخذ جديدة لانه قد يستعصى على الحكا وأما البزة الأخرى فهي ما أثاره حكم ممكنا أمن الدولة العليا في قضية نواب القروض ليس في الجهاز المصري وحده بل في الاقتصاد المصري كله وقد عالجت هذه الآثار في أكثر من مقال ولكن إنشطرة الضمونية من دل على الاقتصاد ككل 3- تصاعد الفارق في الواقع على حقيقة ما يبدو وما يتوقعه تكمن المشكلة أنها ما تزال تسمى على موارضتها به بشأن تمهيداً بتدوير الاقتصاد هذا وعلمنا بخلق مصالح الشعب وفي هذا الصدد لا تخفى الحكومة تقاذيلها أنها أريد وما وعدت من تحقيق شو الكلي لخطى الإصلاح يسجل بدور حول 8٪ من سنة 2000/1999 عندما تظهر الأرقام النهائية أما رجال المال والمستثمرون شركاء التنمية وبعض الملحن يرون الأمور من زاوية أخرى مساهمة خاص الرأي العام من خلال موارضتها اليومية إلى أن هناك نقصاً في أداء بعض القطاعات يرتقي إلى مرتبة الركود.

وفي تلك الفترة عد البنك المركزي إلى السحب من احتياطي النقد الأجنبي نتيجة لما تعانيه البلاد من نقص في الموارد الرئيسية للعمليات الأجنبية وما ضاعف من آثار التقلص تزامن هذه الأوضاع المقلقة مع صدور الحكم للشراء إليه مما حدا بالإدارات العليا لوحات الجهاز المصري إلى التزلم المصري في منح الائتمان بالقدرة الكلي والذي يرضى رجال الأعمال والمستثمرين وكان يحصل ذلك ضمن لدية الاحتياطي الخاص إليه إلى أرقام لم يسبق أن شهد إليها من قبل بحيث تتراوح ما بين 15 و16 مليار دولار بدلاً من عشرين ملياراً.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العدد :	٢٩٣٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٢

القاية وفي رأي هذه الدوائر أن الاقتصاد بين في اقترعة موضوع البحث إلى منحنى يتجه إلى الارتفاع نتيجة لسكوك بعض اللقائات مثل نقص العرض من النقد الأجنبي وبطء نمو الصادرات وارتفاع مستويات التضخم السنوي ويكسبه به وصيد الإنتاج الذي عجز أسلافه عن بيعة ثم الأرباح الحكومية الموزعة للتجار التجار .

وبعد نهاية هذه الفترة والى البرلمان التي ميزانية السنة المالية 2000 - 2001 ، كما فعلتها الحكومة والمعروف أنه طبقاً لأحكام الدستور لا يجوز لمجلس الشعب إضفاء تعديلات على مشروع الميزانية إلا بإسالتها وهذا وضع ويتكهن من حق الشعب .. بلغ عجز الميزانية طبقاً لما وافق عليه البرلمان ما يقرب من 3.5 مليار جنيه تمثل ما يزيد قليلاً على 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي و يهبط معدل التضخم حول 7٪ مع تصفح يقدّر معدل التضخم في 1998/1999 بـ 4.2٪ بدلاً من معدلات جاءت على لسان الجهات الرسمية.

وتركزت الميزانية على الانفاق الاجتماعي وأجداً 580 ألف فرصة عمل جديدة وهو رقم لا يشهد حجم الاستثمارات المستهدفة بدأت حصل العاملين والحكومة وأصبحت المصالحات على زيادة مخصصاتهم بمعدل 70٪ مع زيادة في إجمالي قيمة الأجور بحوالي 13٪ ولم تضمن الميزانية إرفاق مبالغ مخصصة للزيادة في بعض الواردات الهيئات الاقتصادية الخاصة البالغ عددها سبعاً وستين مئة مما يؤكد أن رقم العجز الوارد في النمو لا يزال "ع" اعتمدت الحكومة أن العجز للدين في ميزانية كدولة في سنة 1998/1999 ارتفع إلى 4.2٪ بدلاً من 1.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك الحال مع ميزانية 2000/1999 فقد ارتفع من 1.1٪ إلى 3.1٪ أصحاً في سنة 2000/2001 ، التي لم ينفذ منها سوى شهرين له ٤ ، الحكومة تقيد العجز المتناقص ليصبح 5.5٪ وفي رأي الحكومة الحالية أن هذه الظاهرة ترجع إلى تجاوز لرقم القروض لما هو مقرر تشجيعاً لما تمت عليه حكومة الجنوري لتلبية جانب من تلك المشروعات المملكت.

أعلنت الحكومة عن التزامها بتنفيذ متطلبات منظمة التجارة العالمية في طرائق تقدير قيمة السلع المستوردة بغرض تطبيق الرسوم الجمركية ولأربعين في أن تطبيق هذه القواعد من شأنه أن يقتضي إلى تخفيض حصيلة الرسوم الجمركية وأكدت الحكومة التزامها بتنفيذ برنامج الخصخصة الذي بلغ مرحلة التجسّد ومازالت غامضاً حتى الآن موقف الحكومة من خصخصة بعض البنوك التابعة للقطاع العام وشركات التأمين.

الخصخصة الحكومية من عدة مشروعات يقوّنات ترمض على البرلمان في، نورته القادمة في شهر نوفمبر القادم ونقص السياسة الاقتصادية منها المتحرك نحو ضريبة القيمة المضافة بدلاً من ضريبة المبيعات وتذكر أيضاً مشروع قانون الرهن العقاري لما يقدم لوزارات الجهاز المصرفي ويعد هذا المشروع متى أقر أن يقلص على جانب من الكوارث التي لحقت ببعض هذه الوحدات من جراء قبول فروض وخسائر الأعمال غير كافية والواقع أن بوائق المال والأعمال وأوضاع المستثمرين تترافق باهتمام بالغ مالم تنفذ الحكومة في ميدان الاقتصاد خلال النصف الثاني من العام الحالي ولأربعين في أن أداء الحكومة المرتقب في تلك الفترة سوف يتسدد صفاء في الوقت الاقتصادي أن صلباً وأن إيجاباً.

بداية الإصلاح

وبجرتنا هذا العرض في أن نرجع قليلاً إلى الوراء لتذكر لنا الإصلاح الاقتصادي الذي جاء مع سنة 1991 في عهد وزارة علفك مدني كانت البداية في صورة قبي برنامجاً من شأنه أن يضيء الاستقرار في قطاع الاقتصاد الرئيسي مثل تثبيت سعر الصرف بعد توحيد واقع على بقائه مستقراً ومثل خفض الخصخصة والسيطرة عليها مع استخدام ر الفائدة بطريقة سليمة في إدارة الاقتصاد وخفض عجز الميزانية العامة للدولة واختيراً تحقيق قدر مقبول من النمو الاقتصادي اعتمدت الجهات الرسمية أنه بلغ 3.8٪ في عام 1998/1999 ولم تذكر هذه الجهات وصفاً لهذا للعمل : هل هو السليم أي بعد خصم معدل زيادة السكان لذا كان الأمر كذلك فإن حقيقة العمل يكون 7٪ بعد احتساب معدل زيادة السكان الذي يدور حول 1.9٪ والعكس إذا لم يكن الرقم لا يتعدى السليم الذي يصبح إذن 1.7٪ 3.8٪ - 1.9٪، ومن هذا المنطلق يجب على الجهات المعنية أن تلجأ عن حيلولة الرقم والارتفاع الذي يضررون أخيراً في أسس هذا هو مايقصد بالشفافية في مثل هذه الأحوال استقامت الحكومة بفضل هذا البرنامج أن يحتل الابه الاقتصادي منزلة الفضل بكثير في سلم تصنيف الاقتصاديات الصاعدة على العالم مصر قدراً مقبولا من إنجازات البنك الأجنبي في سنة 1997 ، وترى دوائر المال والأعمال أن توقعات النمو كما رسمتها الحكومة متفائلة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة
المؤلف :	الإبراهيم
اسم كاتب المقال :	إبراهيم نافع
رقم المجلد :	٤١٥٥٦
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٥

نقطة مفرد الاقتصادية .. كيف ندمعها ونصنعها؟

يشاهي للعدلات المسجلة في أكثر القطاعات العالم استقراراً ... بأن متوسط معدل التضخم في الدول الثمانية بلغ ٧.٧ في عام الماضي، وتشير توقعات الصندوق إلى أن هذا المعدل سيظل في مصر قريباً من مستوياته المنخفضة التي سجلها في عام ١٩٩٩، وتشير بيانات إحدى أشهر المجلات الاقتصادية العالمية في العالم وهي مجلة الأيكونوميست إلى أن معدل التضخم في مصر قد انخفض إلى ٢.٩ في مايو الماضي، وفي كل الأحوال فإن هذا المعدل منخفض جداً. يؤكد حالة الاستقرار التي يمر بها الاقتصاد المصري علماً بأن أر خاف هذا المعدل ظل منخفضاً دائماً للاقتصاد المصري منذ منتصف الستينيات وحتى نجاح الحكومة المصرية في السيطرة عليه، من خلال سياسات نقدية ومالية فعالة في إطار الإصلاح الاقتصادي، وكان التضخم المرتفع قبل الإصلاح الاقتصادي عاملاً رئيسياً في اضطراب حسابات الاستثمار الجديد، كما كان يؤثر سلباً على القدرة الشرائية لأصحاب الرواتب والأجور والمعاشات أو من يسميهم الاقتصاديون بأصحاب الدخل شبه الثابتة.

وفي مجال البطالة حافظت الحكومة المصرية إنجازاً حقيقياً بالتخفيض بمعدل البطالة إلى أقل من ٨٪ أخيراً، بعد أن ظل لسنوات طويلة عند مستويات أعلى بكثير من هذا المعدل. وهذه المؤشرات الرئيسية الثلاثة (التمو والتضخم والبطالة) ترمز أداء أي اقتصاد في العالم، ولذا كل الحق في أن نقول إن اقتصادنا في وضع جيد لأن مؤشراتاته الرئيسية المتبار إليها أنها هي في وضع جيد بالفعل، سواء بشكل مطلق أو بالمقارنة بالوضع العالمي.

وبالنسبة لمؤشرين الخارجيين للاقتصاد المصري، وبإذات الميزان التجاري الذي يعاني عجزاً كبيراً، فإن جانباً من هذا العجز يمكن قوله، لأن أوقات النهوض الاقتصادي لتعويض بطئيتها إقامة عدد كبير من المشروعات مفعلة واحدة، وتكون هناك حاجة إلى استثمار السلع الاستثمارية (الألات) والطاقم الوسيط ومستقرات الإنتاج والمواد الخام، في حين أن هذه المشروعات لا تبدأ الإنتاج والتصدير فوراً، مما يؤدي عادة إلى زيادة الواردات بشكل كبير يسهم في إحداث أو زيادة العجز التجاري. لكن الجانب غير المعلوم من العجز التجاري هو ذلك المرتبط بالاستيراد للمخزين، أو استيراد المخالف فيه شكل غير ضرورية بالنسبة للاقتصاد في مرحلة النمو. وهذا النوع من الاستيراد هو الذي يجب ترميمه بالتعاون بين الحكومة والمستثمرين وجمعيات رجال الأعمال، على ضوء الدراسات الخاصة باحتياجات السوق وديناميات الدولة والمجتمع، وفي كل الأحوال فإن هناك ضرورة للعمل بشكل ... من أجل السيطرة على عجز الميزان التجاري الذي يشهده العامل الأكثر خطورة على استقرار الاقتصاديات المصرية من العملات الحرة وفي الاقتصاد سلباً على القدرة الاقتصادية لمصر والشركات الاقتصادية.

وبالنسبة للمؤشر العامة للدولة فإن الحكومة تعمل بشكل صارم

ولعل أن تشير إلى ما هو مطلوب من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع لدعم مسيرة الاقتصاد المصري، فإن من الضروري الإشارة إلى أن البيانات الدولية عن الاقتصاد المصري تؤكد أنه في وضع جيد، استحق معه إشادة المؤسسات المالية الحكومية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الخاصة العالمية التي تتمتع بتأريخها، من أي اقتصاد، بمعدلية واحترام عالميين مثل مورجان ستانلي وميريل لينش، وبالنسبة لمؤشرات مصر من أداء الاقتصاد المصري فإنني أرى أن استخدم بيانات المؤسسات الدولية، حتى ولو كان هناك تباين طفيف بينها وبين البيانات الحكومية لأن هذه البيانات الدولية ليست بيانات صادرة عن الحكومة المصرية التي يحلو للبعض إثارة اللغط حولها أحياناً، وبيانات صندوق النقد الدولي تشير إلى أحدث تقرير له عن الاقتصاد العالمي، World Economic Outlook، May 2000، إلى أن معدل النمو الحقيقي للمنتج المحلي الإجمالي المصري قد بلغ ٢.٦ عام ١٩٩٩، وأن هذا المعدل سيبلغ ٥.٦ في العام الحالي (٢٠٠٠)، على الرغم من أن هذا المعدل يقل عن معدل النمو الحقيقي عام ١٩٩٩، فإنه يبقى معقولاً مرتفعاً يزيح كثيراً عن معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي تشير بيانات الصندوق إلى أنه لن يتجاوز ٢.٢ في عام ٢٠٠٠.

ولجسماً لاقتناح باحثي وخبراء صندوق النقد الدولي، بأن الاقتصاد المصري يحقق نمواً مستمراً فإن توقعات الصندوق، في تقريره هذا، تشير إلى أن معدل النمو الحقيقي للمنتج المحلي الإجمالي المصري سوف يبلغ ٥.٦ في عام ٢٠٠١، علماً بأن معدل النمو العالمي المتوقع عام ٢٠٠١ لا يتجاوز ٢.٩. بحسب التقرير نفسه، أي أن توقعات الصندوق تؤكد أن الاقتصاد المصري سيمضي في حالة نهوض، وسيظل معدل نموه أعلى بكثير من المتوسط العالمي للنمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل التضخم في مصر قد سجل ٢.٩ عام ١٩٩٩، وهو معدل منخفض

بقلم:

إبراهيم نافع

مكتبة الإقصاد للبحث العلمى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نافع
الموضوع الفرعى :	الاصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العدد :	٤١٥٥٦
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٥

على تخفيض هذا العجز، الذى سيمثل هذا العام نحو 7٣ % من الناتج المحلى الإجمالى المصرى، وفى ظل موجة انهوض العام للاقتصاد والشروعات الجديدة، فى الأيام الأخيرة، تطرح بعض هذه الشروعات بمسبب الاختلاف فى حساب الأكتات التصويق الداخلى والخارجى كما جندت بعض الشروعات مما استدعى وثقة حكومية لإعداد ترتيب الأوضاع الاقتصادية المأخوذة فى مصر، وبدأت الحكومة بنفسها من خلال سددها ما عليها من التزامات لشركات الطعام الخاص لإنعاش السوق، مما أنتج آثارا سلبية سريعة فى الفترة الأخيرة يضر بها كل من يعمل فى السوق المصري.

وعلى الجانب الآخر فإن تعثر بعض رجال الأعمال فى سددها مديناتهم للبنوك قد قوبل بدرجة عالية من المرونة من الدولة ومؤسساتها، من خلال الاستعداد لسهولة السيولة، لكن هذه اللبنة، من ناحية أخرى، استحدثت بشكل غير ملائم لإثارة قلق فى أوساط المستثمرين، وهو قلق لا يسير له لأن الحكومة فى مساندتها الكاملة للمستثمرين الجادين، وبرزت فى تفهمها ومرونتها فى التعامل مع المتعثرين، فى السددها، وأضحت استجابة للكل من المطالب التى من شأنها مساعدتهم المتعثرين، وكانت النتيجة هى عودة زخم الثقة والانطلاق الاقتصادى من جديد على أسس أكثر قوة.

وإذا كانت عودة الثقة والانعاش للاقتصاد المصرى قد بدأت على ضوء الإجراءات الحكومية لمعالجة أزمة السيولة فى النصف الأول

من هذا العام فإن الكثير من التمسك الاقتصادى فى مصر يمكن توقعه فى ظل السياسات الحكومية التى تضمن تخفيف الانطلاق الاقتصادى فى مقدمة أولوياتها، وفى ظل الخبرات الاستثمارية والاقتصادية عامة، التى تراكمت لدى المستثمرين على شواطئ ما جرى فى الفترة الأخيرة. كما أن تحسن أوضاع صادرات مصر من النفط قد أضاف عنصرا إيجابيا إلى أداء الاقتصاد المصرى، علاوة على تنامي دخل قطاع السياحة حتى بلغ ٣.٩ مليارات دولار، ومن المتوقع أن يرتفع دخله إلى ما يقرب من ٥ مليارات دولار فى العام الجارى، مما يشكل انبعاثا عاما مساندا لتحسن الوضع

فى هذا العام فإن الكثير من التمسك الاقتصادى فى مصر يمكن توقعه فى ظل السياسات الحكومية التى تضمن تخفيف الانطلاق الاقتصادى فى مقدمة أولوياتها، وفى ظل الخبرات الاستثمارية والاقتصادية عامة، التى تراكمت لدى المستثمرين على شواطئ ما جرى فى الفترة الأخيرة. كما أن تحسن أوضاع صادرات مصر من النفط قد أضاف عنصرا إيجابيا إلى أداء الاقتصاد المصرى، علاوة على تنامي دخل قطاع السياحة حتى بلغ ٣.٩ مليارات دولار، ومن المتوقع أن يرتفع دخله إلى ما يقرب من ٥ مليارات دولار فى العام الجارى، مما يشكل انبعاثا عاما مساندا لتحسن الوضع

مستقبل الاقتصادى لبلادنا.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى :مقدمة	رقم العدد :	٢٩٥٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٨

تقويم أداء الاقتصاد المصرى فى نصف العام (2.2)



د. صليب
بطرس

الخسبة 99/98، 98/97، 97/96
على التوالي كالاتى «مليار دولار» 20.7 -
20.3، 17.582.

وفى هذه الفترة عمدت السلطات النقدية
إلى تقليف الضيف على الجنيه المصرى
بقره سعر الصرف بشهره من 3.40 إلى
3.55 بالنسبة للدولار ويتوقع المستثمرون
من الحكومة أن تقلف مؤلفا يتسم بدرجة
من الذقوة أكبر فى الأشهر الثلاثة الأولى
من السنة للقبية 2000 / 2001 (يناير -
سبتمبر) ويحتكون أكثر استباكية وذلك
من خلال اتباع إجراءات أكثر تواتيا مع
متطلبات السوق كجزء من إستراتيجية أكثر
ضولا.

ولم تدم السلطات النقدية فرصة ترم
توّن أن تطلق تصحيحها على بقاء قيمة
الجنيه المصرى ثابتة أمام العملات الأجنبية
من الناحية الرسمية. ويتضمن هذا أن تفرق
بين طريقتين من طرائق تقليف العملة - أيا
عملة الأولى أن تطلق السلطات النقدية
بطريقة رسمية خفض قيمة الجنيه المصرى
قيمة العملات الأجنبية من خلال الدولار
ويطلق على ذلك بالانجليزية devaluation.
والطريقة الثانية ترك تحديد قيمة العملة
يقوى العرض والطلب
سياسة تقويم العملة بتركها تتذبذب صعودا
وهبوطا حسب تفاعل العرض من العملة
وحجم الطلب عليها.

ويلاحظ للراغبون أن الأشهر الأخيرة من
الفترة موضوع البحث شهدت زيادة
المنسوب مما لدى السلطات النقدية من
الاحتياطيات نتيجة نقص تعرضت له لأوارد
الجارية. وعطى الاحتياطى بحيث بلغ فى
شهر يونيو 18 مليار دولار وهو أعلى
مستوى وصل إليه من قبل بعد أن كان
ينود حول 20 مليار. ويرى بعض رجال
الأعمال أنه لولا ما اتخذت السلطات النقدية
من إجراءات مسرفية لحصد من الطلب على
الدولار من خلال تنظيم عمليات فتح
الاعتمادات المستندية، لجأت للتفلق لسوا
بكثير. وما تجود الإشارة إليه أن سلوك
رصيد الاحتياطى خلال الثلاث السنوات

عالجت فى مقال سابق 12 سبتمبر
2000 أداء الاقتصاد المصرى فى النصف
الأول من العام الحالى. وجاءت هذه
المعالجة تطلعا من الرغبة فى أن يظل قارئ
العالم اليوم ذو الاهتمام الأكبر من غيره من
أفراد الصفح الأخرى بساوك الاقتصاد
المصرى من أن إلى أكثر من خلال نظرة
شاملة تبرز الأروف على حركة الاقتصاد
ككل. وشة مشولة تجليزية: أن الاطلاة
على الصابة ككل السفل من النظرة على
الشجرة الواحدة منها.

السياسة النقدية :

لم يحدد سوى تعديل طفيف فى
السياسة النقدية. فاستمرار الفائدة ظلت إلى
حد كبير على ما هى عليه دون تعديل
وكذلك الحال مع سلوك الجهاز المصرى
أزاء حجم الائتمان الذى يمنحه لمعملاء الأ
لما يتلقى والتدقيق على طريقة الأروف على
كتابة الضمانات التى يقدمها العملاء. وجاء
ذلك تمت تأثير الحكم الصادر فى قضية
نواب اللروض.

وفى هذه الفترة بدأ واضعا اتجاه
السلطات النقدية للفرع من الحفاظ على
سعر صرف الجنيه ثباتا أمام العملات الأجنبية
مع الحفاظ على احتياطى النقد الأجنبى
الوجود لدى الجهاز المصرى ثابتا إلى أبعد
مدى.

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى :مقدمة	رقم العدد :	٢٩٥٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٨

ميزان المدفوعات

تركزت انقسامات الحكومة الخاصة

بمعالجة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات منذ عام 1996، فى الحد من تحويل عمليات الاستيراد ومن حزم النقد الاجنبى للخصص لهذا الغرض وفى الوقت نفسه الالتزام بزيادة الصادرات. وأسهمت هذه السياسات فى تخفيض عجز الميزان التجارى بما يقابل 8% فى النصف الاول من العام المالى 2000/1999. ظهر ذلك من بيانات البنك المركزى، وأسهم ارتفاع اسعار البترول فى الأسواق العالمية فى هبوط عجز ميزان المدفوعات فى النصف الثانى من العام للتكرار (أى يناير - يونيو 2000). وسجلت الواردات فى تلك الفترة زيادة طفيفة. ومن نتيجة ذلك حقق عجز ميزان المدفوعات مديوناً بلغ محله 22% مما كان عليه فى السنة المالية السابقة. وجاءت هذه النتيجة بسبب ارتفاع اداء قطاع السياحة بصورة خاصة.

ومع هذا التحسن الطفيف فى الميزانين الخارجيه. ومن شأنه أن يخلق التضيق على موارد العملات الاجنبية للعمولة. فإن بعض المعلقين يخلصون من رجال الأعمال يرون أن ذلك جاء نتيجة تباطؤ النمو وتراجع الثقة فى دوائر الأعمال.

والى من ريب فى أن هبوط مستويات الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر - وهو ما تحصل عليه مصر من خلال بورصة الأوراق المالية - بالإضافة إلى

نقص الأقبال على اقتناء السندات التى تصدرها الحكومة مقنونة بالمعاملات الاجنبية. تعتبر مؤشرات تظهر حجم ثقة المستثمرين من ناحية ورجال الأعمال من ناحية اخرى فى السياسة الاقتصادية وفى اداء التصاريح البلاد. وهناك أيضا ما أسهم فى هذا التباطؤ هو ارتفاع قيمة المخزون السلمى الذى يملكه مصر من القطاع العام الذى اعتاد فى فترة الانفتاح على أن ينتج سلعا مستندية الجودة وغالبية الثمن يمكن تصديرها بوسائل استثنائية. وما يذكر أن زيادة حجم المخزون السلمى فى هذه الفترة لها بعكس الظروف غير لائقة التى تتر بها دوائر الأعمال.

وتوقع الأرقام الرسمية للجنة أن المخزون السلمى ارتفع بما قيمته 2,7 مليار جنيه فى سنة 98/97 وبما يقابل 9,3 مليار جنيه فى السنة المالية 99/98. وتأمل الحكومة فى أن تتمكن من خفض هذا المخزون بموالتى 2,7 مليار فى السنة المالية 2000/1999.

ويتطلع رجال الأعمال والمستثمرون إلى أن تتمكن الحكومة من الاندماج على إجراءات تمس تشجيعا اقتصاديا كثيرة من خلال استراتيجيات من شأنها ألا تقلل عافية فى سبل تحسين لجراء التبادل التجارى وبيئة دوائر المال والأعمال ومحيطها.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد بركة
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى : مقدمة	رقم العدد :	٢٩٦٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

أكملت حكومة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء هذه الأيام أول عام كامل منذ بدء تشكيلها وأدائها اليمين الدستورية أمام الرئيس حسنى مبارك. وفى هذا الملف تقدم صورة شاملة لأداء الحكومة فى قسم الاقتصاد من عملها فى جميع قطاعاته المختلفة. وذلك سواء من حيث منهجها وفلسفتها العامة فى الأداء، أو من حيث النتائج التى أسفرت عنها هذه السنة القاسية مع الإصغاء بالأرقام كما أسس عندئذها أصح نقعة يمكن الاعتصام عليها فى أية محاولة لتقييم الأداء.

كما يتضمن الملف استعراضاً لأهم القرارات التى اتخذتها الحكومة لتصحيح المسار للاقتصاد المصرى وترتيب البيت الحكومى من الداخل وإعادة الثقة فى الاقتصاد والحكومة على حد سواء.. والأهم موقفاً فى إدارة الأزمات بجميع أنواعها ورد الفعل السريع فى إنقاذها، وكذلك خطر الحراكات التى قامت بأصدارها. بالإضافة إلى أدلة قهرها حول المؤشرات الاقتصادية والمالية المصرية.

ماذا حدث خلال ١٢ شهراً كاملاً؟

سنة أولى حكومة - قسم اقتصاد

بالأرقام: الحكومة لا تكذب
ولا تتجمل

محمد بركة

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد بركة
الموضوع الفرعي :	الاصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العدد :	٢٩٦٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٦

مجز في الدولار

واسفر التعامل في سوق الصرف الأجنبي خلال فترة العرض التي أمدها لها رصد البنك المركزي عن عجز قدره 1,6 مليار دولار مقابل 0,7 مليار دولار عن الفسفرة الموازية (بحسب تسمية سبتمبر 1998).. ومع ذلك فقد حرص البنك المركزي على استمرار سياسته الهادفة إلى استقرار سعر الصرف، حيث تم خلال تلك الفترة توفير احتياجات البنوك من النقد الأجنبي وهو ما استمر حتى الآن وكانت آخر دفعة لتدخل المركزي في سوق الدولار هي ضخ 400 مليون دولار إلى السوق. وقد انعكس ذلك على صفاتي احتياطياته الدولية التي

تراجمت بقدر 1,0 مليار دولار لتبلغ 17,0 مليار دولار في نهاية سبتمبر 1999. وقد ظل سعر صرف الجنيه المصري المستخدم في محاسبات البنك المركزي مع البنوك مستقرًا عند 339,6 قرش للدولار حتى سبتمبر 1999 ارتفع بعدها ليصل مؤخرًا إلى نحو 380 قرشًا.

خلف سيز للوازنة

كان من أهم ما تم ارتكاز عليه عند إعداد تقديرات للوازنة العامة للدولة للسنة المالية 2000/99 أن تسهم السياسة المالية في تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا العام. فقد حرصت حكومة الدكتور عاطف عبيد على ترشيده الاتفاق دون الاخلال بصالح مخردي البتل، ومن ناحية أخرى اعتمد على تنمية الموارد دون فرض اعباء جديدة على المواطنين وفي إطار استمرار تقديم التيسيرات لتحفيز الاستثمار والتوسع في النشاط الاقتصادي.

ووفقًا للتقديرات الأولية للموازنة يبلغ إجمالي الاستغلمات 89 مليار جنيه وإجمالي الإيرادات 76,7 مليار جنيه، أي بعجز كلي قدره 12,3 مليار جنيه بما نسبته 3,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت التقايمة الفعلية للموازنة السابقة 2000/99 نجاح الحكومة في زيادة موارعها وهو ما كان يلزم لتنفيذ للوازنة وأن كانت هناك بعض أوجه التوسع الانفاقي.

الدين المحلي

بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة في نهاية سبتمبر 99 نحو 154,9 مليار جنيه بزيادة 7,8 مليار جنيه عن نهاية يونيو 1999 فقط. وإذا دعي إلى ذلك من ناحية توليع المركز العائلي للحكومة لدى الجهاز المصرفي بما قدره 6,4 مليار جنيه لزيادة قروضها وانخفاض وبلانها وارتفاع رصيد ائتمناها من بنك

الاستثمار القومي بقدر 1,6 مليار جنيه ومن ناحية أخرى تراجع رصيد الأرصدة من السنوات والأون المصادرة على الخزائن العامة بما قدره 0,2 مليار جنيه.

وفيما يتعلق بالمعاملات مع العالم الخارجي فقد ارتفع عجز اليزان التجاري ليصل إلى 379 مليون دولار خلال الفترة من يونيو 99 إلى سبتمبر من نفس العام فقط حسب الرصد الذي أظهرته تقارير البنك المركزي. وقد نتج ذلك بسبب انخفاض فائض ميزان الخدمات والتصديرات على الرغم من انخفاض عجز اليزان التجاري ويزجج التخصمين في اليزان التجاري إلى ارتفاع المصادرات البتروية.

المعاملات الرأسمالية

فيما يتعلق بالمعاملات الرأسمالية والمالية فقد أظهرت وضعا مختلفا عن الفترة الماضية من العام السابق الذي تولت إدارة السياسات النقدية والمالية له الحكومة السابقة. وقد تم تسجيل تدفق مالي للخارج بلغ 248,2 مليون دولار مقابل صافي تدفق للداخل قدره 375,7 مليون دولار في العام السابق.

وقد نتج من جميع المعاملات الجارية والرأسمالية قد استمرت من عجز كلي في ميزان المدفوعات بلغ ما يعادل 1 مليار دولار. في الوقت الذي زاد رصيد الدين الخارجي بنحو 0,8 مليار دولار.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	الجملة
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العدد :	٢٢٩٣
المصدر :	(مجلة الحوادث)	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٩

رئيس وزراء مصر الدكتور عاطف عبيد يخاطب
أكبر تجمع اقتصادي بالقاهرة:

الاقتصاد المصري يتقدم والديون تتراجع

٧ برامج جديدة لجذب الاستثمارات والتبنية

وأشار الدكتور عبيد إلى حجم الصادرات مؤكدا حدوث زيادة في مبيعاتها وبمسئبة ٢٣٪ من الصادرات السلعية، كما أن حركة الزيادة حلت نمو بلغ ٢١٪. وأكد رئيس الوزراء أن مصر من أكثر الدول فترة على جذب الاستثمارات العالمية مقيدا إلى أن هناك سوقا مالية ناشئة تتفتح بالقدرة والاستقرار. واستطرد الدكتور عاطف عبيد قائلا أن مصر تستفيد الوصول بمعدل النمو إلى نحو ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من الحكومة لتحقيق هذا الهدف تنفذ سبعة برامج

للتبعية في كل المجالات
١ - أول هذه البرامج يتعلق بتعميق برامج الخصخصة، وقال أنه سيتم خلال العام الحالي ٢٠٠٠ والمقبل ٢٠٠١ بيع معظم الشركات العامة حيث تتضمن خطة الحكومة في هذا الشأن خصخصة ١٧٥ شركة، مشيرا إلى أن هناك ملكية حكومية في ٣٨٥ شركة مشتركة. وقال إن برنامج الخصخصة الجديد يتضمن طرح نسبة تصل إلى ٢٠٪ من أسهم شركة الاتصالات وشركات البترول وتوزيع منتجاتها، وكذا طرح نسبة كبيرة من الأسهم في قطاع الكهرباء، وذلك بعد الانتهاء من بعض المشاكل الخاصة بالديون المترتبة على شركات التوزيع. ومن المتوقع أن يتم ذلك خلال شهرين. وقال أنه سيتم الانتهاء من خصخصة باقي حصة القطاع العام في البترول للمشاركة في نهاية العام الحالي. كما أن خصخصة البنوك العامة تستغرق وقتا طويلا أي قرابة ١٥ شهرا وأن عمليات التفتيش تتطلب مدة كبيرة. وذكر رئيس الوزراء أنه سيتم خلال الفترة القصيرة الجديدة لمجلس الشعب تحويل ١٢ مؤسسة اقتصادية إلى شركات قائمة بذاتها.

وتحدث الدكتور عبيد عن البرنامج الثاني للتبعية فقال أنه يتعلق بتحديث البنية الأساسية وخصوصا في مجالات المدارس والوحدات الصحية والطرق والمطارات وشبكات توزيع الغاز الطبيعي. وأضاف أن البنية التحتية إلى دعوة رأس المال الخاص لتمويل تلك المشروعات وتملكها. مع التزام الحكومة بضمان حد أدنى من الدخل السنوي للمستثمر وفتح رسوم المستهلكين. وقال إن قيمة هذه المشروعات من المتوقع أن تصل إلى نحو ٢٠ مليار جنيه.

أما البرنامج الثالث من برامج التبعية فإنه يتعلق بالإصلاح التشريعي والقانوني وذلك بهدف سرعة حل المنازعات وهو أمر يتم من خلاله إيجاد آلية فعالة لتنفيذ الأحكام القضائية. وذكر الدكتور عبيد

على مدى ثلاثة أيام شهدت العاصمة المصرية القاهرة أكبر تجمع مصري واقتصادي ضم ١٥٠٠ من رجال الأعمال

المصريين والعرب والأجانب من ٣٧ دولة. وهو المؤتمر المعروف باسم مؤتمر «البيروماني». هذا الحدث الكبير انطلق تحت عنوان «الاقتصادات العربية الناشئة والقضاء آفاق جديدة في الأسواق العالمية، وكانت فرصة لتعرض مصر لوضع الاقتصاد القومي وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها على مدى السنوات الماضية. وكانت فرصة أيضا لتؤكد مصر أمام هذا التجمع الضخم أن مناخ الاستثمار يجنب الاستثمارات الأجنبية لمباشرة وأن مصر من أفضل الدول لدراسة في هذا الشأن. وتؤكد أيضا أن مؤشرات الاقتصاد المصري في تحسن مستمر.

هذا المؤتمر أعلنها رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد والعديد من الوزراء وكبار المسؤولين أمام مؤتمر «البيروماني» الذي بدأ يوم ١٣ أيلول (سبتمبر) الماضي، واستمر حتى يوم ١٥ من الشهر نفسه. وقال الدكتور عبيد إن الحكومة المصرية تنفذ سبعة برامج للتبعية في مختلف المجالات تستهدف الارتفاع بمعدل النمو إلى ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ولكن إن هناك زيادة ملحوظة في الصادرات واتساعا في حركة السياحة ودرجتها في حجم الديون الخارجية. وكان المؤتمر فرصة طيبة لسماع الآراء بين المسؤولين المصريين ورجال الأعمال من مختلف دول العالم حول الأوضاع الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

بدأ رئيس وزراء مصر حديثه مستعرضا بعض الأرقام عن أوضاع الاقتصاد المصري في الوقت الراهن. فقال إن هناك مؤشرات إيجابية تؤكد استقرار هذه الأوضاع. وأشار الدكتور عاطف عبيد إلى أن هذه المؤشرات تتقدم في وصول معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٥٪ من العام الحالي وانخفاض عجز الموازنة إلى ٢٠,٤٪ من الناتج المحلي. كما تراجع معدل التضخم إلى نحو ٢,٤٪. وقال إن حجم الدين الخارجي بلغ أقل من ٢٧,٢ مليار دولار.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة
المصنف :	(مجلة) الحوادث
اسم كاتب المقال :	الجله
رقم العدد :	٢٢٩٣
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٩

وتحدث رئيس الوزراء عن البرنامج السابع من برامج التنمية لقال انه يتعلق بشبكة الإنسان الاجتماعية. وأضاف ان الإصلاح الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالبعد الاجتماعي واكد ان الرئيس المصري حسني مبارك حريص كل الحرص على هذا المبدأ. وأوضح انه في هذا الشأن تم إنشاء شبكة امان للفقر ومحمودي الخلل حيث تم تخصيص خمس حزم الاستثمار العالم القسوي لتجسيين مستوى المعيشة. فقد تطلبت برامج ليعم الاسر الفقيرة من خلال الدعم الذي يقدم للسلع والخدمات الأساسية والحماية. وكذا دعم الطلاب من الطبقات غير القادرة وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب والذاء والنقل والكهرباء تلك الطبقات محبوبة الخلل.

تلك كانت كلمة للكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء في بداية مؤتمر «اليوماني» الذي استمر ثلاثة ايام وشهد خلالها العديد من المناقشات بين الوزراء وبين رجال الأعمال. ومن خلال هذه المناقشات كان تأكيد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على ان الحكومة تستهدف تحقيق الاستقرار في سوق الصرف مشيرا الى عدم صدور قرارات ائارية في هذا الشأن وان السوق في التي تشعبت نفسها من خلال العرض والطلب. وأضاف ان موارد مصر من النقد الاجنبي قليلة بتحقيق هذا الاستقرار من خلال زيادة العرض. وأوضح الدكتور غالي ان السياسات الاقتصادية والمالية الهادئة التي تتبناها الحكومة من شأنها تحقيق الاستقرار وضبط ايقاع السوق.

وتحدث الدكتور مفتحت حسنين وزير المالية لكانه على ان عملية الإصلاح الضريبي التي تم اعدادها تستهدف تحقيق العدالة سواء في سعر الضريبة او ما يتعلق بتحديث وتطوير الادارة الضريبية الامر الذي ييسر تعامل الممولين مع الضرائب. وقال الوزير ان عملية الإصلاح تستهدف كذلك القضاء على القهر الضريبي من خلال قانون في هذا الصدد.

واشار الدكتور سامح التريمان رئيس بورتصتي القاهرة والاسكندرية الى انه تم اقرار قواعد جديدة لقيد الاسهم في البورصة مطيرا الى ان تلك القواعد سوف يكون لها مردود ايجابي على سوق المال في مصر. وأضاف ان هذه القواعد تؤكد ميذا التشغيلية ومصر تعمل على تشجيع التداول وزيادة اقبال المستثمرين للتعامل بالاوراق المالية.

واشار محمد شفيق جبر رئيس مفتحتي مصر الدولي الى ضرورة تحقيق التوازن المشترك بين الاقطار العربية ودول الشرق الاوسط مؤكدا ان هذا التعاون اصبح امرا حتميا في ظل التكتلات الاقتصادية التي يشهدها العالم. واكد ان النظرة القبطية التي تجدي في ضوء الافساح المالية والاقتصادية الحالية وبالتالي لا بد من التوازن والتفسيق يهدف الاستفادة من المزايا التنافسية لكل دولة من دول المنطقة. وأضاف محمد شفيق جبر محذرا من تشيئة الانشطة الاستثمارية في الدول العربية. وقال ان ذلك من شأنه ان يضعف القدرة التنافسية على كافة المستويات.

ان هذه الالية والإصلاح القانوني المتعلق بها، من المنظر ان يتحقق في نهاية العام الحالي. وأوضح رئيس الوزراء المصري ان تحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد سوق وفق آليات العرض والطلب وانماجي في الاقتصاد العالمي يتطلب بعض الإصلاحات، إضافة الى ما تم تنفيذه في هذا الشأن. وذكر ان هناك ١٧ تشريعا جديدا سوف تطرح للمناقشة وابداء الرأي بشأنها أمام الرأي العام قبل ان يجلس الشعب في دورته المقبلة. ومن بين تلك التشريعات قانون للرهن العقاري وقانون للمناطق الاقتصادية الخاصة، وقانون الاتصالات، وقانون الغرف التجارية، وقانون الضرائب، وتشريع يتعلق بالملكية الفكرية وقانون العمل الموحد.

واشار د. عبيد الى البرنامج الرابع من برامج التنمية وقال انه برنامج قومي للتحديث. وأوضح ان مصر على وشك الخواص على اتفاق للشراكة مع الاتحاد الاوروبي. هذا الاتفاق يتضمن تعاونا متبادلا بين الطرفين لتحقيق زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية من خلال تحديث قطاع الصناعة. ولان هذا يتطلب جديدا شاملا في مختلف مجالات الاقتصاد المصري وليس قطاع الصناعة فقط. وأضاف قائلا ان الامر يتطلب كذلك اعادة تنظيم الخدمات المدنية والقضاء على البيروقراطية في شتى صورها. وتنمية جيل جديد من القادة في اقطاعات الخدمات. كما ان الانتماء في المجتمع الاوروبي يتطلب اعادة هيكلة ابواب واداء قطاع الزراعة والصناعة. ووافر المهارات في هذين المجالين. كما ان القطاع التجاري يتحتم تحديثه بشكل يمحله قادرا على التسويق وخصوصا في الأسواق الخارجية. وقال الدكتور عبيد ان الانتماء مع الاتحاد الاوروبي يتطلب ايضا اصلاحا شاملا في قطاع التعليم والتدريب وتنمية المهارات.

وتحدث الدكتور عبيد عن البرنامج الخامس قائلا ان يتعلق باعادة هيكلة القطاع المالي مشيرا الى ان هذا يتطلب في حاجة الى مزيد من الحديث واعادة تنظيم القطاع المؤسسات المالية. وقال ان الامر يتطلب دعم سوق السندات، وذلك بهدف تنويع مصادر الائتمان. وأضاف ان الامر يتطلب ايضا تنمية الروابط بين المؤسسات المالية في مصر ومثيلاتها الاجنبية في مختلف دول العالم المتقدم.

اما البرنامج السادس فانه، كما قال رئيس الوزراء، يشمل تحديث موانئ مصر وتطويرها باستثمار المواقع الفريدة لمصر بين أوروبا وشرق الاوسط واسيا وأفريقيا. وأوضح الدكتور عبيد ان البرنامج يشمل ايضا الاستثمار الاطل لاكتشافات الغاز الطبيعي وتطوير حقول البترول واكتشاف ابار أخرى مشيرا الى ان ذلك سوف يتيح لمصر تصدير كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والبتروله مما يوفر لها قارا كبيرا من العملات الاجنبية. وقال رئيس الوزراء المصري ان قطاع الخلق من المؤكد سوف يكون القطاع الزائد في السنوات المقبلة. وهنا اشار الى مشروع عين كبيرين في مجال البترول وكيمائيات في الساحل الشمالي وخليج السويس.

وكان ريتشارد انور رئيس مؤسسة «يوروماني» اكد على ضرورة التوازن الاقليمي بين دول المنطقة وتحقيق الانتماءات بين الاقتصاديات تلك الدول مشيرا الى ان وجود تكتل اقليمي سوف يسك العنقلة من الانتماء في الاقتصاد العالمي. وف الذي اكده الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للمصري اننا الى ان مصر تؤمن بخشورة الانتماء. وقال ان مصر جامعة لدول العربية كمجموعة واحدة الى حد اذ هو المصلحة للعربية المشتركة. وفي النهاية كان تأكيد الجميع على ان الاقتصاد العالمي يشهد تطورات هائلة كل يوم. وان الام يحم التعاون المشترك. وان المصالح الاقتصادية أصبحت هي الغالبة في عالم يتحدث لـ اقتصادية. ■

القاهرة - الحوادث

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	شما على
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى: مقدمة	رقم العدد :	٢٩٦٤
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢١

فى مواجهة العولمة والتجارة الإلكترونية الخبراء يؤكدون قدرة الاقتصاد المصرى على مواجهة التغيرات العالمية

□ كاتبت - شما على:

وسد تهاين فى وجهات النظر حول درجة صمود الاقتصاد المصرى، أكد الخبراء أن الاقتصاد قادر على مواجهة التغيرات العالمية عبر برنامج الإصلاح الاقتصادى وتوسيع دور القطاع الخاص والدخول فى تشكلات اقتصادية جديدة. فى حين أكد الاقتصاديون بارتئين عدم صمود الاقتصاد المصرى فى مواجهة التغيرات الدولية محددين على أن ملكة التنافس لم تتأثر بواجهة العولمة والبيئات والتجارة الإلكترونية والسؤال الذى يبحث عن اجابة ما فى درجة صمود الاقتصاد المصرى.

فى البداية أكد الدكتور محمد الفضيرى مدير اقتصادى وتلقى مدير البنك الأعلى له مع تسارع للتغيرات بدرجة غير مسبوقة فى ظل السرعة التي أصبحت حالات إفشال الاقتصادى وأصبحت الدولة الاقتصادية إحدى الوسائل الرئيسية للتعامل وإجراء المبادرات التجارية المحدود بعيدا من الحواجز الجمرية وعقبات القفا أو الجسديات والقيود.

وأضاف أن حجم التجارة الإلكترونية سوف يصل إلى نحو 3,2 تريليون دولار سن 2005 سيظهر اقتصاد فائق القدرة وفرة تنحصر فيه حواجز للكان والوقت.

الدكتور محمد الفضيرى أضاف بقاء الاقتصاد المصرى باعتباره اقتصادا نشطا ويطرحا أن يتم بمرات الملائمة والتنافسية الواسعة. وأضاف أن مصر لديها إمكانات وموارد وعقول ومخالقات مسجلة ألا تم استثمارها سوف يتضاعف الناتج القومى الإجمالى مضيقا إلى أن لا يتأثر الاستثمارات الدولية وتشجيع سوق المال سوف يعطى دفعة قوية للاقتصاد المصرى.

وردا على سؤال حول تأثير العولمة على الاقتصاد المصرى قال أن العولمة ستكون مصدر من تحريك موارد البشرية إلى قوات مؤثرة فى سوق التجارة الفكرية خاصة ألا تم استيعاب جميع الخريجين من الجامعات الباحثين عن عمل وتوسيع دائرة التوظيف الإبتكارى لأصحاب تلك الكفاءات من المبادرات والبدعين وتحقيق قيمة مضافة تلزم من النقل وتحسن من مستوى الخدمة وعدم الصدامات المصرية من البرمجيات وتطبيقاتها وزيادة موارد الدولة من العملة الصعبة وما يؤدى إلى تغيرات ملموسة.

وأوضح د. محمد عبدالمعطي رئيس قسم البحوث الاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم أن أهم التغيرات العالمية الأخيرة أتت فى سيطرة نظام عالمى جديد يعتمد على اتفاقية الجات لتحريك التجارة الدولية ولحق أبواب المنافسة أمام منتجات الدول المتقدمة والقائمة والمضمرة وحدثت ثورة فى الاتصالات والتكنولوجيا تمكنتم على حركة تجارة والعمليات داخل مصر من اتجاه العالم نحو التشكلات الاقتصادية وتزايد الشركات العاملة فى الاندماج وتجاه العالم إلى الخصخصة وسيطرة القطاع الخاص على الاقتصاد الاقتصادى بدلا من القطاع العام وما يرتبط به ذلك من تغير دور الحكومة وظهور دور الجسديات الأولية بدلا من الحكومة فى التشكلات الاقتصادية والاجتماعى وقد فرضت الحاج على مصر أن تفتح باب الواريات من الخارج دون قيود كما تسبب فى منافسة المنتجات المحلية كما انتهت مصر لتخفيض الرسوم الجمرية الأمر الذى أثر على حسنة للموازنة العامة للدولة من الضرائب والرسوم الجمرية.

الدكتور محمد عبدالمعطي قال أن حماية الملكية الفكرية ترتبط بعليا عدم الغشاء بدون دفع مقابل ما يؤدى إلى ارتفاع سعر الدواء داخل مصر وهو من السلع الضرورية.

كما أن للدعم على السلع المصرية قوى إلى ارتفاع أسعار القمح والسكر والذرة وارتفاع أسعار القوارب المصرية من قذاف والأسلحة الزراعية.

من جهة أخرى ساهمت التكتلات الاقتصادية فى دفع مصر إلى توقيع اتفاقيات مشاركة مع الشركات المصرية والأوروبية واتجاهها للانضمام إلى الكوميسا الأفريقية وإشادة منطقة للتجارة الحرة العربية لتتقبل السوق العربية المشتركة وزيادة حجم لتجارة للمصرية العربية.

كما أتت ثورة المعلومات والاتصالات إلى استخدام شبكة الانترنت العالمية فى التجارة الخارجية وتطور ما يعرف بالتجارة الإلكترونية مما أدى إلى استخدام هذه الشبكة فى استيراد سلع وخدمات مصرية وتصدير بعض السلع إلى الخارج. وفى هذا الصدد قامت مصر بإعداد تشريعات جديدة تتفق مع هذا النوع الجديد من التجارة الذى لم يكن مرسوما من قبل كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادى اتجه إلى التوسع فى الخصخصة وإصدار تشريعات تسهل على ذلك من خلال قانون 203 لسنة 91 وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 92 بجانب البدء فى المستثمر الأستراتيجى فى البيع من خلال البورصة وتطوير الأمانة إلى الشركات لتحقيق الجدة الكاملة ورفع قدرتها التنافسية فى السوق العالمى.

من جهة أخرى أصدرت مصر عدة قوانين وقوانين لإصلاح القضاء المصرى والجمركى للمستثمر الذين يتعاملون فى الأوراق المالية ويعيدون شركاتهم فى البورصة المصرية وكذلك صانعي الاستثمار وشركات التمويل التجارى وتطور سوق السندات إلى مصر وإفخاف ضرائبات الاندماج الدولية لخلق البورصة للمصرية بالبرمسات العالمية كما أصدرت الحكومة قانونا لفتح الأرباح والدعم يسمح الحكومة برفض ضريبة على السلع الواردة من الخارج التي تتنافس المنافسة المحلية وتزدى إلى الحراق السوق المصرى بالمنتجات المستوردة.

كما استأثرت قانون التجارة لحماية القطر التجارى وتطوير وظيفة الشبكة وتنظيم التجارة الخارجية ومنع التهريب وحماية المستهلكين. على الجانب المقابل يرى الدكتور محمد ورسوان أستاذ الاقتصاد الدولى بجامعة عين شمس أن الاقتصاد المصرى يحتاج للثورة المتغيرات الأساسية فى السوق العالمى ذلك لأن الهيكل الإنتاجى للاقتصاد المصرى ضعيف فالإنتاجى منخفضة ومزالل الإقتصاد على التكنولوجى محدودة بظلال الكساد العالمى كما أن قرارات الاستثمار فى التكتلات القائمة يعترض فى المقام الأول على قرارات سياسية للتحصانة إلى لشركات الأوروبية سوف يؤدى إلى إفساد الرسوم الجمرية والضرائب.

الامر الذى يتضح بدوره على عجز الموازنة العامة للدولة وحدوث التضخم ولكن تتفاقم ذلك يوم يبي، فكلما تأخير الهيكل التسويقي.

وإذا كان الأساس الذى قامت عليه اتفاقية لشركة الأوروبية هو فتح أبواب أمام الصادرات المصرية فإن تطوير العملية الاقتصادية يستلزم تغيير الهيكل الإنتاجى للمصرية ما يتفق مع التغيرات العالمية.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعى :	الإصلاح الاقتصادى :مقدمة	رقم العدد :	٢٩٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٥

تقويم أداء الاقتصاد فى نصف العام (4.4)

قطاع الصناعة والتعدين

يسهم قطاع الصناعة والتعدين بحوالى 20٪ فى الناتج الحالى الإجمالى لعام 1999/1998، وأخر أرقام فعلية ظهرت.. ونتيجة لسياسة الخصخصة أخذ نصيب القطاع للخاص يتزايد بدرجة واضحة فى كثير من أنشطة التعدين والاسمنت والسكر والخبز والمنتجات البترولية والكيماويات والالكترونيات. ووضعت الحكومة نصب أعينها فى الفترة موضوع البحث تطوير وتنمية التكنولوجيا وزيادة المستوى وأعلنت مكانة أرنى.. وبالإضافة إلى ذلك كله عادت الحكومة إلى تشجيع للشركات المحلية على إقامة صناعات تصديرية لها فى مصر.. وفى سبيل ذلك فتح الحكومة لهذا النوع من النشاط الصناعى امتيازات ضريبية وحوافز سخيا.

فى سبيل تقويم أداء الاقتصاديات مصر فى النصف الأول من العام الحالى، انتقل إلى القطاعات الإنتاجية بعد أن استعرضت مع قراء العالم اليوم سلوك القطاعات الخدمية فى نفس الفترة.

قطاع الزراعة

مازالت الزراعة واحدة من أهم قطاعات الإنتاج.. ورغم ذلك فإن معدلات إسهامها فى الاقتصاد أخذت فى التراجع نسبيا ودرجيويا.. وهذه ظاهرة ملققة بين الانتهاء إليها بين أساسية، حيث معدل نصيب قطاع الزراعة فى الناتج الحالى الإجمالى من 20٪ فى السنة للفترة 1987/1986 إلى 17.3٪ فى سنة 1999/1998.

أما نصيب العمالة الزراعية فى القوة العاملة على المستوى الكلى فقد انخفض من 33.8٪ سنة 1990/1991 إلى ما يور حول 29.5٪.. ويشف هذا التراجع عن أن الأرض القابلة للزراعة سوف لا تجد كفايتها فى المعروض من العمالة الزراعية وفى هذه الحالة ترتفع أجور هذا النوع من العمالة وتقلص تجمعا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يؤثر فى مستويات المعيشة بصورة عامة وعلى نحو قاطع.

ولقد يرى البعض ردا على ذلك أن ميكنة العمليات الزراعية تعوض هذا النقص.. ولكن هل انتشار المكنة يجبره بالقدرة غير الكافى بمقاييس مع وجود نظام الخصخصة الزراعية فى بعض الحالات والذي أصبح الفلاحون يعانون من وجوده.. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض العمليات الزراعية لا يؤثر استخدام المكنة على سد النقص فيها.. ويتوقع بعض الملاحظين أنه يرض ارتفاع معدلات الإنتاجية الزراعية منذ منتصف الثمانينات، لأن ممر مازالت واحدة من البنات الأكثر استيرادا للبلاد الغذائية.

وبما تطف عنه ظاهرة تناقص معدل إسهام قطاع الزراعة فى القوة العاملة الكلية يعنى زيادة البطالة بصورة عامة نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة السكانية مع عدم توسع قطاع الصناعة بالقدرة الذى يستوعب العمالة الزراعية المأهولة بخامسة أنها عمالة غير مدربة وشدة من يلاحظ أن الاستثمارات تطف عن أن التراجع عن كلا المجالين مستمر مما يضطى على هذه الظاهرة درجة كبيرة من الخطورة.

والمعروف أن مشروعات توسكى فى جنوب الودى هو مشروع زراعى فى العام الأول بدأت الحكومة فى إنشائه عام 1997 مستهدفة مضاعفة رقعة الأرض القابلة للزراعة فى غضون خمس عشرة سنة.. وتقدر كلفة هذا المشروع بحوالى 86.5 مليار جنيه يتم إنشاؤه حتى سنة 2011.. وتضم الحكومة فى هذا المشروع بما يور بين 20٪ و25٪ من كلفة حفر القناة بالإضافة إلى ما لا يستلزم للقطاع الخاص تجميع من حصته للقطعة.. وفى الأخضر القليلة للمصنع كقنوات بالغة الأهمية الحكومية المشروعة وكذلك إلى العام الكلفة الشط إنفاقها لجميع المشروعات المتعلقة بالمشروع.

التجارة أظهار حيه «مليون دولار»

1999	1998	1997	
4445	5128	5345	إجمالي المبيعات
1018	1798	2578	مبيعات التوزيع ومتجر
16969	16899	15565	إجمالي إيرادات
1137	1123	1588	إيرادات بتروية
12524 -	11771 -	10220 -	جهد الميزان التجاري
3025	3060	3840	إيرادات من الولايات المتحدة
631	699	895	مبيعات إلى الولايات المتحدة
2375	2361 -	3145 -	تغير لبيان التغير مع الولايات المتحدة

د. صليب
بطرس

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	صليب بطرس
الموضوع الفرعي :	الإصلاح الاقتصادي : مقدمة	رقم العدد :	٢٩٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/٥

قطاع البيئة الأساسية.
واشتمل يمين الأرقام المقارنة التي يرجع إليها بعض القراء من حين إلى حين. وهذه الأرقام مستقاة من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة التخطيط وبعض تقارير تصدر عن هيئات أجنبية.

أرقام خاصة بالاقتصاد الكلي - دولار

٩٩/٩٨	٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	
88.82	82.4	75.5	القيمة المضافة الإجمالية (بمعدل جاري عام)
6.0	5.7	5.3	معدل نمو القطاع الخاص (بمعدل ثابت)
1430	1310	1260	نسبة قدر من حجم المبيعات
٢٢٩.4	٢٢5.3	٢٢6.1	معدل نمو القطاع الحكومي / القطاع الخاص
٢4.2	٢١.8	٢0.9	معدل نمو الميزانية / قطاع الميزانية
٢٢.9	٢١.2	٢٥.2	معدل التضخم
٢٥.9	٢8.3	٢٥.8	معدل البطالة
٢٠.0	٢١5.35	16.15	نموذج معدل النمو الحكومي
٢3٧	٢40	٢50	أعلى نمو معدل النمو الحكومي
17 582	20.3	٢20.2	الميزانية العامة (بمعدل ثابت)
12.8	14.3	15.7	معدل نمو القطاع الخاص
3 ١96	3.39	3.39	نموذج نمو معدل النمو
٢7.6	٢7.2	٢7.2	معدل نمو القطاع الخاص
٢31.78	٢34	٢38.4	معدل نمو القطاع الخاص / قطاع الميزانية
2.6/5	2.115	2.115	نموذج النمو الحكومي

وثيقة أرقام أخرى:

عدد السكان في السنة المالية حوالي 65 مليون نسمة يتزايد بمعدل 1.9% ويشكل الأقباط حوالي ٢١0 و ٢30 مسلمين.

جهة حمادة اللغة العربية

جاءت في هذا المثال كلمتان: قديم وقديم. ولا تعالج قيم بيشديد الوان، الشيء أصح إعراباً. ويقول الشاعر ولا تلي إذا قومنا الخشب بضم الخاء. وسيمت قيمة لانها تقوم مقام الشيء. أما قيم فجاءت من قبيل خطأ شائع غير من حجاب مهجور. ولكن الخطأ يقل مكاناً مهما تلازم به العبد.

مشروع البنية الأساسية

اتسع نطاق اشتراك القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية على نحو ملموس منذ التسميات وجاء مع هذا الاشتراك انفتاح الباب لما كان يطلق عليه من قبل «نظام الامتيازات» في مهادن وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية بخاصة.

التياليون للحصول بمراتب للقرارات والمواهب. ولكن تهر بوضوح منذ فترة قصيرة قدر من الترتيب في هذا المجال عندما قررت الحكومة لائحة إدارية للترتيب فيما كان قد اتجهت الحكومة السابقة لإنشاء محطات توليد الطاقة بنظام الامتياز ويطلق عليه شريك القرينة ويدين إلى B.O.T في حين أن الاختصار الصحيح هو B.O.O.T أي Build - Own - Organize Turn.

ومن المؤكد أن التسمية العربية الصحيحة هي نظام الامتياز. وكان هذا النظام معمولاً به في مصر. وأذكر شركة توليد وتوزيع الكهرباء حتى 1949 عندما تسلمت الحكومة أصول هذه الشركة. ولعل في ذلك الوقت إن الحكومة تسلمت هذه الأصول متوكل. وهذا أعظم عيب من عيوب نظام الامتياز ومن الممكن تلاعب إذا ما لحكت الحكومة الرقابة على أصول الشركة صاحبة الامتياز في السنوات الخمس الأخيرة قبل انتهاء مدة الامتياز.

ويبدو أن الحكومة بدأت الأخذ من جديد بالنسبة خاصة في قطاع الطاقة بعد أن كانت قد تسلمت. وشهد على ذلك أن هناك مشروعين لأمريكا في شمال القاهرة ومشروع ثالث في برج العرب. وبالإضافة إلى ذلك أنموذج الحكومة تبحث في تحويل مية الكهرباء إلى شركة. وفي هذه الحالة سوف يحتكر الحصول بين الجهة الفائزة على توليد الطاقة وبين الجهة التي تتولى التوزيع مع طرح 49% من الأسهم في الاكتتاب العام. وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تفضلت الحكومة طرح 20% من أسهم شركة تليكوم. ويقال إن هذه الخطوة الأولى على طريق خصخصة هذه الشركة. ولا ريب في أن هذه الخطوة سوف تتلوها أخرى لإصغاء لفرص جديدة لبعض الشركات الأجنبية وبخاصة الأمريكية لأن نظام على الاستثمار في

الاقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع التجارة

الاقتصاد المصري
الاصلاح الاقتصادى
قطاع التجارة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مدخل لتنمية الصادرات	عبد العزيز الشريف	الاهرام	٤١٤٨٢	٢٠٠٠/٧/٣	٥٩
٢	قصص النجاح في صادرات الملابس	جلال الزوزية	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٦٠
٣	القيود الرئيسية في الصادرات النسيجية	محمد فريد حليس	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٦١
٤	الصادرات المصنعة ل احمصاوات التجارة	اهاب علوى	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٦٢
٥	آفاق الصادرات المصرية في الاسواق العربية والافريقية	احمد جويلى	الاهرام	٤١٥٣٨	٢٠٠٠/٨/٢٨	٦٣
٦	الصادرات المصرية هل توقف نموها عند حاجز الـ ٤ مليار سنويا	مسعد نوار	العالم اليوم	٢٩٢٦	٢٠٠٠/٩/٦	٦٦
٧	التصدير يهدد الصناعة المصرية	عواطف سالم	العالم اليوم	٢٩٣٣	٢٠٠٠/٩/١٨	٦٨
٨	الحقيقة فيما قال ((مخاضير محمد)) عن الصادرات المصرية	محمد السيد سليم	الاهرام	٤١٥٧٣	٢٠٠٠/١٠/٢	٧٠
٩	كيف تتحول مصر الى مركز اقليمى للتجارة	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٩٥٧	٢٠٠٠/١٠/١٢	٧١
١٠	التصدير قضية مصرية	عمن عبد الحادى	العالم اليوم	٢٩٧١	١٠/٢٩ ٢٠٠٠	٧٣
١١	قاعدة انطلاق جديدة للصادرات المصرية	خليل محفوظ	العالم اليوم	٢٩٧٣	١٠/٣١ ٢٠٠٠	٧٤
١٢	تشيط الصادرات	محمد همدى	الاهرام	٤١٦٠٣	٢٠٠٠/١١/١	٧٨

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	الاهرام
اسم كاتب المقال :	عبد العزيز الشربيني
رقم العدد :	٤١٤٨٢
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٣

مدخل لتنمية الصادرات

تعتمد الصادرات في الأونة الأخيرة حول مشكلة التصدير، كما ذكرنا ذلك ان التصدير هو مسألة حياة أو موت لكثيره الجوهري على الميزان التجاري ويزيد ان لضعفنا، ورغم ذلك لا تزال الصادرات المصرية محدودة القيمة والقيمة والتي مخصوص صيرارنا المسعرة، والخطورة ان الامر لا يقتصر على وجود حجم الصادرات، بل انها شهدت انخفاضاً مطرداً في السنوات الأخيرة، إذ بلغت قيمتها في العام المالي ١٩٩٩/١٩٩٨ نحو ٤ مليارات دولار مقابل أكثر من ٥ مليارات دولار في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ في الوقت الذي زادت فيه الواردات زيادة سريعة، مما أدى إلى ضغط مستمر على سعر صرف الجنيه المصري ومحاولة تقنينه بالمسب من احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية. كانى انخفاض في الفترة الأخيرة من نحو ٢٠ ملياراً إلى حوالي ١٧ مليار دولار.

وتعجز الحكومة خصوصاً بالصادرات من المنتجات المصرية للتجارية وتتميز صادراتنا من جملة الصادرات بالاعتمادية مرتفعة على الواردات ودرجة عالية في رسوم قاة السيولة وعدم - القبول وتذبذبات أسعارها في الخارج، وكلها تضعف لظروفنا وادري خارجياً ليست لنا - حقيقية عليها

بالقارة بالمنتجات المصرية، أساس للتصدير
تأثير الصادرات المصرية لهذا - - - - -
من الاعتمادية على عدد محدود من السلع
والأسواق، مثل الأطنان والذرة في الرزائل

الأولى من التصدير، ثم أسواق قلة الشريعة
قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والتدريج الآخر من تبيع الصادرات من للجات
والأسواق على المستوي العالمي، وبما يكفي لئلا لا يستبدلها صادراتنا وتنسحب

بالنسبة للتصدير للمصادر، ترسم طريق لأهمية على ثلاثة أنظمة مهمة هي: منا
مصدر، وإن لمصدر، وكيف المصدر، مع مراعاة في هذه الأنظمة مترتبة، ويجب أنظر إليها
كمصادر للصادرات وأهمية متكاملة تهدف إلى تبيع للجات المصدر والأسواق التي
تستهدفها، وهذا يختلف تاماماً للجات عالمية التي تترسم بغير كثير من العشوائية

سواء بالنسبة للمنتجات أو الأسواق، مما يعني غياباً كاملاً لاستراتيجية الاستهداف
TAR والاندماج هذا القصر على للجات المنسوبة، في يمتد إلى صادراتنا من لواء
الأولئك وكذلك الخدمات كالمساحة وغيرها.

وتمتد لاستراتيجية الاستهداف إلى الحيازير الرئيسية التي يمكن في إطارها تجزئة
السوق العالمية، وربما كانت جيدة للجات وأسعارها من أدم عدم للجات، مع عدم إغفال
أهمية مظاهر التوزيع وأساليب التوزيع الضرورية لواء الأجزاء للقطعة من السوق العالمية.

وباستخدام مظهرين للميزان (الجودة والسعر) يمكن إعداد مخطوطة تشمل على الأجزاء
التالية:
١ - منتجات ريفية الجيدة (أيا وسعر متواضع نسبياً (تربة مسجلة عالمياً).
٢ - منتجات جيدة مترتبة لتصدير بسعر متوسط.

٣ - منتجات جيدة مترتبة لتصدير بسعر منخفض.
٤ - منتجات جيدة مترتبة لتصدير بسعر منخفض.

لواقع الحال أن استبدلتنا من أسواق المصدرة تتفاوت من حيث الجودة وادريها على واقع
الأسواق المحلية بأسعار تنافسية مما يبرر تنسيقها حسب المصفوفة الموصمة.
وهي من تجزئة المصنعة إلى عدة شرائح أربع يفرض القدرة على تحديد
الجودة والقيمة، بالإضافة إلى السريات السائدة على المستوى العالمي، كذلك الحال بالنسبة
لجود السعر إلى تحديد شرائحه بالنسبة للأرباح السائدة في هذه السوق وفي إطار هذه
المصفوفة يمكن تحديد للجات التي يمكن توجيهها إلى كل جزء من السوق العالمية، وعلى
سبيل المثال: المحصر، يمكن تفرار للمصدرة العالمية ١ - الجودة الأولى لاستهداف ريفية
الجودة ومرتفعة السعر وتشمل للتصديقات كالمفاتيح، والسجاد الفاخر، والسيراميك
المنزلي، والمنتجات الفاخرة كالزواجر، وفي غير الواسع بما في ذلك الزهور، فمعظم هذه السلع
تستهدفها مصر بجودة عالية ويمكن تصديرها بسعر مرتفع نسبياً في بلدان غرب أوروبا
وأمركا الشمالية، وبعض الدول الخليجية ولا يشترط أن استبدلتنا تحت علامة تجارية
بكرار الوكيل في هذه الدول، كما قد نشتر إيجهم جملة محلية وإفريقية والتوزيع وكامل ٢ -
المصنعة قاتية (منتجات مصنعة مصنعة بسعر منخفض نسبياً) وتشمل منتجات غذائية
مصنعة الأدوية، الكاث، بعض السلع المصدرة واللاص المصدرة من أنماط المنتجات التجارية
(إدراجها) وتصرف هذه المنتجات بلان بشكل الأوساط وفي الأغصن دول
أفريقية وأفريقية على خلفية الترتيب في هذه البلدان وكين الأعمال الخفيفة في الأساس
لتصدير في هذه الأسواق.

٣ - الجودة الثالثة (الجات مارتحة للجودة لتصدير بسعر متوسط نسبياً) وتشمل
اللاص الجاهزة، وبعض للجات محلية كالألبان، والمواد البلاستيكية، وغيرها،
ويجوز هذه للجات في بعض الأسواق المساعدة مثل شرق أوروبا، وأمريكا الجنوبية
وجنوب شرق آسيا، ومن السكن للعروض كوسيلة ترويجية للعاية لهذه للجات
والتصدير، للبرازيل المستكدة ٤ - للجودة الرابعة (منتجات جيدة متدنية نسبياً)
التصدير، بسعر منخفض نسبياً وتشمل المنتجات القديمة واللاص البلاستيكية التي تنسب
الأوراق في الدول الأوروبية جنوب الصحراء، وبعض المصنوعات الجلدية والمنتجات
الفاشنيكية، وبعض أدوية الأراضي القاحلة، ومن لقيم لقيمة لهذه للضرورة يرغب انخفاض
السعر بالنسبة للمشتري لأن الهدف هو الحصول على موطئ قدم في هذه الأسواق
والاعتماد على مؤسستها للتسويق كطريقة أولى ضرورية للاستفادة الكاملة من هذه
الأسواق، خاصة عندما تزدهر فيها التجارة، ويستهدف المصدرة هذه أسواق
مدينتها لاستراتيجية متكاملة لتأثيرها على صادراتنا من للجات المنسوبة من حيث للجات
والأسواق والتخلص من الاعتمادية القارية على منتج رئيسي وأدم وسوق واحدة ومن
الهم مراعاة أن الاستراتيجية للفترة الأولى الترتيز على منتج رئيسي وأدم وسوق واحدة ومن
التنافسية لشبكة كراسية في قيمة صادراتنا الخارج ولكن من أدم أن تكون موزعة
بتوزيع مناسب في للجات والأسواق للعلامات مثلا، على أدم مساهمة أدوية مرضية،
السكر في العالم، وكذلك في نفس الوقت وتتميز جانباً مهماً من للجات الأخرى
وكذلك الحال بالنسبة لللاص في جنوب إفريقيا والازواجر في أوروبا وأمريكا الجنوبية في
إسرائيل، والبروسيات في الهند وغير ذلك من الأقطار، ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجية توافر
الإطار الرئيسي الضروري لتنفيذها ولا يمكن ذلك في شكل مؤسسة كبرى قائمة على تنظيم
يشمل لواء مسئلة لكل من التوزيع الأربع الموصمة قسم إليها أحدات الصناعة
والفرق التجارية والشركات الرئيسية المهمة بشتر التصدير، ويضع معلن من أجهة الدولة
دعم هذا الاقتراح كإلزام تخفيضاً من مشروقات التصدير، وكذلك تقديم المانتر كدافع
معددة في السوق العالمية ويزود منتظم من الجودة وسعر واقتصادي وسهال للتوزيع
وفي إطار هذه الاستراتيجية يمكن إعادة النظر في أظام مكتب للتصدير للتصدير
وتنظيمها بحيث تكون معدة محلية بالنسبة للسوق العالمية وفي اللغات المكثورة ترويجها
في كل سوق ممكن يمكن تحييد الأول للخطوة لأساليب الترويج القوية كالمعارض، وكذلك
مبادرات الترويج للجات كل نواح تحت لواء الخاصة بالوزع في اكتسب ترويجها تحت
اسم المنتج المصري، وتجهيز مستودع كل نموا في تلبية استراتيجيتهم

اسم كاتب المقال : جلال الزورية
رقم المجلد : ٤١٤٩٦
تاريخ الصلور : ٢٠٠٠/٧/١٧

موضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
موضوع الفرعي : قطاع التجارة
لصنف : الأهرام



تشير المقالة الأولى إلى ما تعنيه قصص نجاح في صادرات الملابس، التي استطاعت أن تصقل قدرًا ملحوظًا من التطور في السنوات القليلة الماضية، وبصيت تظهر أن طاقات تلك الصناعة الإنتاجية تزيد على حاجة السوق المحلية، الأمر الذي يفرض بدوره التوجه للتصدير إلى الخارج.

نقص الخام في صادرات الملابس

جلال الزورية

استطاعت صناعة الملابس الجاهزة في مصر أن تصقل قدرًا ملحوظًا من النجاح خلال السنوات الأخيرة مقارنة بما كان عليه الوضع حتى السبعينيات. فلم استطاعت مصر خلال فترة قصيرة أن تتحول من الترتيبي إلى المنتج تام الصنع. ومع الوقت ظهرت مشكلة أن الطاقات الإنتاجية في تلك الصناعة تزيد على حاجة السوق المحلية، وهو ما يفرض بدوره ضرورة الانتقال من الإنتاج للسوق المحلية إلى الإنتاج بغرض التصدير، وارتفعت نتيجة لذلك قيمة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة من ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٩.

والتساؤل هو كيف استطاعت صناعة الملابس الجاهزة في مصر أن تحقق هذه القفزات؟ صناعة الملابس الجاهزة في مصر هي في الواقع جزء من صناعة أكبر وهي صناعة النسيج والنسيج وبرام أنها تعد من أهم الصناعات في مصر منذ بدأت زراعة القطن في النصف الأول من القرن ١٩ إلى عهد محمد علي وبدايات حين قام به مصر بإنشاء أولي وكبرى شركاته للنسيج والنسيج في المحلة الكبرى إلا أن هذه الصناعة حتى الخمسينيات من القرن ٢٠ قد حصرت صادراتها في الغزل والخام والنسوجات الخام لسوق محدود، واعتمدت المصبرات المصرية من الغزل والنسوجات الخام على أسواق أمريكا وأوروبا واليابان، ثم اتجهت في مرحلة تالية إلى أسواق إفريقيا الشرقية وبعض دول شرق آسيا. ولكن مع اتجاها هذه المصبرات للتصدير تلبية لطلبها متناميًا واعتمادها على استيراد النسيجات تلبية لطلبها تراجعت الصادرات المصرية من الغزل والنسيج الخام.

وهذا وعلى حصيل الحقائق تراجعت صادرات الغزل المصرية من ١٠ ألف طن إلى ٢٠ ألف طن، كما انخفضت صادرات القطن من ٢٠ ألف طن إلى ١٧ ألف طن. وفي الوقت نفسه زادت قيمة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة من ٥٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٧٠٠ مليون دولار. كما ذكرنا. وتضاعفت كمياتها منذ نحو ١٥ ألف طن إلى ٢٠ ألف طن.

والواقع أن أي صناعة تصديرية لا تتأثر بالظروف الدولية ووجودها والازدحام بالمواد الخام والعمالة، بل هي شتات عوامل عديدة تؤثر في أرباحها وتصديرية لشدة، مثل توافر الخام بالأسعار المنخفضة وبكميات كافية، والازدحام بالعمالة المناسبة في مراحل الإنتاج المختلفة لتوفير الخام في الوقت المناسب، كما تتأثر الصادرات أيضًا بتكلفة خدمات النقل الداخلي والأمان والمخاطر والتماسات والعمولات، بالإضافة إلى تكلفة الخدمات العمارة التي توفرها الدولة.

وبين العوامل المؤثرة على الصادرات تبرز أيضًا التكاليف التجارية التي تعيقها الدولة مع دول الأسواق المستهدفة ومنه ما يوفر من قيمة مضافة، وتشير هنا إلى أن مصر برغم تنميتها بإلغاء جمرتها من الاتحاد الأوروبي من عام ١٩٩٧ لم تحقق أي نجاح تصديري من الاتفاق التجاري الحصري المصري الأوروبي، ولا أحرز مستطاع كيف يمكن تحقيق نجاح فعلي من هذا الاتفاق. وتكشف قصص النجاح في صناعة الملابس الجاهزة من أن النجاح قد تحقق بالاستثمار على الاستيراد في توافر الخام الرخيصة ذات الجودة المناسبة وفي الوقت المناسب وهو ما مسمح بأن يحقق تلك الصناعة قيمة مضافة تراوحت بين ٥٠ و ٢٥٪ أصف إلى هذا أن نمو الصادرات من الملابس الجاهزة تحقق بفضل اختراق الأسواق الخارجية ليس بفضل الاتفاقيات التجارية بين الحكومات، ولكن من خلال آليات التسليم، خاصة فيما يتعلق بالصادرات إلى أسواق أمريكا وأوروبا التي لا تتوافر فيها أي ميزات تفضيلية أو اتفاقيات تفضيلية.

كما استطاعت صناعة الملابس الجاهزة أن تحقق نجاحا كبيرا في عمليات التصدير حتى زادت الفرص التصديرية على القدرات المحلية، أي قدراتنا التنافسية، وقد ارتكنا على إنتاج الكمية المناسبة وعلى اختراق سياسات الحماية الاقتصادية لبعض الأسواق التي تحرص على اختراقها، وهذا هو الاتحاد الأوروبي ثم اليابان في مراحل تالية عندما تكل الأهمية التنموية لارتباطات هذه الأسواق مع بعض دول شرق آسيا مثل ماليزيا والفلبين التي حصلت نجاحا كبيرا في مجال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وإذا كانت صناعة الملابس قد استطاعت أن تحقق مستوى صادرات أكثر من ٧٠٠ مليون دولار، فإنه مازال رافعا مؤشرا حيث يجب ألا يقل التصدير عن ١٠ مليارات دولار خلال فترة لا تتجاوز ٦-٧ سنوات من خلال توفير الختام للنسيج والقممات التي تكل تنمية حجم الصادرات من تلك الصناعة. وهذا لا يحدث من تخفيض سعر الصرف فحين تفاق جميعا على أن هذا يؤثر على القدرة التنافسية المحلية للمصري، ولكن ما تؤوله هو ذات مسر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار حتى يمكن التنافس في الأسواق الخارجية. وبين أهم الليات التي تتيح في صناعة الملابس جزم من تطوير القدرات التصديرية لتلك الصناعة تشير إلى اتخاذ المراتب المالية وتسويقها في لراول الأولى في الأسواق الثانوية لشدة، ثم الانتقال إلى الأسواق الرئيسية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	أهاب علوى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٤١٤٩٦
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

أما المقال الثالث فيعالج دلالات الصادرات المصنعة في إحصاءات التجارة، وتشير إلى أن هناك أهدافاً أساسية من أي عملية تجميع صناعي، وهي تلبية احتياجات السوق وتصنيع سلعة بالمواصفات العالمية ونقل المعرفة وتنشيط العمالة، وتشير المقالة إلى نماذج من الصناعات الواعدة في مصر مثل صناعة السيارات والسيارات وحيد التسليم.

الصادرات المصنعة في إحصاءات التجارة

لواء / أهاب علوى

يمكن أن نحدد ثلاثة أهداف لآلة عملية تجميع أو استيراد مكونات السلع المصنعة، الأول هو استخدام هذه المكونات في تصنيع منتج ما، أو سلعة ما، تلبية لاحتياجات المحلية من تلك السلعة، بشرط ألا يمس تجميع هذه المنتجات المصنعة التنمائية عن تكاليف استيرادها من الخارج، والهدف الثاني هو استخدام تلك المكونات في تصنيع سلعة ما بالمواصفات العالمية وتصديرها بأسعار منافسة لأسعار العالمية، وأخيراً الهدف الثالث هو نقل المعرفة وتبسيط إلى تلك الأهداف الثلاثة هدف تشجيع للعمالة.

وفي هذا الإطار نطرح التساؤل: أين نحن من هذه الأهداف الثلاثة؟ الواقع، إن الرقعة مؤشرات التصنيع والتصدير تكشف أن ما أمكن لم تحقيقه حتى الآن من هذه الأهداف مازال متواضعا، فضلا عن الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقتها التحقيق الجزئي لهذه الأهداف.

وتشير هنا إلى عدد من الأمثلة المهمة من واقع البيانات والإحصاءات:

■ صناعة السيارات في مصر، على سبيل المثال بدأت بتجميع السيارات نحو ١١٠٠ والسيارة نحو ١٢٠٠ في الستينيات ورغم هذا فإن نسبة المكون المحلي المصري لم يتجاوز ٢٧٪ من السيارات بأكملها، وعلى الجانب الآخر نجد السيارة، والسيارة التي تقوم بإنتاجها الهيئة العربية للتصنيع اعتمدت على استيراد التشاسيس وأجزاء مع إنتاج بقية المكونات محلياً، وقد استطاعت تلك السيارة أن تحقق نجاحاً ملحوظاً حيث استخدمتها القوات المسلحة المصرية أثناء عملها ضمن قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، كما نجحت في تصدير كميات كبيرة جداً من تلك السيارة إلى الخارج.

والواقع، إنه لم تعد هناك في قوات الرأسمال سلعة مصنعة تنتج بالكامل من الألف إلى الياء في دولة واحدة، وبإذات في حالة منتجات الصناعات الثقيلة التقليدية كالتجهيزات مثل صناعة السيارات والطائرات... الخ، فبالرغم من أن ٢٠٠٦ الأمريكية لا يمكن اعتبارها إنتاجاً أمريكياً بالكامل، والقواصات الأمريكية يتم تصنيع أجزاء منها في ألمانيا، وهكذا.

وبنظرة الأمر الأعم هو ضرورة العمل على زيادة المكون المحلي في السلعة المصنعة باستمرار، ولا يقل ثباتاً ومتواضعا لفترة طويلة عند مستواه، على نحو سمحت في كثير من السلع المصنعة المصرية.

■ في حالة صناعة الحديد في مصر، فنلاحظ أن سعر طن الحديد نصف المصنع المستورد يبلغ ١١٤ جنيهها، ويبلغ في السوق المحلية بعد سحبه وتجهيزه تصديق تسليم بـ ١١٤ جنيهها لطن الواحد، وفي ذات الوقت فإن سعر استيراد طن الحديد مصنعاً وجاهزاً، أي تام الصنع - إيجاز - ٧٠ جنيهها فقط.

هذه الفجوة الكبيرة بين المنتج المستورد، والمنتج المحلي المعتمد على الواردات تكشف للسلعة، والتي تصل في هذه الحالة إلى ٤١٪ حينها في الوطن الواحد، كعنى استهلاك تصدير السلعة إلى الخارج.

■ أما في حالة صناعة السيراميك، فنلاحظ أنه كلما زادت حجم المكون المصري في المنتج المصنع كانت أرباحنا التنافسية كبيرة جداً في هذه السلعة، فالمكون المحلي في صناعة السيراميك يصل نسبه إلى ٨٧٪، حيث يعتمد على الخارج في استيراد مادة التكميم فقط، وقد نجحت تلك على حجم الصادرات المصرية من السيراميك، حيث ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من تلك السلعة بنحو ٢٨٢٪ بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

ولمستطعنا بالاعتماد على توفر المادة الخام في سيناء وجنوب مصر، أن نتنافس للول الرائدة في صناعة السيراميك مثل إسبانيا وإيطاليا، وتصنف نفس الملاحظة على بعض الصناعات الأخرى مثل السجاد والوكيت، والمزود هو... لذا لا ندم كل الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة توافر المواد الخام التي تدخل بنسبة كبيرة في المنتج النهائي كصناعات مهم لدفع وتغذية الصادرات المصرية، ولذا نقيم صناعات تعتمد على مكونات أو سلع نصف مصنعة ترفع تكاليف الإنتاج إلى الحد الذي لا يمكن سحبه أن خداس الواردات من السلع تامة المصنع ذات الأسعار الأقل بكثير. بعد أن نضرب أرباحنا إلى أن هناك عدداً من السلع التي أخذت من قلة الصادرات المصرية وأصبحت صارتها تساهل صغاراً، مثل سبتيون فقط، لكذلك أخذت هذه السلع من القيمة المضافة، ومن خلال هذا حصلنا مكائناً في سوق هذه السلع، وهل يرجع السبب إلى ارتفاع أسعارها أم مستوى جودتها... الخ. فده كلها أسباب لابد أن تبحث لها عن إجابات واضحة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصنف :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	أحمد جويلي
رقم العدد :	٤١٥٣٨
تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٨/٢٨



مباشرة السوق الرئيسية للمنتجات المصرية نظرا لاقرب الباق، ووحدة اللغة والعادات واختلاف السكان من السلع، إلا أن الاحتفاظ بالواردات المصرية من الدول العربية في تزايد مستمر كما أن الصادرات المصرية في تزايد مستمر مما يعني زيادة العجز في الميزان التجاري بصورة عامة، ويزداد ذلك في زيادة القدرة التنافسية لمصر مع الدول العربية من خلال التنافسية في السلع المصرية وكذلك قيام العديد من المصانع الشراعية كما ياتي في الدول العربية التي تستورد منها مصر كمستوردات إنتاج.

تستلزم هذه الدراسة العلاقة بين التطورات الاقتصادية في العالم العربي والاقتصاد المصري والقدرة على تحقيق زيادة ملموسة في الصادرات المصرية من جميع أنواع السلع كالاقتصاد والوسيلة والمواهب، وكذلك الخدمات كالمصارف والتأمين في العالم العربي هناك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تهدف إلى إزالة جميع الرسوم الجمركية والقيود على التجارة البينية على السلع ذات الطبيعة العربية، ولقد كان غضون عشر سنوات بداية في أول يناير ١٩٩٨، وتشير الدراسة إلى التغيرات التي تكون الدول العربية

وإلى الجبال المصرية تشير الدراسة إلى أن الأمر لم يكن أكثر يسرا من حيث احتياج دول القارة من السلع الاستهلاكية المصرية وغير المصرية، لا سيما أن مصر حصلت على تقوية السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا، والتوسع في دول ذات السوق على أن التجارة المصرية مع بعض الدول الإفريقية كليب تشديد تستلزم ملاحظة، لكنه يظل الأمر مع احتياج مصر، ومما يوافق من فرص عملية تصدير الكثير من السلع المصرية ذات الجودة العالية والمحددة.

أثر الصادرات المصرية في الأسواق العربية والإفريقية

والإفريقية

بداية لابد من تأكيد الأهمية القصوى للقضية التصديرية، هذه الأهمية التي عبر عنها الرئيس المصري بشكل دقيق عندما قال: إن التصدير ضرورة لاستمرار الحياة والتطور الاقتصادي في مصر، وقد أسهمت الحكومات المتعاقبة والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية في التصدي للعمليات التصديرية، ومن الجدير بالذكر أن التصدير موضوع حديث في الفكر الاقتصادي المصري وأيضاً لدى العامة، ولم يحظ بهذا الاهتمام إلا منذ سنوات قليلة خاصة بعد الانتهاء من مسيرة الإصلاح الاقتصادي مرحلياً في عام ١٩٩٦.

لقد اعتاد المستثمرون المصريون على توجيه استثماراتهم لإنتاج المنتجات التي تحتاجها السوق المحلية، وأيضاً للتصدير واستثمار القوة العاملة وتوسع قطاع الصناعة تحت شعار: صنع في مصر، وسعت الشركات العالمية الكبرى والمتمدة الأجنبية خاصة بعد تحرير الاقتصاد المصري وإعطاء حوافز كبيرة للاستثمار إلى إنشاء فروع لها في مصر للاستحواذ على نصيبها من السوق المحلية وليس للتصدير، وساعد على ذلك ارتفاع الكثير من معدلات العمالة لإنتاج المصري. وفي الرغم من انتشار إنتاج هذه الشركات الآن في مصر وفقره فإن هذا الإنتاج لا يرقى طوله إلى السوق المحلية إلى النشر البعيد. ومما زالت الصادرات المصرية تعتمد على المبتورول وعلى الصادرات الخام الزراعية وبعض صادرات قطاع الأعمال العام.

هذه مقدمة أردت ذكرها قبل الدخول في تفاصيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأود في هذا الشأن أن أؤكد أن العمل العربي في المجال الاقتصادي يشهد بالدعم الكبير من السيد الرئيس محمد حسني مبارك، ولا شك أن هذا الدعم في الفترة المقبلة سيمتد إلى العمل الاقتصادي العربي المشترك في السبل للتحقق من أهداف المنطقة، وذلك من خلال تفعيل اتفاقية تسير وتنمية التجارة الحرة بين الدول العربية والتي تم إبرازها عام ١٩٨١، ويهدف البرنامج الاقتصادي العربي إلى جمع الرسوم الجمركية والإعفاءات ذات الأثر المالي على السلع ذات الأهمية التجارية التي يتم تبادلها في إطار المنطقة بصورة تدريجية وبنسبة ٧٠٪ سنوياً ابتداء من ١٩٩٨/١/١، لتتأثر بذلك القيود غير الجمركية الأخرى الإدارية والتفديرية وغيرها، ولم تعتمد هيكل الرسوم الجمركية التي سيتم التخليص على أساسها.

ومن زاوية أخرى ذات الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية والوسيلة والمواهب الخام والتي تشكل ما يزيد على ٨٠٪ من حجم الواردات الكلية وذلك لتسهيل الوحدات الصناعية القائمة والمستجدة، بهدف إنتاج المزيد من السلع للمواصلة. ولم ينغس حجم هذه الواردات على الصادرات المصرية. إن الصناعة المصرية في مجملها تفقد القدرة التنافسية فالسلع المصرية مرتفعة التكاليف نتيجة انخفاض الإنتاجية والعمل وراس المال اللذين يحتاجان من ناحية، ومن ناحية أخرى تحميلها بتكاليف وضرائب فوق طاقتها. والأسئلة المطروحة لكل من أسئرها قطاع الخرز والنسيج، ويخرج الخياط الإنتاجية في هذا القطاع إلى خلف الفن الإنتاجي وعدم مواكبته لتكنولوجيا العصر من ناحية، ومن ناحية أخرى سيطرة الوحدات القزمية في الصناعة المصرية بالقياس بالأحجام العالمية لتلك الوحدات وعدم تنميتها بميزات التصديرية أو وفورات الحجم الكبير. وهذا ما يفسد الكثير من الأهمية على برنامج تحديث الصناعة المصرية التي تنفذ الآن وزارة الصناعة مع السوق الأوروبية.

د. أحمد جويلي

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد جويلى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم المجلد :	٤١٥٣٨
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٨/٢٨

وفد تسبعت هذه المنطقة جهودا مصرية مضنية خلال الأعوام الثلاثة الماضية لتشجيع الصادرات المصرية إليها. وقد ظهرت بوادر هذا التقدم خاصة في التجارة مع كينيا التي زادت صادراتها إليها بمقدار ٣٣٣ في عام ١٩٩٩ بالمقارنة بعام ١٩٩٨ بمليون جنيه عام ١٩٩٨ ارتفعت إلى ٢٩٠ مليون جنيه عام ١٩٩٩ كما زادت وارداتها من كينيا بمقدار ٢٤ في عام ١٩٩٩ بمليون جنيه في عام ١٩٩٨ ارتفعت إلى ٢٦٩ مليون جنيه في عام ١٩٩٩.

وتجدر الإشارة إلى أن عمدا لا يأس به من الدول في التوسع لم يتم حتى الآن بتخليص الجماعات نظرا لتفوقه السياسية مثل لنجولا والتفوق وتامبيا والبيرويا. ولما تم الحكومة في الفترة الماضية بوضع برنامج متكامل للتفويض بالصادرات السلعية المصرية، وأيضا صادرات الخدمات مثل القاولات ويستلزم الأمر قيام نظام جيد لتمويل الصادرات وأيضا لضمان مستطرها في جانب تسير النقل الجوي والمصري لهذه المنطقة.

وفي النهاية لا نؤكد أن قضية التخصيص هي قضية حتمية في المقام الأول فالحاج إلى جهود متواصلة في جميع الأولويات فالحاج إلى جهود اقتصادية للتعامل مع الأزمة، ولا شك أن هناك نقاطا ضعيفة في هذا الموضوع مثل صادرات مصر من الملابس الجاهزة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي يقوم بها مجموعة من خبراء رجال أعمال مصري وأهم علاقات بركات مستوردة أمريكية، ولا نقص تطوير هذا المجال إلا المصري وأربع سلاب تخصص الأمريكية على المستويات المصرية.

بالإضافة إلى أسود الكربون الذي أصبح من أهم صادرات السلع التكميلية، وهناك فرص كبيرة لتصدير الأدوية لإفريقيا ودول الكومنولث، وزيادة الصادرات من السلع الغذائية المصنعة والمجمدة والمنتجات الغنية والمصرية إلى أوروبا. هذه أمثلة تحتاج إلى دعم على قاعدة كبيرة في الاقتصاد المصري.

الواردات المصرية من السعودية تمثل ثلثي ٦٨.٤ الواردات المصرية من الدول العربية في عام ١٩٩٨. ووفقا للأرقام من الصادرات السعودية لمصر زادت من ١٤.٢ مليون في عام ١٩٩٨، حيث ارتفعت إلى ٢٣٨ مليون في عام ١٩٩٩. كما انخفضت الصادرات المصرية إلى السعودية بين نفس العامين بمقدار ٤٤ (٢٢٢ مليون عام ١٩٩٩ بالمقارنة بـ ٥٩٩ مليون جنيه عام ١٩٩٨).

وحدد التطورات تعني زيادة القدرة التنافسية لمصر في الدول العربية من القدرة التنافسية للسلع المصرية، فبالإضافة أن السعودية ودول الخليج بمقدار خاصة امتدت في السنوات الأخيرة بإنشاء العديد من المصانع المعتمدة على النقل والغاز خاصة في مجال الإسمنت والأسمنت والأكوابيوم والشمع والمواد والبصريات وغيرها. وتقوم الآن بتصديرها للعديد من الدول. ومن بينها مصر التي تستورد كميات - ٥ - من هذه السلع كمستلزمات إنتاج خاصة بالتعبئة.

وإذا ما شكا من فرد. في الدول العربية من حيث حجم وارداتها واتجاهه. تشير البيانات فإن هناك العديد من التحديات أمام مصر. فإضافة من التحديات. ورفع القدرة وحجم التكيف والارتفاع بالحدود وهذه شروط أساسية وضورية للتوسع في التصدير إلى الدول العربية. أما ما قد ذلك من سياسات تقوم بها مصر من حيث إنشاء الاتحادات أو شركات تمويل أو غير ذلك فهذا من قبيل المحسنات ولن يمس إلا صادرات محدودة. وعلى مصر جذب الاستثمارات الأجنبية لتخصيص الميزانية للتطوير وإعطاء الإهتمام اللازم لتخصيص الموارد البشرية خاصة في مجال الزراعة والتسويق الدولي وإثبات على ما اتخذته الحكومة في الماضي وليس شدة والبدء من نقطة الصفر.

وتسبب، الأسواق الأفريقية وإذا أمكننا إلى أفريقيا فإن قيمة وارداتها السعودية بلغت نحو ١٢٠ مليار دولار أمريكي تمثل ٢.٣٨ من جملة الواردات السلعية العالمية في عام ١٩٩٧، كما صيرت في العام نفسه ما قيمته ١٦٦ مليار دولار تمثل ٢.٣٨ من الصادرات السلعية العالمية.

وتعتمد أفريقيا بمقدار أساسية المواد الأولية سواء معدنية أو زراعية. كما تقوم باستيراد السلع الصناعية والغذائية. ولا تمثل الصادرات المصرية إلى أفريقيا (باستثناء الدول العربية في شمال أفريقيا) إلا ٢.٢٪ من حجم الواردات الأفريقية. ولا شك أن المجال مع الدول الأفريقية قد يكون أكثر يسرا من حيث دفع احتياجات دول القارة من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة. وقد صير مصر أخيرا على عضوية السوق المشتركة لدول جنوب وشرق إفريقيا (الكوميسا) والتي تعطي إعفاءات جمركية وصلت إلى ٩٠ في عام ١٩٩٩ ومن المتفق أن إزالة التعريفات الجمركية كاملة في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠ والسوق تتكون من ٢١ دولة تضم سكان يبلغ ٣٨٠ مليون نسمة وحجم تجارة يبلغ نحو ١٢ مليار دولار.

الواردات المصرية من الدول العربية بالآلاف جنيه		الواردات المصرية من الدول العربية بالآلاف جنيه	
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٨
٣٢٦٨٠٠	٣٠٤٥٠٨	٣٨٢٤٩٠	١٨٩٢٠٢
٣٩٢٢٢٢٣			

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	مسعد نوار
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٢٦
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/٦

بعد فقدان الأسواق التقليدية الصادرات المصرية .. هل توقف نموها عند حاجز الـ 4 مليارات سنوياً

تحقيق - مسعد نوار:

توقف نمو حركة الصادرات المصرية عند 4 مليارات دولار سنوياً وبهذا الصادرات المصرية في تقابل بعض الأسواق التقليدية مثل دول الاتحاد السوفيتي السابق.

وأرجع علماء الاقتصاد والنشوء التراجع الكبير في إرث الصادرات المصرية إلى اتجاه الحكومة إلى تحرير التجارة قبل اتخاذ الاستعدادات السكانية التي تشمل ضوابط ونظم لحماية السوق والمصنعة الوطنية.

والفقد الخبراء غياب السياسات الخاصة بتدعيم الصادرات الخاصة بفرض التصدير وتقلص الحكومة في إرد على مخالفات ومعاملة الدول الأخرى ضد المنتجات المصرية في الداخل والخارج.

مسئولية البنك الدولي

في البداية أرجع الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق انخفاض الصادرات المصرية إلى البنك الدولي رصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية التي دفعت الحكومة المصرية إلى تطبيق سياسات اقتصادية رشيقة ولكنها غير نكية لأنها أغلقت وخرجت سياسات تنمية صناعية بفرض التصدير لشل الطاقات العاملة وإيجاد فرص عمل بالإنفاق إلى تطبيق سياسات نظرية وغير عملية وتحرير التجارة الخارجية قبل الاستعداد ووضع الضوابط والنظم لحماية السوق والمصنعات المحلية. ودعم مواءمة العلاقات وممارسات الدول الأخرى المالية وزيادة الأعباء بمعدلات سريعة على المصنعات المحلية بالإضافة إلى عدم قدرة المصنعة المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية.

ويرى د. مصطفى السعيد أنه على الرغم أن بعض المصنعات عاقت مشاكل ارتفاع التكلفة الاستثمارية ونجحت في التحكم في تكاليف الإنتاج إلا أنها حققت نجاحاً متواضعاً في التصدير خاصة تلك التي ابتذلت المصنعات التقليدية باستخدام خامات مستوردة رخيصة ومهودة عالية لكن الوقت نفسه خسرت المصناعات المصرية سوقها التقليدية إلى الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا الذي توجهت للاستيراد من دول شرق آسيا وغيرها لانخفاض الأسعار بها.

تفسير آخر

زيادة الأعباء على المنتجين وتحرير التجارة غير المحسوب أهم الأسباب

منافسة مدمرة

ويشير إلى أن التصدير هو الحل الحقيقي وفرعيد لضمان مسار الاقتصاد والاجتماعي لأن الطاقات المصرية تزيد في بعض الأحيان على إضمار حاجة السوق المصري. وإذا قلنا أنها المنتجات الأجنبية بعد تحرير التجارة الخارجية والاتجاه نحو تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات فإن المنافسة على السوق المحلية والقوة الشرائية المحدودة للمستهلك ستكون آثارها مدمرة.

ويضيف أن الحكومة لن تستطيع حماية مصانع غير رشيقة أو تساعد على امتلاك السوق المحلي على حساب المستهلك ولن تستطيع توفير إمداد التيار المالي لتحرير التجارة الخارجية من خلال الاتفاقيات الدولية مثل الجات وغيرها. مشيراً إلى أن تصدير المنتجات الصناعية يتطلب أن تكون هذه الصناعة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث السعر والالتزام بالمواعيد والجودة والتفوق عليها وإن ظم هذه المصناعات بالميزات التفضيلية لعدد والدول الأخرى المنافسة من حيث الاتفاقيات بين الدول والمنتجات الترتبة فيها لتعديم الدعم المحلي والتوافر لمنتجاتها في هذه السوق ومستوى الأسعار التي يجب أن تستهدف.

تشيط الصادرات

أما الدكتور كمال أبو سريع استاذ القانون التجاري ومعيد حقوق الزقازيق فيطالب الحكومة بوضع سياسات ربحية لتشجيع المصناعات التصديرية وتشجيع الاستثمار في هذا النشاط ورفع الأعباء الوجمية عنه ودعمه في مراحلها الأولى وحماية من سياسات الانكماش الاقتصادي.

ويحدد د. كمال أبو سريع المنافع المناسبة المطلوب تعظيم الصادرات. بأنه يجب أن يشتمل على سعر صرف مناسب لعملية الترة في الظروف الطبيعية وسياسات اقتصادية وتخفيفية لنشاط المصناعات التصديرية ويوجد نظام لرد الأعباء من رسوم جمركية على الصادرات وكفاءة عالية للنظم والإجراءات لنشاط التصنيع والتصدير ومصادر تمويل مناسبة.

كما شدد على أهمية دعم كلمة النظام المصري ونظام تأمين على حمولة الصادرات ودعم الأجهزة السامسية لجهود التصدير في الداخل والخارج وتنمية الموارد البشرية لولاءه باحتياجات المصناعات التصديرية وتوابع وسائل نقل وإيضاح المنافسة والتكلمة بأسواق جديدة.

فتح أسواق جديدة

ويشير د. أبو سريع إلى ضرورة أن تركز الصادرات المصرية على أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا لأنها أسواق ضخمة وحجم المعاملات مع المستورد واحد كبير مما يسمح بتشغيل الطاقات الكبيرة لتزويد في مصدر يزيد من فرص التعاون الفني وتربية. يمان وهذا ينطبق على المصناعات

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : مسعد نوار

رقم العدد : ٢٩٢٦

تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٩/٦

النسيجية والجلدية والاتك والمنتجات الزراعية.. أما أسواق الدول العربية والأفريقية فإن لمصر فيها فرصة للتصدير لكن بدرجة أقل لأنها ليست لديها قيود استيرادية مع الدول المنافسة كما أن حجمها صغير ومتشرد ووسائل النقل إليها غير منظمة ومكلفة لكن هناك بعض السلع المصرية التي قد يكون لها ميزة نسبية في هذه الأسواق مثل المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والأدوية.. أما أسواق آسيا فالحظ أنها دول نامية تنافس معنا في الأسواق العالمية معاصرا الصين واليابان كما أن دول أمريكا الجنوبية تنافسنا في الظروف التي نمر بها مصر فهي تحاول المنافسة لكن نظرا لارتفاعها الجغرافي وارتفاع مستوى الأجور فإن منافستها ضعيفة.

ويشدد على أن السوق الأساسي الذي يجب أن يتجه إليه المنتج للمصري هو أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لأنه سوق كبير للغاية وأر استقطاعات الصناعة المصرية إن توكل نفسها بحيث تصعب المصدر الرئيسي له لتضاعف الصادرات المصرية وبحققت مئات المليارات ولصالح المصانع المصرية بملفاتها الكاملة ولما كان هناك شباب يفهم عمل ولا كانت هناك قيود اقتصادية أو لاجتماعية أو سياسية في الخارج أي التدخل.

الصادرات الزراعية

ومن جانبها أشار الدكتور بآمر عظم الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى ضرورة الاهتمام بتصدير الخضراوات والفواكه الطازجة إلى الأسواق الأوروبية لأن الأوروبيين يفضلون الفواكه والخضراوات الطازجة من ناحية ولأننا استغلنا اغراضنا من المنتجات الزراعية الأخرى إلى حد كبير موضعا أن مصر في حاجة إلى جهاز يستطيع جني مفاصل الفواكه والخضراوات وتعبئتها وتغليفها بشكل جيد ووسائل نقل سريعة واستقبالها في موانئ الوصول وتخليص الإجراءات بسرعة لتصل إلى الأسواق الأوروبية طازجة. وطلب بتوعية المزارع المصري بأهمية عدم استخدام الأسمدة الكيماوية في هذه المنتجات لأن حجم الاقبال على الخضراوات والفواكه التي تستخدم الأسمدة الطبيعية اضعاف تلك التي تستخدم الأسمدة الكيماوية كما أنها تباع بأسعار مرتفعة جدا موضعا أن الأوروبيين يفضلون على بعض أنواع الأسمدة الجيدة لسي البيئة المصرية وبالتالي يمكن أن تصدر هذه الأنواع ويكون لها ميزة تنافسية في الأسواق الأوروبية.

ألبان دهمياط..

ويؤكد أن المنتجات الصناعية وخاصة الصناعات التحويلية كلما زاد انتاجها وبمواصفات مطابقة للأسواق الخارجية ولأوراق المستهلكين فإن ذلك يساعد على زيادة الصادرات.. مشير إلى وجود بعض المنتجات التي تمزجت مصر بتصديرها مثل مذحات الألبان والجلود والاتك ادرجة أن بعض منتجات.. ألبان التي تصدر إلى مصر الآن من مولندا وغيرها تصل اسم دهمياط وغيرها من المدن المصرية التي مراد ناء المنتجات.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	عواطف سالم
رقم العدد :	٢٩٣٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

يحل مشاكل تجار الجلود ويخلق مصانع المنتجات الجلدية

التصدير «يهدد» الصناعة

الوطنية!

■ عواطف سالم ■

ازمة كبيرة يواجهها حاليا سوق الجلود المذبذبة وكذلك المصناعات الجلدية لارتفاع أسعار الجلود الخام بمعدلات كبيرة. كان السبب في «اجواء» اصحاب المصانع إلى التصدير لحل مشاكل تركزود وزيادة السيولة. «هو ما أدى إلى تهدد» صناعات لمصرية قلبي تتجاوز استثماراتها 3 مليارات جنيه. «...»

اصحاب المصانع يؤكدون أنهم مضطرون للتصدير ويقولون إن ذلك يؤثر على احتياجات المصانع المحلية ويهدمونها بأنها أحد أسباب تدهور المصانع. واصحاب المصانع في الجانب الآخر يؤكدون أن ذلك يضرب الصناعة الوطنية في مقتل ويقولون: «لست ضد التصدير ولكن أسعارها لنا باسئراء الجلود من الخارج بدون أي رسوم».

الازمة ناقشها اتحاد المصناعات المصرية والاجتماعات مستمرة لحلها ونشرتها بتفاصيلها في هذه السطور.

يتسائل مدورح ثابث مكي رئيس غرفة صناعة الجلود باتحاد المصناعات ورئيس المجلس العلمي للمنتجات الجلدية لمن لا تدري.. هل التصدير.. أم لا تصدير ولا تدري.. هل فرضي.. هل فرضي من يفرضون سيطرتهم على سوق الجلود واسعاره لتحقيق مصالحهم الخاصة..؟ هل تترك المخزون المراكب من الجلود يتضاعف داخل المصانع مما يؤدي إلى تضاعف وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك.. أم تفرضي زيادة فترة السماح للمصانع قلبي لاتخاذ من الجلود ألا بعد سنتين أو ثلاث.. وهناك الكثير منها لا يلي بالتزاماته ولا يفيها؟

ويؤكد مدورح ثابث أنه لا يتم التصدير إلا بالتسليم للفنان فقط وهناك من الاتاج ما يكفي السوق المحلي ويذهب خمسة في كل الركود الذي يعاني منه اصحاب المصانع والمطبخين.

ويؤكد للتصديق ويقول: «لانا» ويؤكد اصحاب المصانع من تصدير الجلود؟

ويجيب: لا يتجاوز حجم التصدير من 10 إلى 15٪ من كمية الجلود المتاحة ولا يتجاوز 20٪. ويوضح أن حجم الاتاج في مصر يتراوح بين 100 إلى 120 مليون قدم مربع، والمصدر من لا يتجاوز 20 مليون قدم مربعها تصل إلى 60 مليون جنيه وهو رقم زعيف جدا في حجم يبرز صناعة الجلود والمصانع.

ويقول أن حجم الاتاج السنوي للمصنع يتردد - ما بين 500 إلى

من مابين ثلاثة في الجلود البعيدة من المصانع ولا يسمدون المصانع متوقفا.. وصلت المصانع الثلاثين ويصاحب اصحاب المصانع الذين إلى اشارة السلاسل للتزود من الفخ.

وكره ان ارتفاع اسعار الجلود يرجع إلى انخفاض حجم الجلود وارتفاع حجم الثروة الحيوانية بالإشارة إلى التصدير.

لماذا هذه التصدير

وعلى الطرف الآخر يوضح المهندس مصطفى سلامة حمزة رئيس غرفة صناعة الجلود ورئيس المجلس العلمي لصناعة الجلود أن ازمة المصناعات الجلدية ترجع إلى

ويشير إلى طائفة خطيرة في سوق المصناعات الجلدية الآن وتمثل في استغناء عدد من اصحاب المصانع من فقرة السماح قلبي تمتد

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عواطف سالم
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٣٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

زيارة الطب على الجلد المصرى لوجود خطر على استخدام الجلود للتجنية من الهند والصين خاصة فى امريكا وكندا. وتمدد مصر من الدول التى تتمتع بانتاج جلود غنام جيدة وهو مثل الفطن المصرى الخام يلمسونه الفشار ليصنع ثم يعود مرة اخرى باسعار تنافسية.

ويقول انه بعد فتح باب التصدير وخلال عام تقريبا تضاغت الاسعار حيث لم يكن سعر الجلد فى أكتوبر 99 يتجاوز 80 جنيهًا وصل حاليا إلى 150 جنيهًا. ويؤكد للمهندس سلامة حمزة ان استمرار تصدير الجلود الغنام سيؤدى إلى غلق المصانع وشريد الوف العمال حيث تعاني اسواق الجلود والبالغة من أزمة كبيرة بسبب السيولة والركود وارتفاع الاسعار وكذلك زيادة نسبة المستورادات صناعة الجلود وتكب كاصحاب مصانع تغل الدولة خاصة وأن للاداء رقم 20 لاتفاقية التجارة تبيع فى حالة تهديد صناعة إما أن امع تصدير الخام أو احد من الاستيراد واضع الضوابط ولايد من ايجاد حل لعلاج هذه الأزمة الشديدة.

يوم مدموم

ويقول محمد حنتر سلامة - صاحب مذبحة إنا - بما للسوق على لينا الفشل لانه يوار نسبة ربح مضمولة. ولكن هناك أزمة خطيرة فى السوق الان وهو اننا كمداريح لشترى الجلود من المديح نقلا مع العلم ان اسعار الجلود من هذا الموقع ترتفع اسعارها ايضا ثم تاتي المذبحة ونقوم بالبيع فى حالة نستورد موادها من الخارج ثم يتراكم المخزون لدينا ولايشترى اصحاب المصانع سوى بالاجل الطويل على فترات قد تمتد عامين الى ثلاثة وهناك ملايين كثيرة تضيق على اصحاب المديح رغم انهم يمولون عملهم بقروض بنكية ومن هنا كان الحل الوحيد أمامنا هو اللجوء إلى التصدير.

مهدود مكي : «التحدى» وشكوى المصانع لامحل لها مصطفى حمزة : استحوأنا باستيراد الجلود بدون رسوم

مهدود مكي : شكوى المصانع لا محله لها
مصطفى حمزة : استحوأنا باستيراد الجلود بدون رسوم

أن حجم الجلود الطبيعية غير كبيرة لتغطية السوق المحلي ويتم تصدير جزء منه ، وأفسر إلى أن السوق شهد مؤخرا ارتفاعا فى اسعار الجلود إلى المصنع تقريبا مما أدى إلى زيادة تكاليف المصنوعات الجلدية وهو يقلل من الوضخ التنافسي فى مواجهة المنتجات المستوردة حيث للمصنع ومنخفضة التكاليف يتسوق الطبى وكذلك انخفاض القدرة التنافسية فى الاسواق الخارجية.

ويؤكد أنه لا أحد شد التصدير ولكن بضوابط معينة. فما يحدث هو أن يأتي المستورد الجلود الخام ويلتصق قبل الوجود منها ويترده المصانع المصرية الانواع التى فيها

استغلال الجلد المصرى

يعاير للمهندس مصطفى حمزة ان لسياب الأزمة ايضا لكن فى

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع التجارة
المصدر : الأهرام
اسم كاتب المقال : محمد السيد سليم
رقم العدد : ٤١٥٧٣
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/١٠/٢

الحقيقة فيما قاله محاضير معهد عن الصادرات المصرية

حينما وصفت مجلة العالم في عددها الصادر في شهر أغسطس من العام الماضي، أهراماً : "به أسبوعية في القرن العشرين كان محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا أحد هذه المنشورات، نظراً لعمق التحليل الاقتصادي والسياسي التي اشغلتها على المجتمع الماليزي الذي هو إلى أن يصطف كأحد القوتين الاسيوية زادت شهرة محاضير محمد عندما اجتاحت أسواق الأزمة المالية الشهيرة سنة ١٩٩٧، وكان ذلك إلهاماً إلى أنه رفض الخضوع لمضغوط صندوق النقد الدولي لتوقيع اتفاقية معه لتخصيم ماليزيا بموجبها تحت وصاية الصندوق، بكل ما يترتب ذلك من آثار كما حدث في إندونيسيا، وتضاعفت تلك الشهرة حينما استطاع محاضير محمد أن يطلب على الأزمة الاقتصادية بإتباع منهج مستقل حائل على استقلالية القرار السياسي الماليزي، والبت أن الخضوع في المشرق والقوق، هو طريق محلول والمخاض، كذلك فإن محاضير محمد هو ممن يؤمنون بأهمية التعاون بين دول الجنوب لوجبة طيفاً لوى العولمة ولذلك فقد شارك في مؤتمري قمة الدول الخمس عشرة اللذين انعكسا في مصر في عامي ١٩٩٨، ٢٠٠٠، كما أنه أيضاً ممن يؤمن بأن يكون الإيجابي للإسلام في عملية التنمية ومن يفرضون على الانتماء غير المسلمين أن يقرروا أن العولمة في بعض جوانبها تطوّر على مشروع "استثماري على حد تعبيره".

والتي تحتلها ماليزيا، ومن ثم فإن حصّة أن مصر في رؤية محاضير محمد في مجرد مصدر للجمال في ماليزيا، غير نفي موضوع، فالقول أكد إقناعه باستيراد للتجهيزات الصناعية المصرية للتجارة في شامعها في المشرق وإشراق إلى تلك التجهيزات ضمن التزمّات لتنشيط العلاقات المصرية لوجبة لم يكفد وعبءاتهم سعيد باله. بل إن أصناف لوجبة دراسياً إلى القرار، ذكر فيه أن "المنتج رخيصاً، في مخرج الدكتور زكي شاملي بكافة الاقتصاد والقرى السياسية بهامة القرار.

د. محمد السيد سليم

عندما قدم محاضير محمد اقتراحه عن الصادرات المصرية، رأينا أن أن أمانة كانت دعماً لوجبة على ربح المحاضرين الغربيين أن عيبدللتهم سعيداً لما يرى محاضراً في المعاصرة، فكيف عرب أن العصب كان رخيصاً، وإن كانت أمانة التي تكلمها غير صحيحة لما هو الآن الشيء الجديد التي ربح على المحاضرين أن أمانة الكلمة كانت لتكسب أن نأمن المعاصرة والتي قام الركن بشترها باللغتين العربية والإنجليزية، بما في ذلك نفس الحصار الذي دار بين رئيس الوزراء والمكتنقين المصريين، وإن تكون موجبات في الأمانة على تصف للشعر السيكولوجي المحاضرين.

كذلك، فقد أتى الدكتور عيبدللتهم سعيد باللائمة على القائمين، لكونا استولتكم معكم الوقت في الحديث عن المرحلة بين الولايات المتحدة وماليزيا، والواقع أن هذا الموضوع غير في النقاش على الإطلاق، وإنما كان النقاش يدور حول استخلاص الدروس من التجربة الماليزية للخروج من الأزمة الاسيوية، وقد تضمنت تلك الاستراتيجية رخصاً لتأنيب الفروشة التي حائل صندوق النقد الدولي أن يفرطها، كما أقدام القائمة بربط محاضير محمد الدور الذي لعبه في بعض القوى الخارجية في اتمثال الأزمة وكيف استطاع أن يفتح من وصاية صندوق النقد الدولي ويحكم معجزة التنازل الاقتصادي ماليزيا، وأعتقد أنه من حق المكتنقين المصريين التنازل الاقتصادي روية فوجوه من نوعها للأزمة المالية الاسيوية، وبخاصة استخلاص الدروس من التجربة الماليزية لتأنيب كلاً من بعض الحكام كان من مهمهم الاستسلام في رؤية توماس إرومان الدولة، باعتبارها هي مصدر القوة البشرية واستهلاك جز. لويل من وفد لوجبة الإعلام لحرس على الرقعة.

أقد دار نقاش بين بين محاضير محمد والمكتنقين المصريين لكونهم معاً وأخلاف بعضهم معاً، ولكن في النهاية الرجل كان واضح الفروشة متسلحاً للتمسك المصرية على التصدير الصناعي والزراعي، كما أن الحصار الجبراطي يبرز الانتماء إلى كل جهات النشر، وبال ذلك الاستتار إلى لملومات قبل إصدار الأحكام.

وعلى أي حال، فقد انتشر مركز الدراسات الاسيوية بكافة الاقتصاد والقرى السياسية بهامة القرية لوجبة مشاركة محاضير محمد في مؤثر الدول الخمس عشرة في يونيو الماضي، ووجه له الدعوة لوجبة محاضرة أمام المكتنقين المصريين حول التجارة الماليزية في التنازل مع الأزمة الاقتصادية الاسيوية، ووافق الرجل مشكوراً، وألقى محاضرة حدد فيها المكتنقين المصريين رؤية لوجبة والأزمة المالية، ثم تطوّر في الإعلام المصري بشكل يمكن مدى أهميتها.

بعد مرور نحو ثلاثة أشهر على المحاضرة، تطرق القارىء لأول مرة الدكتور عيبدللتهم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاقتصادية بالأهرام، في صوره للتطور الاقتصادي والقرى السياسية، وهو أسى بشكر عليه أشكره وأشكره بالقرى، إلا أنه وضع على أسان محاضير محمد كلاً من بقاءه بقاءه، لا يمكن أن تشويهه ماليزيا من مصر، كما أنه ألقى في منشوراته عن التنازل للمصريين جدار دراسياً لا أسس له، وعلى خلفية ما قبل من تمس إلى محاضير محمد حديثاً، وخلاصة أن رئيس الوزراء الماليزي حينما سئل عن العلاقات الاقتصادية بين مصر وماليزيا، فإنه أشار إلى أن ماليزيا تشتهر بالجمال من إسرائيل، وربما يمكن استراة من مصر، ولكن ذلك هو الاقتراح للسيد الجوده الذي جاء على والى الرجل، كما قال الكاتب، وإن كانت قد وجدت الصورة إلى رئيس وزراء ماليزيا، وقمت بإدارة النقاش في حضور الدكتور سليم شاد، مدير التعليم المالي والدولة لوجبة قاضي، والدكتور نجيب الهلالي جوده رئيس جامعة القاهرة ونخباً من المكتنقين المصريين، فإحدى قد يحدث لا تكفه د. عيبدللتهم سعيد، وعدت إلى تسجيل الفيديو الذي قام به للركن المعاصرة، فوجدت أن رئيس الوزراء قال ما نصه:

مصر حريصون على أن تشترى أكثر من مصر، وما علينا أن نقفه من أن نحدد ما يمكن أن تشترى، وهو ما يساعد على ألا يكون الميزان التجاري شديد العالجاب لاجتماع، وأعتقد أننا أعتيادات من الخارج، فمن السخيرة الأفقية ونكتي من إسرائيل، ونحن نشك أن في كسرها، فالوجه المصرية وقبيل وأيضاً التجهيزات الخمس عشرة، وقد دعيت إلى معرض مشترى مصرية لوجبة روياد معاً لوجبة، يمكن شراكوا وسود لوجبة أن تزداد روياداً من مصرين محاضير محمد في أبريل في مصر حريصون على مصر الجوده، وإنما ليس محاضير للتنازل الصناعية، ولم يكن الاقتراح الجوده الذي أتى به هو استيراد الجوده المصرية وقد زار معرض التنازل لصناعة المصرية التي تدعى على علمه لوجبة ١٥، يوجد باستيراد بعض التجهيزات الصناعية التي شامعها.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة
المصدر :	العام البروم
اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
رقم العدد :	٢٩٥٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٢

المزايا النسبية والموقع الجغرافي أبرز العوامل المساعدة

كيف تتحول مصر إلى مركز إقليمي للتجارة والاستثمار؟

مما يجعل مصر من أكثر الأسواق الصاعدة في سماء الطموحات وكان حجم السوق المحلي في العام الماضي قد بلغ 302 مليار دولار وفي مصر 300 مليون دولار.. وتدل أن مصر حققت طفرة في التحسين مما جعلنا أبرز الأسواق التي تنمو العالم تجاريا في هذا المجال فطيرا إلى أن سيتم تصنيع برمجيات وخدمات مالية من خلال الخبرة المتخصصة هذا العام بقيمة 10 ملايين جنيه وأن الهدف التصديري خلال العام المقبل يبلغ 20 مليون جنيه.

إمكانيات غير مستغلة

وإذا لم توجد إمكانيات ضخمة وبغير مستغلة في مصر لتصنيع الحطب البرمجيات وفي الأزياء التي يجب التركيز عليها في صناعة تكنولوجيا الطائرات والتصاميم باستخدامها من تجليات الفكرة الواعدة التي يجب أن تهتم مصر بها في تركيز العمل في التقدم السريع بهذا المجال.. وأوضح أن الاقتصاد المصري يتأثر حاليا مع التغيرات العالمية ويتأثر بها ويؤثر فيها ومن لذلك أن هناك حقائق لا يمكن التغافل عنها وهي قوة الطموحات وأصبح للاستثمار أن يملك المعرفة وصناعة استثمارها.. وأشار إلى أن النهضة الاقتصادية وحياة الشخصية جعلت رجال الأعمال يركبون أهمية نظم المعلومات حيث أنها تساهم في الاقتصاد العالمي وتوفر لها القدرة على الإطلاع على أحدث التطورات في كل المجالات مما يزيد من دورهم الاقتصادي عن طريق تكامل الخدمات.

تكتلات قوية

وأكد أن مواجهة المنافسة العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة لا تتنج إلا من خلال تكتلات قوية سواء كان ذلك بدعم شركات قائمة وتطورها أو تكوين

مازال أمامه الكثير في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبية والمشاركة بقوة في التجارة الدولية.

شروط الاندماج

وأشار إلى أنه لتحقيق سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي يجب الإسراع بإصلاح مشكلة الخلل في الموازن التجارية مع مختلف دول العالم خاصة الدول الكبرى من خلال فتح أسواق جديدة والترويج والترويج الجيد للسلع المصرية.. كما طالب وبخروج من طلاق تصنيع السلع الخام والانتاج إلى التوسع في تصدير السلع الصناعية مع الترويج بمنتجات الأموال الدولية لاستثمارها في مصر.. وأشار إلى أنه بدون تهيئة المناخ للاستثمارات الأجنبية برونس أسواق دولية والتسويق الجيد واستغلال الفرص التصديرية يمكن أن يهبط دور الاقتصاد المصري ويصبح عروجهيا لا مكان له في خريطة الاقتصاد العالمي.. وأوضح أن التصديق هو الضمانة القوية لعدم وقوع أية أزمات اقتصادية مستحيلة كما يشهد المشاركة الفعالة في التجارة والاقتصاد الدولي.

مجالات التطور

ومن جانبه أكد المهندس محمد خليل رئيس شركة الرابطة القبطية للتكنولوجيا أن مصر تعيش بنظير ثالثة نحو التنمية القومية والتقدم الاقتصادي على الساحة الدولية من خلال توفير حلول وتحتاج إلى جهود تقوية متواصلة ومثقلة للاندماج أكثر في الاقتصاد الدولي مشيراً إلى تفوق مصر في بعض المجالات التي يجب أن تستغل بشكل أفضل.. وأوضح أن مصر تعد بافضل من أي دول الشرق الأوسط في العديد من المجالات لصالح صناعة الكمبيوتر حيث يصل معدل النمو السنوي إلى 40% وهو ما يعد أعلى المعدلات العالمية.

وأشار إلى أن معدل نمو سوق تكنولوجيا المعلومات في العام 2016

وأشار إلى أن مصر تمتلك إمكانيات خدمات الاتصالات المتقدمة وتوفر لها طرق النقل والمواصلات كما ترتبط بعلاقات طيبة مع جيرانها.. وأكد على ضرورة الاستفادة من الخبرات الأمريكية في التنمية مشياً إلى الدور المهم للشعائر بين رجال الأعمال من الجانبين في إطار تنمية العلاقات المصرية الأمريكية.

مرحلة مهمة

أما رجل الأعمال إبراهيم أبو عبيدة فأشار إلى أن مصر تعيش مرحلة حاسمة عالمية خطيرة وهي المرحلة التي تؤول فيها الانفتاح والتكثيف الشديد وطلب القطاع الخاص والحكومة بأن يبدأ العمل بالجهود لتحقيق التنمية وتوجيه القطاع للجهود الاستثمارية العالمية حتى لا تتفلت عن التطورات الدولية.. وأكد أن هناك جهوداً مخططة وحادة من قبل تطوير أداء الاقتصاد المصري وسرعة التحول إلى أن مصر قطعت مسجورا طويلا منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث تم تحريك المسجلين من المشكلات والأعطالات الهيكلية وتنخفض معدلات التشغيل وتنامت معدلات التصنيع.. وأضاف أنه بالرغم من أن مصر أدت الاقتصاد المصري إلا أنه

كتب - اسامة سليمان :

كشف أصحاب رسمية من كبرى تصدير مصر من حركة التجارة والاستثمار العالمي ليصل إلى حوالي 20,017 ألف رقم من الموقع للميزر والعديد من الميزات النسبية للفترة.. وأشار من التحسين النسبي الذي بدأ في الظهور على تصدير مصر في حركة التجارة العالمية والاستثمارات الدولية إلا أن عدداً من الاقتصاديين ورجال الأعمال أكدوا على ضرورة استعادة مصر في موقعها الجغرافي للميزر لتتحول إلى مركز للتعليق للتجارة والاستثمار العالمي.

وحد الخبراء طرس أن يكون للاقتصاد المصري دورا فاعلا في مجريات الاقتصاد الدولي من خلال مشاركة واسعة في حركة التجارة والاستثمار العالميتين يمكن أن تكون لها إمكانات في المستقبل للاستثمارات العالمية في الدولتين من الاقتصاد العالمي ولابد أن تسرع الدول الثمانية بصفة خاصة للاندماج في الاقتصاد الدولي.

المؤهلات المطلوبة

في البداية أكد محمد منصور رئيس الفرقة -جارية الأمريكية بالقاهرة أن مصر مؤهلة لتكون مركزا للتجارة العالمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا مشياً إلى ضرورة الاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية مصر خاصة موقعها الفريد.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٥٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/١٢

شركات صلافة بمكتبة ترقيم
الامتيازات المالية والبشرية والموئل
للتنظيمي الصادر على السادة ويذكر
يمكن الصدور في المناقشة الدولية.

تفعيل التفاعلات الإقليمية

ومن جانب ذلك عازر فرج عضو
مجلس إدارة غرفة الاسواق العربية
قتنحية والعمالة في مصر تسمى
لعمية خلصة التطوير وتعمل التكتلات
الاقليمية بين الدول القارية ومنها
مجموعة الـ 15 وتضم الكويت
وتسمى لتطور مساهمتها فيها وهذا
التحريك تحريك سليم نحو تأكيد دور
الدول القارية في الاقتصاد الدولي
وتعزيز مساهمتها فيه. وأوضح ان
الاستثمار الاجنبي بدأ يتجه بشدة
الى اقتصاد المصري وهو ما جعل
شركات عالمية تفتي للعمل في السوق
المصري وانسلف ان ذلك خطوة
مستوية نحو جذب الاستثمارات
وإنما هي خطوة التتبع في مصر تأمل
الزيد لأن المشاركة المصرية في
التجارة الدولية والاستثمار مزايا
محدودة بالرغم من الجهود الهائلة
التي بذلت مؤخرا في مجال التنمية
وتوسيع مظلة القطاع الخاص.
ودعا إلى مزيد من الاهتمام بتفعيل
وتطوير التكتلات الاقليمية التي تنتمي
اليها مصر والاعتماد بشكل خاص
بالقضية التصدير باعتبارها البوابة
الحيوية لتحقيق اتحاد دولي
والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية
ودعم وتقوية التكتلات الاقليمية التي
تضم دول القارية وتجعلها قادرة
على مواجهة التكتلات التي تضم
دول الكبرى.

ولكن ان مصر لديها امكانيات
هائلة خامسة في مجال الانتاج
والتصدير كما انها نجحت في جذب
رؤوس أموال اجنبية ضخمة في الفترة
الاحيرة للعمل بها وبالتالي ليس على
طريق للمشاركة في حركة التجارة
والاستثمار العالمي.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الحادى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٧١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٩

التصدير قضية مصير

[illegible]

وقد حادى السوق المحلية في السبعينات إلى تسريح العرب لولا لايه : الاستيعاب، لتفكيك، للفتح لتأمين احتلالها - التي كان ضروريا في ذلك الوقت ايضا ان تلتحق حلقة الاستثناء عن الولايات المتحدة هي سياسة امن الزوارات وبهذا القرار السياسي القوي اصمتت نسبة 94٪ ما تم تسريح ضابطيه مرهوجا الى الخطوط الجوية والاسباب استمرت في التوسع لفترة كبيرة بعد انتهاء عهد المهرجيات و مرحة العرب والتي كان كائد عليه ان يملأها من الخريجين الذين كادت عليه ان يملأها من

[illegible]

رغم أن 1974 لم يبقَ سوى 100 شخص من المتمردين الشيوعيين في العالم كله، إلا أن الحركات القومية والوطنية في آسيا وأفريقيا كانت تحول العالم كله لاحتفالات من القومية والتضامن الدولية في مهم جدا وله ضرورياته على اقتصادياتها - وأن التجارب التجارية من الضرورية لإنشائها مكونة أساسيا لجعل الاندماج الاقتصادي في أي بلد وأصبحت للحرب الآن في العالم كله هي حرب التضامنية وتوسيعها ومستمرة والبقاء فيها للفكر والتطور للاستمرار.

[illegible]

رئيس لجنة الشؤون الخارجية باتحاد القاولين المصري

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	خلاف محفوظ
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٧٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

منطقة التجارة الحرة

مع الكوميسا تدخل حيز التنفيذ

في الشهر الحالي تمخّل التجارة المصرية مع الدول الأفريقية طريقاً جديداً فشهركتوبر الحالي هو التاريخ المحدد لدخول منطقة التجارة الحرة مع دول الكوميسا حيز التنفيذ وهو "امر الذي يحفز مجرى جديداً للمصادرات المصرية ويمكن من خلاله ان تصب المنتجات المحلية في اسواق افريقيا.. «العالم اليوم» سالت الخبراء ورجال الأعمال عن كيفية الاستفادة من هذه المنطقة الحرة.

□ تحقيق - خلاف محفوظ:

في البداية يؤكد المهندس مصطفى السيد رئيس قطاع نقطة التجارة الدولية ان اهم اهداف تجمع الكوميسا هو ايجاد الظروف المناسبة للاستثمار وتمهين مجالات النمو الاقتصادي بالدول الاعضاء والعمل على ازالة الحواجز امام نمو التجارة والاستثمارات بين هذه الدول والمضام على المعوقات الادارية وإفساح المجال لنمو المنافسة الحرة وإنشاء منطقة التجارة الحرة التي تبدأ دخول حيز التنفيذ الشهر القادم نوفمبر 2000 كما تهدف لتحقيق التكامل والتعاون في العديد من المجالات الأخرى وتم إنشاء العديد من الأجهزة لتحقيق هذه الأهداف ويضيف انه سوف يتم نهاية الشهر الجاري ازالة التعريفات الجمركية والرسوم الأخرى لتصل إلى الصفر بعد ان كانت تخفض 10٪ كل عام كما سيتم ازالة الحواجز الجمركية المفروضة على تجارة السلع بين الدول الاعضاء بشرط خضوعها لقواعد المنشأ التي حددتها المنظمة.

قاعدة

انطلاق جديدة

للمصادرات المصرية

م. مصطفى السيد: أحمد شيحة: عزيز بشري: د. نهال أبو القاسم: عزيز بشري: قريماً.. تطوير نموذج تعريف جمركية الإفراج الجمركي موحدة للدول لتلافي مشكلات الأعضاء الفحص قبل الشحن

إشياء فاعلية
ببساطة داخل
الغرفة التجارية
للاستفادة
من السوق
الجديد

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	خالد محفوظ
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم المجلد :	٢٩٧٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

تصفية الواردات

وأضاف أنه يتم الآن إنشاء خطة للتعريف الجمركية الخارجية موحدة لدول الكوميسا حيث سيتم تصنيف واردات الكوميسا إلى أربعة أقسام الأولى الاستثمارية ونسبة ضريبيتها صفر والثانية الوسيطة نسبة ضريبيتها 15٪ والثالثة المواد الخام وتكون نسبة ضريبيتها 5٪ والرابعة كاملة المصنع ونسبة ضريبيتها 30٪. وأكد السعيد أن التنازل التجاري بين مصر والكوميسا حدثت به طريقة كبيرة في حجم التجارة البينية حيث وصل إلى 2,7 مليار دولار حتى عام 97 مقابل 932 مليون دولار عام 85 منطقة بذلك معدل نمو سنوي يصل إلى 12٪ وهو يمثل زيادة 5٪ عن متوسط معدل نمو تجارتها مع العالم الخارجي. وأضاف أن صادرات مصر إلى دول المجموعة في العام المالي الماضي 99 بلغت حوالي 38,57 مليون دولار في مقابل 32,30 مليون دولار عام 95 بينما بلغت الواردات حوالي 142,50 مليون دولار في عام 99 بينما كانت عام 1995 حوالي 141,11 مليون دولار في حين بلغت صادرات مصر في النصف الأول من 2000 ما يقرب من 23,73 مليون دولار في حين وصلت الواردات بحوالي 12 مليون دولار من دول المجموعة وكان في مقدمة الدول التي تعاملت معها مصر هي السودان وكينيا حيث تم التصدير للسودان بحوالي 10,04 مليون دولار في النصف الأول من 2000 وتم الاستيراد بحوالي 35,58

مليون دولار وبلغت جملة الواردات من كينيا حوالي 62,58 مليون دولار في نفس الفترة وصلت الصادرات إلى 6,99 مليون دولار خلال النصف الأول من العام الحالي.

استثمارات

ويؤكد الدكتور أحمد شيمعة رجل الأعمال أن ما تجزته دول المجموعة حتى الآن من الاتفاقيات على تنفيذ تمهيدية خارجية لدول قبضع الدول حتى الآن خفضت 70٪/60٪/80٪ أما دولة تانزانيا فقد انسحبت في الشهر قبل الماضي جزئيا لفترة مدتها 3 سنوات نظرا لظروفها الاقتصادية السيئة السياسية والصحية في اقتصادها لا يتحمل مواجهة السوق بهذه الاتفاقيات الآن. كما أن هناك بعض الدول أخذت استثمارات مثل ناميبيا والكونغرس وسوزيلاند وجيبوتي وهناك دول لم تنفذ بعض لأن المطلوب منها في الاتفاقية مثل إثيوبيا أما بالنسبة لقواعد النفاذ فقد اتفقت الدول الأعضاء على تخفيض نسبة للكون الدخلي 35٪/35٪ من حوالي 45٪ إلى 35٪. ويضيف شيمعة أنه من ناحية التعريف للوحدة التي يراد إطلاقها عام 2004 فقد تم عمل نموذج للأفراج الجمركي وسماه CD كوميسا وجار تطوير هذا النموذج بما يتسلف في بعض مشكلات الفحص قبل الشحن وتم عمل مخازن في جمارك لدول الأعضاء. ومن ناحية التنمية للتجارة فقد تم عمل سياسة لتع الاغراق والتصديق لمخالفاتها من خلال محكمة العدل كذلك حل النزاعات بين الدول الأعضاء.

وعن تجاربه مع دول الكوميسا يقول شيمعة أن معظم الرحلات التي قام بها بجانب للمصري لهذه الدول كانت عبارة عن وفود من رجال الأعمال مع وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية فقط وبعد دراسة وجد أن معظم الشركات المشتركة لهذه الأسواق من دول الكومونات وإيجان والهند وإسرائيل مشير إلى أنه يعتبر من أوائل المصريين المخترقين للسوق حيث تم تكوين شركة للتسويق تساهم فيها 30 شركة بالتعاون مع دول الكوميسا لتتمتع الصادرات وبكامل عمل عقود مع دول الكوميسا وتم افتتاح أكثر من فرع لها في كل من ساحل البحار والسندل وتشاد وغانا. ويطلب شيمعة البنوك لتمويل الشركات العاملة لدول لهذه الأسواق بقوة مشير إلى أن من أهم المعوقات التي واجهته في هذه الدول كيفية التسويق لأن هناك عقبات في الشحن

خاصة مع عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين مصر ودول المجموعة نظرا لفساد حجم التجارة البينية وعدم توفر معلومات لدى المصدر المصري عن اذواق المستهلكين في هذه الدول عكس دول أخرى مثل اليابان والصين وإسرائيل بالإضافة إلى عدم وجود الاندفاع والاعلان في السلع المصرية في هذه الدول وكل هذا بخلاف ارتباط هذه الدول ببعض التكتلات الأخرى لهذا يجب على الدولة توفير هذه الاحتياجات ومساعدة رجال الأعمال سواء من طريق نفقة التجارة الدولية أو عن طريق وزارة الخارجية أو مية المعارض التي يجب أن تقوم بإنشاء معارض للتخارج المصرية بشكل دائم في الخارج وفي هذه الأسواق.

ويطلب أحمد شيمعة رجال الأعمال بتكوين مجموعات عمل للدول إلى هذه الأسواق في مجال الصناعة والزراعة مشير إلى وجود مستقبل كبير للاستثمار في هذين المجالين في هذه البلاد نظرا لوجود طلب كبير على الفواكه والخضروات والتصنيع المصري في أسواقها وأيضا التركيز على بعض السلع التي يمكن أن تجد مجالا طريا في أسواق المجموعة من الاهتمام بشكل المبيرة وجودة التغليف ووجود سياسة تسويقية واضحة ومدمجة مثل كتلة البهائمات على السلة باللفة المحلية إلى جانب اللغة العربية مع الأخذ في الاعتبار ولع المواطن الأفريقي بالألوان الزاهية كما يجب العمل على تسهيل الدوا المصرية في هذه الأسواق البعيدة نظرا للأقبال الكبير عليه وضرورة الاستفادة من المؤسسات المالية في الكوميسا والتسهيلات التي تقدمتها مية الطيران للدول المصرية لنقل السلع المصرية.

خطة قوية

ويوضح شيمعة أن الصادرات المصرية ضعيفة جدا ولا تتناسب أو تتماشى مع مكانة مصر بين هذه الدول ولذا يجب وضع خطة قومية واضحة ومرونة لتتبع تلك الصادرات لتصل على الأقل إلى مليار دولار خلال الفترة القادمة مع تكثيف عمل مكاتب التمثيل التجاري.

ويضيف شيمعة أنه مطلوب

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	خلاف محفوظ
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٧٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

داخل هذه الدول يستطيع ان يثبت فيها المصريين كفاءتهم في انفسه العديد من المشروعات مثل البنية الانشائية واعمال المقاولات واتشاء المساكن والمستشفيات وادارة الفنادق واتشاء الطرق وتشغيل ابار البترول بالإضافة الى حاجه للسوق للغسجات والسلع الهندسية والنفترية والكيميائية والاثاث ومعظم المنتجات كما يمكن الاستثمار في الزراعة من خلال انشاء شركات مشتركة وهو امر يمكن ان يتكرر في مجال التأمين والبترول كما ان هناك مجالات اخرى للاستثمار مثل ابار دراسات وتصميمات للمشروعات التي تحتاجها تلك الدول والقيام بانشطة الخدمات الهندسية والمالية وانشطة التأمين والسياسة والنقل ومن الممكن تبادل للمقابل التقني لهذه الخدمات بمنتجاتها ويحتاجها السوق المصري مثل المعدات والاشغاب والسكر والشاي والبن والنهـ.

وتحالي الدكتور هـاني محمد ابو القاسم استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان بتفعيل الصندوق الذي نالت به مصر للمساعدات الفنية لدول الكوميسا لتشجيع التجارة الحرة وشطب المعوقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا بين الدول واقامة قاعدة معلومات متكاملة تشمل المعلومات التجارية الخاصة بالتصدير والاستيراد وفرص الاستثمار والتشجيعات والقوانين المائدة للنشاط الاقتصادي في دول التجمع واعاد برنامج قوى لربط اسواق الدول المعنية بالدول الجارية لها وضرورة تطوير البنية التحتية خصوصا ما يتعلق بالسكك الحديدية واتشاء خطوط يتم تمويلها بواسطة المؤسسات المالية للكوميسا على ان تسد كل دولة نصيبها من هذه التكلفة على فترات زمنية مناسبة

وطالب مدير البحوث والمعلومات بنبطة التجارة الدولية المستثمرين باقامة بعض المشروعات الاستثمارية المشتركة بالتعاون مع بعض المستثمرين الافارقة والعرب وتطعيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والاستشارية للبرمة بين مصر والدول الافريقية سواء على المستوى الثنائي او على المستوى الجماعي.

ويرى بشري ان المنطقة الحرة ستزيد من حجم التجارة بين هذه الدول مثيرا الى ان سهولة الاجراءات ومسرعة للحركة من ابرز الحلول المطروحة لهذا السوق وان اتواء الشركات المصرية للتسويق في عدد من الموصم بدائى مسخو كما يمكن ان تلعب خطوط الطيران والخطوط البحرية دورا مهما في التسويق ويستطرد بشري ان السوق الافريقي واعد وهو بجله الى السلة المصرية مثل السيراميك والبنيات الحضرية والاولات الصحية والانوية والمناعات الصغيرة والمتوسطة لذا فان هناك ضرورة لاقامة علاقة مباشرة مع السبلك واتشاء مستودعات للسلع وتوزيع السلع على تجار التجزئة واحيانا على المستهلك بصورة مباشرة.

ويوضح بشري ان المجالس السليمية لابد ان تشارك بقوة في هذا النقاش ان مهامها تتضمن عمل الدراسات الخاصة بالتسويق والتصميم وحله للمشاكل التي قد تطرأ اثناء العمل ثم ترفع تقريريا للمجلس الاعلى لتفحصه الصادرات والذي يضم كثيرا من الجهات المعنية بهذا الموضوع.

ويؤكد ان هناك عدة فرص

كما ان الاجهزة التابعة للكوميسا كثيرة منها بنك التنمية والتجارة وشركة اعادة التأمين وجمعيات رجال الاعمال واتحاد الجمعيات لطيفة لسيات الاعمال واتحاد بنوك دول الكوميسا.

ويقول عزيز بشري مدير الدراسات والبحوث والمعلومات بنبطة التجارة الدولية انه مع بده لعمل بمنطقة التجارة الحرة يجب على القطاع الخاص التمتع في دراسة هذه الاسواق واعداد دراسات الجدوى والدراسات الفنية على اساس تخطيط سليم مشيرا الى ضرورة وجود للاستثمر فيها باستقرار من خلال خدمة ساعد البيع مشيرا الى ان الدولة تقوم بمساعدة رجال الاعمال من خلال بيمات تجارية.

ويوضح ان الاسواق الافريقية تتميز بانها تشتري والاتحالف بالحجم الماسول والتجارة معها تتم بنظام المضاعة الماضرة على طريقة المقايضة وذلك لايفرض الصادرات المصرية لان حوالي 85٪ من الشركات المصرية شركات صغيرة ومتوسطة لاتحصل نفقات الشحن والتحميل الى هذه الدول وايضا مخاطر عدم البيع او التلف او الخسارة.

قبل فوات الأوان

ويناشد بشري رجال الاعمال بالاشتراك الشركات ذات الطابع واحد المعنائة هذه الاسواق بقوة قبل فوات الاوان خاصة ان دول الكوميسا من خلال الاتاتاقية تعظم استفادة القطاع الخاص من التجارة والاستثمار وتتيح الفرص التكاملا الاقليمى.

من الحكومة دعم شركة الملاحة البحرية التي انشأها رجال اعمال مصريين لان تنفقاتها في الرحلات الى هذه الدول لا تغطي تكلفتها مما يعرضها للخسارة الفادحة. كما اننا نحتاج الى دراسة تفصيلية للاسواق وتطوير آليات التسويق وابتكار اساليب جديدة في مع التركيز على دراسة نسبته السبلك في هذه الاسواق وهذا الجزء يقع على عاتق المستثمر والصانع ورجل الأعمال والحكومت عا.

ويؤكد ان حجم التجنـ البينية سوف يزداد بتسمية كبيرة بعد تخفيض الجمارك والقائما وبد العمل في منطقة التجارة الحرة وستزداد اكثر مع تطبيق الاتحاد الجمرى عام 2004 والذي يجب ان يصل الى انشاء اتحاد تقدي عام 2025 للوقوف امام التكتلات التجارية وتوحيد العملة المستخدمة للمجموعة.

أوضح شبيحة أن آليات الهيكل التنظيى التى تتخذ الاتفاقيه يتكون من مجلس سلطة وهو اعلى جهة سياسية ومهت بمراقبة الاداء ومجلس وزارى امغضائه هم وزراء التجارة المنوط بهم تحديد السياسات وبرامج العمل والشئون المالية والانارية وهناك لجنة للخافطين البنواى المركزية تدبر غرفة المقاصة وتراقب البرامج امام اللجان التجارية والجمارك والزراعية والرى والصناعات وطاقلة والشئون البيئية والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة الى العسكرية والرجان الاستشارية التى تعمل على خدمة تجمعات رجال الاعمال.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	علاف محفوظ
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٢٩٧٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١٠/٣١

وتضيف انه لا يزال التعاون
التجارى دون المستوى ويبدل
لمصلحة دول افريقيا لمصر
تستورد الكثير من المواد
الاولية والخام من هذه الدول
باسعار مرتفعة حيث يصل
حجم المصادرات المصرية
حوالى 201 مليون دولار
مقابل 491 مليون دولار
واردات.
وتتأشد تهاوى الحكومة
بالتعاون مع دول الكوميسا
فى الزراعة حيث أعلن مؤخرًا
ان : الزراعة سوف تقيم
مزارع تورييبية وانتاجية
خاصة ان هناك مساحات
كبيرة جدا يمكن ان تستغل
للزراعة فى هذه الدول فهى
تمثل حوالى 68 مليون هكتار
كما يمكن ان تشارك ايضا
وزارة الزراعة فى برامج
التنمية لتلك الدول فى
الاستصلاح وزراعة
الصحراء والزراعة التقليدية
ونظم لآرى الحديث.
وتوضح استاذ الاقتصاد
بجامعة حلوان انه لابد من
انشاء قاعدة بيانات داخل
الغرف التجارية والصناعة
ويساهم فى تكلفتها القطاع
الخاص بهدف توفير جميع
ما يحتاجه المستثمر من
معلومات والعمل على ترويج
المنتجات وتنفيذ مشروعات
البطاقة الائتمانية التى تم
اقتراحها من قبل للتعامل بها
مع البنوك ووسائل
المواصلات والمستاجر لتقليل
تكلفة تداول النقد.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد للمصرى	اسم كاتب المقال :	محمد هندى
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٤١٦٠٣
الصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

قام الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى الاسبوع الماضى بوضع حجر الأساس لأول ساحة مبردة تقيمها جمعية تنمية وتطوير المصدرات البستانية فى مطار القاهرة وعلى مساحة ٢٤ ألف متر مربع بتكلفة ٨ ملايين دولار ويهدف المشروع إلى زيادة صادرات الخضراوات والفاكهة والزهور بنسبة ٢٤٠ ٪، وهى النسبة التى كانت تلتف من هذه المنتجات بسبب تعرضها لظروف المناخ الطبيعي، وستقام المرحلة الأولى من الساحة المبردة على مساحة ٦٢٠٠ مترا مربعا.

تنشيط الصادرات

المشكلة فى «ثلاجة» المطار

البدء فى إقامة أول ساحة مبردة فى مطار القاهرة بتكلفة ٨ ملايين دولار
الشرع يهدف إلى زيادة صادرات الخضراوات والفاكهة والزهور بنسبة ٢٤٠ ٪

كان عدد كبير من المصدرين قد كلفوا من الأمانة العامة التى تعبرها لها المصدرات المصرية من الخضمر والفاكهة .. وبالتالى بصعوبة تخطى رئيس مجلس الوزراء للتجوية بإنشاء ساحة مبردة فى مطار القاهرة لحفظ الخضمر والفاكهة حتى يتم انتاجها من إهراوات تصديرها.

من جانبهم أكد المصدرون أنهم مستعدون لإسهام فى إنشاء ثلاجة للتبريد بتكلفة مبدئية تصل إلى مليون جنيه وتضم مايقرب من ١٢٠ حنا على الأقل بالإضافة لمجموعة خطى سعر نولون التل من ٩٠ سندا لكل من ٧٢ سندا تشهدها المصدرات.

كما طالبوا بصعوبة الانتاج فى الأسواق الخارجية عبر الشركات الوسيطة لتنشيط الطلب على المصدرات المصرية من الخضمر والفاكهة.

وقد تلقى مصادرات المصدرات فى التصدير الخارجى من الخضمر والفاكهة وقد نجحت مائة مائة مائة من انتاج كل الدول خاصة أن كثيرا من هذه الدول تكون متاخلة الحدود وتستخدم وسائل نقل برية رخيصة كالفن وراك مصافات قصيرة نسبيا ما يخفف نسبة كبيرة من تكلفة انتاج هذه الدول مقارنة بالمنتجات المصرية من الخضمر والفاكهة

التي يصد منها على التلال والمطارات أو البواخر أو الإبرادات أسافات طريقية الأمر الذى يخلق بحث خطيوش قبيحة هذا التباين الجوى أو الجوى ويذهب كذلك من الجهات المصدرة والأجهزة المختلفة ذات العلاقة بمشاكل التصدير والتمويل ومراقبة ان تسمى جهوها وتعاين نظريا كالا من أجل التفاوض والصراع فى الخضمر والفاكهة.

ويضيف يوسف وهى نائب رئيس الوزراء ونوزر الزراعة: لابد من إزالة أية معوقات أمام المصدرات وقد طمعت الجهات المصدرة بتخطي تلك العقبات أقل قدر ممكن حتى تتمكن للتفتحات المصدرة من التوجه فى الأسواق الخارجية مع الالتزام بتطبيق عقود التصدير، ويضيف وهى لابد من الاهتمام بالتصدير وتنشيط الأساليب المعينة للبحث العلمى فى هذا المجال مع الأمانة .. إجراءات ومعايير والتعبئة والتغليف والانتاج بتتميز وموافقات السلع لتنتج للتصدير والاستمارة بالمواصفات القياسية الوطنية للدول المستوردة والمواصفات القياسية العالمية للتصدير.

ويجوز - وهى إلى ضرورة تطبيق المواصفات القياسية على السلع المصدرة

بالنسبة للخضمر والفاكهة طريق الرض والتمك ولابد من الاهتمام بأعداد المنتج للتخصص فى زراعة الخضمر والفاكهة التصدير ومن خلال التركيب التصدي للتصدير الذى تشهه وزارة الزراعة واستصلاح الأرضى يتم تخصيص مناطق لزراعة محاصيل التصدير من الخضمر والفاكهة.

ويؤكد الدكتور وهى ان دول مصر للخطوة مستوية الأجهرة للتخصصات التلبية لوزارة الزراعة التى تقوم بتوفير الكثير من هذه الطومات، ويضيف علة تشهدها مصر زيادة نسبة صادراتها من ١٠٠ مليار دولار أى نحو ٤ مليارات جنيه مقارنة بنحو مليارى جنيه حاليا، من خلال الشراكة للمصدرة الأوروبية لأوربية والكمبوسا ومنطقة التجارة الحرة القارية الكبرى.

إجراءات ضرورية

ويؤكد الدكتور محمد عبد العظيم عبيد كريمة المصدرات والمطارات الزراعية ويذكر مركز البحوث بالأكاديمية من زيادة نسبة المصدرات المصرية لسطح إلى الأسواق الخارجية لابد من اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لتنشيط كبر وقمة المصدرات إلى مختلف الأسواق العالمية.

ويضيف محمد عبد العظيم ان الانتاج بالمورد ومطابقة المواصفات القياسية العالمية فى مجال المنتجات المصدرة للتصدير يحتاج إلى اهتمام مركز البحوث الزراعية وتطويراتها حاليا، والتأكد من تطبيقها فى المزارع المصرية. ويشير محمد عبد العظيم إلى أنه لابد من عمل الدراسات من الأسواق الخارجية بواسطة شركات متخصصة فى تسويق المصدرات الزراعية، بحيث تعبر على احتياجات الأسواق

ويذكر الدكتور عبد العظيم ضرورة تطبيق المواصفات القياسية القياسية على المصدرات والتوافق مع المعايير الدولية والاحتياجات القياسية حتى لا يتم رفض بعض المنتجات الزراعية والإسالة إلى المصدرات المصرية والزراعية بالكملا.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	محمد هندي
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة	رقم العدد :	٤١٦٠٣
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١

التي تشغل حاليا ٢٠٠٠ متر مربع من مساحة مخازن المصارف الواقعة الزيادة في الحركة خاصة بعد انضمام بنك مصر إلى بنك مصر.

وتشير نجوى محمود إلى أنه تم استغلال عدد ٢ مخازن ميكانيكية أولي البنات بمجمع القاهرة وبازنات الكترونية متروية بأشغال وربطها بنظام الحساب الآلي للخدمات استخراجه البيانات الخاصة ببنك الخدمات لوضع مستوى الأداء وتحسينه.

وتشير نجوى محمود رئيس قطاع ذرية البنات بقطاع القاهرة: أنه جار التفاوض مع هيئة مينا. القاهرة: الجوى على تخصيص مساحة قدرها ١٠٠٠ متر مربع لخدمة إلى منطقة مخازن الزاوية وبما يخص لتسهيل عمليات التحويل، في ضوء الزيادة المطردة في حركة القرارات الجوى.

وهذا التوسع يساعد في مواجهة متطلبات الذرية خاصة موسم عودة السادة المصريين العاملين بالخارج وبالأخص تولى سمة لفرزينة للعملاء التي تدر على رحلات البنات بوزن وأعمال متفاوتة.

وكذلك مستشارين الإنتاج للمشروعات الاستثمارية بجمعية تنفيذ هذا المشروع الخاصة بالأسرة.

وتشير نجوى محمود أنه يجري حاليا موكمة ومخزن البنات ويتم الانتهاء من جميع الأعمال الفنية والتجهيزات الخاصة بربط النظام بين شركة (SITA) والنظام المتكامل في مصر.

الطيران وبنك خدمات المسافرين.

رأى من استخدام النظام سيتم تدوين بيانات الذرية الكترونيا وتكاملها وتحتوي تسجيلها للبريد إلى في بنك مصر حيث أنه سيتم ربط نظام الجديد على مراحل بجميع مكاتب مصر للطيران والمخازن والخارج بما يساعد على سهولة التعرف على تاريخ الخدمة باستخدام رقم الذرية فقط بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للخدمات على مختلف الرحلات وهذا النظام سيقدم خدمة مميزة للعملاء ومن للتوسع تطبيق هذا النظام في هذا العام مع بداية عام ٢٠٠١.

ويضيف أبو إسحاق خليل الشكلا المحلية في التصديق الخارج. حيث من العلاقات الاقتصادية من المصروف في مصر إلى المستوردين خارج القطر، فلا بد من إيجاد دور فعال للتصديق عمودا ومن هذا المنطلق تم الاتفاق مع محافظ الإسكندرية على إنشاء معهد جديد متخصص للتصديق الداخلي والتصديق الخارجي وسوف تدرس جميع دراسات الأكاديمية وهذا مع مجموعة من رجال الأعمال من ذوي الخبرة لنقلها إلى الشباب المستعد.

وهذا المعهد سوف يعطي دفعة قوية للشباب مصر العمل في التصديق الداخلي والخارجي وهذا المعهد سوف تنوله مجموعة من رجال الأعمال والشركات وتشرف عليه غرفة الإسكندرية.

حركة النقل

تقول نجوى محمود رئيسة قطاع ذرية البنات بقطاع القاهرة للجوى في ضوء الزيادة المستمرة لحركة النقل والميكانيكية ومع زيادة حركة النقل والتكامل بين شركات الطيران أصبحت الخدمة أهم عناصر المنافسة وكان إزاحة البدء في تطوير البنية الأساسية وتجهيز نجوى محمود لقد تم البدء في تنفيذ مشروع تطوير منطقة المصارف بالإضافة ١٨٠٠ متر مربع وعلى مستويين لكن المساحة الإجمالية ٩٦٠٠ متر مربع، كمشروع أول لكامل أنشطة التشغيل والصيانة

الاقتصاد المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع التجارة الخارجية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	المصادر المصرية بين السياسات النقدية والمالية	سمير عوض	العالم اليوم	٢٩٨٣	٢٠٠٠/١١/١٢	٨١

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	سمير معوض
الموضوع الفرعى :	قطاع التجارة الخارجية	رقم العدد :	٢٩٨٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٢

الصادرات المصرية بين السياسات النقدية والمالية

سمير معوض *

للكثافة، والكثافة في المنطقة في
ملازمة وسجولة في إطار
استراتيجية قوية للقطاعات بديلة
الرؤى مصرية في تباينها مع
التغيرات فالسياسات التي يفتتها
البرهان التي يعمل الآن نحو التي قواعد العاملة في
الصناعات الخفيفة كان مؤلفاً إما أن تظهر أو خضت
(Develop or Die)، ونمو جنوب شرق آسيا التي
أصرت على إما أن تصد أو تتراجع في مؤخرة
الصفوف لم تكن في الواقع محض شعارات بل كانت
خيارات حتمية لها القوى ووجدت لها السياسات
واعترفت بمثابة سفينة نوح الاقتصادية، نأى إلى مدى
ألفت سياساتنا النقدية وفي عامة من أهم والنيل
السياسات الاقتصادية - على النجاح؟ سؤال من فريد
مساهمة بالمصالح العامة للمستثمرين الصناعيين ينبغي
أن نخرج به من حين مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي
والنمو الكلاسيكي إلى نطاق اقتصاد العولمة الذي يفتتح
فمايك من سرعة التغيرات للكثافة التي تفتتح
الاقتصادات العالمية متقدمة ونامياً وإن كان ليس
على حد سواء لصادراتها في التصدير المعلى من
صحة وعالية سياسات الاقتصاد وخطة الانتاجية
زايها الحاجة في الأسواق إلى للتت وهو مازال بعد
جنينا في رغم عمليات التخطيط ومن هنا تبرز
الحاجة للمسة إلى تقاليد التسويق العالمي الذي
يتصادى مع شروط الأسواق العالمية، كما مدنا نتج
لهذه الأسواق للبلاد أن تقم لها ما تريده في وأيس
- أن نمتد نحن في أنها سقطة دون أدنى اعتراض،
ومن نوال القول أن نلحظ أن البيع ليس إلا جزءاً
ولمعد من أجزاء استراتيجية التسويق، لأن التسويق
باعتباره سياسة اقتصادية شاملة يبدأ منذ أن يكون
للتت أو السلة فكرة مفهومة أولاً في رأس المفتح
إلى أن يتم انتاج ووضعه في متناول المستهلك
الوسيط أو النهائي بما في ذلك خدمات ما بعد البيع
إنها رحلة متعددة المراحل متراكبة للمطال ينبغي أن
تصممها سيمفونية متناغمة متجانسة الخطوط
والخط.

مرة أخرى يفتتح التخطيط... تتجسد في
مختلفات التغيرات واعتناق زجالات الفرص... المتاحة
وتبلى مع ذلك أدوات الاستهلاك الأساسية مثل مس.
والأوب الصمعة التي تستهيج لها وتفتت بروجيها
ولاسيما أن التغيرات التي سارت عبرها تباينا
أجراءات التسميمات الهيكلية للاقتصاد الكلى
المصرى (Macro Economy) كان من المفتح أن
تكون الكفاءة التي تجر من خلفها عريات التسميمات
القطامية للاقتصاد المصرى (Micro Economies)
بذات قوة الدفع وفي ذات الاتجاه فالسياسات النقدية
وهي التي وضعت على رأس أولويات عمليات الهيكلية
بذات أهدافها الثلاثة: (بصر صرف العملة، ومستوى
سعر الفائدة، وإكبات وأدوات الائتمان التجاري
والصناعي) تبرز بأن ما سيأتي على أثرها سيلجس
الطريق للخيارات ايجابية تشديد للاقتصاد مزيداً من
زخم التطور للمال، وبالتالي نأى ذلك إلى سياسة
الاصلاح للمال في مجال الموازنة العامة، وكبح جماح
العجزين الكلى والصالى، والسياسات الكسراتية
والانمادية والاستهلاكية، وعلى ذلك كان من الخط
له أن تأتي من ثم السياسات الانتاجية والاستثمارية
لتجسد الطرق قد شقت وهدمت في اتجاه التوازن
الاربع والأمن لأشئ مركبات ومكونات الاقتصاد
المصرى.

الصادرات محلك سر

إلا أن الصادرات وهي من اسم مؤشرات نجاح
السياسة الانتاجية تلك تراوح مكانها في نطاق
المليارات الأربعة بما فيها الصادرات الخفيفة، وهي
رسوم مرور السفن في قناة السويس وبخل صناعة
السحابة، والصادرات البترولية (الزبدية) والمحفيل
الزراعية النقدية الأامر الذي يضرر بجله إلى أن
صناعاتنا الصناعية رغم الاصلاحات النقدية والمالية
لم تظفر على النحو الذي كان متوقفاً، فكما أن
الالة الاقتصادية تتألف من عناصر عدة، فإن
الأوضاع التنافسية للمنتجات المصرية تتربك من
دواش متغلظة كثيرة لصناعة الصادرات في التعيير
الحقيقي من تتألف وتتألف مستويات جمة من الدواش

سيمفونية التوازن

في اليابان ومثل عهد ثورة للمجي (Meiji)

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	سمير م عوض
الموضوع الفرعي :	قطاع التجارة الخارجية	رقم العدد :	٢٩٨٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١١/١٢

التطورات غير أن السياسة المالية ملجأت بالميلولة
موز انفاق الرياح والقدح الكافى إلى مليه وتصدرك
هذه الأفرع- كيلة الحقيقة أن السياسة التقنية مع
بدايات عهد الانفتاح وخسعت كليات الرخسك أن تقترب
من المعايير الدولية لإزالة أسعار الصرف وأسعار
اللائحة والاسس الانتاجية إلا أن السياسة المالية من
خلال رؤية بيروقراطية جبلية اصرت على أن تفرغ
السياسة التقنية من مضامينها بملاعة سلاسل
المعاملات الاستيرادية (مواد خام وسلع وسيطة
وانتاج تلم الصنع) بالقرائن والرسوم الضخمة
أفضلة إلى تحميل العمليات الانتاجية ثلثها مصروفات
شراعية موهبة ومجيلة لزيها وحواشي الاستيراد
كانت لصة الضرائب مع الانتاج الصناعي مثل لصة
الغريب مع الضلوع، فقد أراد غريب الميز من شيط
نهر إلى شبه الآخر، ولأنه لا يتقن فن العزم فقد
نزل إلى ضلوع أن ينقله على ظهره إلى حيث يريد
وحيث يريد الضلوع وعقخته وخسبته من أن يذغ
الغريب فيريه خريشا، قال له الغريب كيف تنظر إلى
أن تهلس وأبدل لك، ألا تصرف أن في لك ملكي
وملكك؟ قال الضلوع ميا بتا كدين؟ وإلى منتمس
الزور لدة المقرب فقال له الضلوع في كم مبرح، كم
أل لك إنك ستعلم أن فقال له الضلوع لا تراخى
فالمع غلاب.

السياسة التطويرية للاقتصاد والمبادرات هي
معملة زواج متكلف ما بين السياسة التقنية
والسياسة المالية، هذه بداية ومعلمة تثبت جوناها في
كل نفس الاقتصادات الناجحة ولم تعد في حاجة
إلى جدل أو صاعكة، يقول يزيد خبطة أن لحد
اقتصادات في مجالات الإنتاج والصناعات إلا كنا
نريد ذلك لمبدأ أن قدر أن كدين وخططين الحروب
ليسوا الجنرالات العسكريين وخدمهم، أن الصروب
استراتيجية والامراتيجيات سياسات والسياسات
خط وبرايم وذلك كله تتصاغر العقل والافكار
والسواعد والأوراق زمن ثم فإن جنرالات الاقتصاد
في القطاع الخاص لنهم ما يقرأونه وما يفتونه.

• المستشار الاقتصادي لجمعية مستثمري
جنوب بورسايه.

لتطويرية قالت الحكومة لطيفة
لا تخلصين أما أن تستشعري
فلا تخلصين في ادماج الصنعة
في هيكل الاقتصاد الياباني أو
أنا جميعا مستند كانت
لا ي. مع مست. وكانت الاسبوية هي الاندفاع
للمصوب و ايجاد مجالات التصنيعية صناعية
انتاجية بهتة فصة التناج العظيم من حكاية تدور
وكانها اسطورة لفي بداية ثورة الميجي الاصلاحية.
أرسل الامبراطور ميتسطن من المهندسين اليابانيين
لدراسة فنون صناعة الصوكلت (الزوارق) في ألمانيا.
وحيث لدمت البعثة إلى ألمانيا اعتم ولحد منهم اعتمادا
شديدا باستقاء المواثيق العلمية التي دلب على شرايتها
من اسراق بين الفردة إلى أن جمع منها نحو 14
موتور. تكف عليها دراسة اجزائها واستغرق في فهم
واستيعاب... عليها، وحيث انتشر. أجن البعثة عاد
بها إلى اليابان ليحسمها في روضة وبالم صليبات
البحث والتطوير، وحيث فويت البعثة بعد حوثها لقاء
الامبراطور لم يكن في مقبضهم ذلك المهندس وشامل
الامبراطور من تظله من الحضور، وظلت الرسائل
تحمس على مقابلة الامبراطور وهو يتخلص منهم
لاشغاله بشؤون تطوير هذه المواثيق، إلى أن انتهى من
مهمة لمرسل إلى الامبراطور يستأذنه في تشريعه له
بزيارة ورشته، وأما المهندس العبقري للحركات
الارمية حشر، وحيث زاره الامبراطور سأل: (ما رأي
سيد الامبراطور فيما يسمع؟) وكان حشور المواثيق
صاحبا فرد عليه الامبراطور في ايشامة حاللة
بسعالة لا مزيد عليها: (هذه قطع سيمفونية سمعتها
في حياتي، وهناك في إحدى المدن اليابانية وضع على
تصيب للكارى للورسكيل الذي بدأت من عنده فصة.
صناعة أول موتور لسيارة يابانية، هذه قصص قريت
بعضها وروى لي بعضها الآخر، لكنها نظمت تاريخ
فصة لتقدم المعاصر الياباني التي تحولت إلى ملاحم
القنصية للمصادر التي جعلت اقتصاد اليابان تاتي
اقتصادا على يد الاقتصاد الأمريكي من حيث كنتاج
الزوم.

السياسة التقنية لدينا كانت قد اسرحت قواها
تربطه ليلسان في لباء الدعاية إلى حيث تتلاحم مع

الاقتصاد

المصرى

الاصلاح الاقتصادى

قطاع الإستثمار

الاقتصاد المصرى

الإصلاح الاقتصادى

قطاع الاستثمار

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تيسر اجراءات الاستثمار يحتاج الى	عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٢٨٨٨	٢٠٠٠/٧/١٤	٨٣
٢	سؤال من واقع التدفقات الاستثمارية	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٨٨٨	٢٠٠٠/٧/١٤	٨٦
٣	مصر على خريطة الاستثمارات الدولية	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٤٩٦	٢٠٠٠/٧/١٧	٨٨
٤	العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية	ابراهيم فوزى	الاهرام	٤١٥٠٣	٢٠٠٠/٧/٢٤	٨٩
٥	"كلام جميل" عن مناخ الاستثمار لى مصر	ماجد متولى	العالم اليوم	٢٩٣٧	٢٠٠٠/٩/١٨	٩٠

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٨٨٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

تصريحات المسؤولين لم تتغير منذ 20 عاما

تيسير إجراءات الاستثمار

يحتاج إلى ... «تيسير»

تبسيط إجراءات الاستثمار.. اختصار تأسيس للشروعات إلى 24 ساعة فقط.. الرد الفوري على جميع استفسارات المستثمرين.. مكاتب المسؤولين مفتوحة طوال اليوم لاستقبال أى مستثمر لديه مشكلة وإيجاد الحل المناسب وللألم لها.. هذه نوعية من القرارات أو بالأحرى التصريحات التى يطلقها المسؤولون للحكوميون فى أعقاب أى اجتماع رسمى أو جلسة لمجلس الوزراء. والمتابع لهذه التصريحات يجد أنها تصدر منذ زمن طويل.. وتؤكد عليها كل حكومة.. ولكن يبدو أن ما يتم التصريح به شيء وما يحدث فى حقيقة الأمر شيء آخر مختلف تماما. وإذا كانت مشاكل الاستثمار تحل عن طريق التصريحات فإننا نؤكد أنه لن تكون هناك مشكلة واحدة تقابل أى مستثمر فى مصر. وأن مناخ الاستثمار فى مصر يعد الأفضل على مستوى العالم.

وإن الحديث عن جذب مليار دولار سنويا استثمارا خارجية سوف يتحول إلى استقطاب عشرات المليارات من الدولارات.

● الاستثمار فى السياحة يتطلب 12 موافقة من جهات حكومية

● المحليات وراء فشل مشروعات B.O.T

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٨٨٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

عبد الناصر محمد

ولناخذ بعض المؤشرات والتي يمكن من خلالها الحكم بدقة وموضوعية على مناخ الاستثمار فى مصر. فعلى سبيل المثال جاء فى تقرير المؤسسة المصرية لبحوث الاستثمار عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 1999 أن حجم الاستثمارات الأجنبية فى المنطقة العربية قد شهد تطوراً نسبياً خلال العام الماضى إذ بلغ حوالى 6,2 مليار دولار بنسبة 1% من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى العالم مقابل 5,95 مليار دولار فى عام 1998 بنسبة 1% وقد تصدرت المغرب قائمة الدول العربية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية إذ بلغت حصتها حوالى 1,8 مليار دولار خلال العام مقابل 480 مليون دولار عام 1998 بزيادة نسبتها 27% جاءت بعدها السودان بموالى 929 مليون دولار مقابل 503 ملايين دولار بزيادة نسبتها 85% ثم لبنان بموالى 500 مليون دولار مقابل 300 مليون دولار بزيادة نسبتها 67% كما بلغت حصص تونس حوالى 458 مليون دولار مقابل 367 مليون دولار بزيادة نسبتها 25% ويلاحظ أن التقرير لم يشر إلى مصر من قريب أو من بعيد فى ذلك!

مشاكل الـ (B.O.T)

وإذا تمديت عن الواقع الفعلى المصير عن تبسيط إجراءات

الاستثمار ومن خلال تجربة لاجدى الشركات العاملة فى المشروع بنظام الـ (B.O.T) نستطيع الحكم على مدى سلامة هذه الإجراءات والشركة التي تقسمها هي الشركة المصرية للاستثمار العمرانى حيث فازت بمناقصات إنشاء جراجات بنظام الـ (B.O.T) فى محافظة الجيزة بعض المستثمرين وتم توقيع عقود هذه الجراجات منذ أكثر من عام والمصلحة حتى الآن «صفر» إذ لم يتم تنفيذ عقد جراج واحد فى الجزيرة ثم إلغاء جراج خلف الوحدة للمابة.

وتعطلت أيضا إجراءات تنفيذ جراج ميدان مصطفى محمود بالهندسين الأسر الذي دفع الشركة إلى رفع دعوى قضائية تطالب فيها للمحافظة بالتعويض المناسب.

وفى الاسكندرية ألغت محكمة القضاء الإدارى تنفيذ جراج ميدان سانت كارترين حيث اتضح أن الأرض المزمع إقامة الجراج عليها أصبحت ملكاً للمحافظة بل هى

مجلس الوزراء بانها مطالبة بالحصول على موافقات 5 محافظات على مرور الخريق بإرضها وفى الاسكندرية والبحيرة والمنوفية والجيزة، والفيوم، ليس هذا فقط بل يجب عليها أن تحصل على موافقات أخرى من وزارة الثقافة ممثلة الهيئة العامة للآثار، ووزارة الزراعة، ووزارة الدفاع وجميعها سيادية لئلا تستمر أن يتعامل معها وكأن يجب على وزارة النقل صاحبة حق طرح المشروع للاستئصال أن تنهى جميع الاستثمارات قبل توقيع عقد تنفيذ الطريق.

قائمة الموافقات

وإذا أخذنا مثلاً آخر يتصل فى قطاع السياحة والذي تحول الحكومة عليه الكثير إلى سبيل التنمية الاقتصادية فإن الحصول على موافقة على المشروع الصاحي قبل منح الترخيص من وزارة السياحة يتطلب تدخل 12 جهة وهى: وحدات الإدارة المحلية وأجهزتها التنفيذية، الإدارات الهندسية، مديرية الصحة، مديرية الزراعة، والأجهزة الأمنية، وتفضل إدارة الشؤون السياحية والآثار، وإدارة الدفاع الوطنى والحريق ثم الهيئة العامة للطرق، وهيئة الآثار، ووزارة الدفاع ووزارة الدولة لشئون البيئة، يضاف إلى ذلك الموافقات الأخرى إذا كان المشروع يتعلق بالبنائى العامة وهى وزارة النقل، ووزارة الموارد المائية،

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٨٨٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

رجال الأعمال من هروبهم إلى الفارح ويمسرتهم فسيوش حملوا عليها من البنوك، يشاف إلى ذلك صدور الكثير من القرارات الاقتصادية والقرارات الحكومة بإصدارها دون التشاور مع القطاع الخاص مثال ذلك قوانين الجسار والخصائى كل ذلك يساعد على إيجاد نتائج من عدم الثقة بين جميع الأطراف العاملة فى مجال الاستثمار.

ويشير طاهر الشريف إلى أن الإجراءات المشددة ضد رجال الأعمال والجهات التي يتعاملون معها يتخفى على أى نوع من أنواع التمييز.

التفجير فى السياسات

من جهة يقول رجال الأعمال جمال النافى بأنه لا توجد تيسيرات لإجراءات الاستثمار بل العكس هناك بعض الجوانب المتعلقة فيها الأمور أكثر، وذلك مثل التسهيلات الصادرة للمناطق الحرة حيث إن الحكومة سارت فى الإجراءات العقابية بين ما هو مخالف وما هو جاد.

ويشير جمال النافى أن القطاع الخاص وقطاع الأعمال يلجأ فى استعراض قيام الحكومة باتخاذ إجراءات القى من شأنها أن تجعلها متفهمين حاليين فى المنطقة وفى هذا الصدد فإن الحكومة مطالبة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تقلل مرور المستثمر على المكاتب الحكومية وأن تقوم بالقرى الرقابى بمعنى تسهيل أمور الملتحقين وليس وضع العقبات أمامهم وأخيرا الاستثمارية فى السياسات ومن تمييزها أو الرجوع فيها من وقت لآخر.

أما الجهات التي تقوم حاليا بأعمال التفتيش والرقابة على المئات الصباحية فتضم وزارات الصحة، والتشيير والطب البيطرى، والأدارة المحلية، وشركة السياحة، والأمن الصناعى والدفاع المدنى والمريقى، وجهاز شئون البيئة ووزارة الموارد المائية والرى، ووزارة النقل، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة الثقافة والأدارة العامة لحماية الأمانى ووزارة القوى العاملة، ومصلحة الضرائب على الليهات، ومصلحة الجسار، وأدارة الضرائب العقارية بالمطبات.

الشائعات .. السبب!

ويقول طاهر الشريف سكرتير جمعية رجال الأعمال المصريين إن أهم ما يهين مناخ الاستثمار فى مصر حاليا هو اعتماد الثقة المتبادلة بين القطاع الخاص، والحكومة والجهاز المصرى ويعود السبب فى ذلك إلى الإجراءات والأحداث التي تمت مؤخرا وأثناء عمل الحكومة السابقة ومنها على سبيل المثال الإجراءات البوليسية التي تمت مع البنوك والشائعات التي تلاحق

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٨٨٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

سؤال من واقع التدفقات الاستثمارية الخارجية في مصر

لماذا يفضلها الأجانب .. «غير مباشرة»

■ اسامة سليمان ■

رصد عدد من المستثمرين مع السوق المصري تزايداً في الاستثمار الأجنبي. وهو من شك فاعمة إيجابية واحد الأدوات المهمة للاقتصادات الصاعدة ومن متطلبات الدولة التي تشهد تنافساً واسعاً من الدول الكبرى والتنامية على الفوز بكمية الاستثمارات الأجنبية وتبارت الدول في منح التسهيلات والمزايا للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على القدوم بقوة إلى الأسواق الواعدة.

ويؤكد بعض الخبراء أن تنامي الاستثمارات الأجنبية في مصر ليس على المستوى المطلوب بعد خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك سمة عالمية على هذه الاستثمارات وهي أن معظمها استثمارات غير مباشرة سواء عبر البورصة أو شركات الإدارة الأجنبية.

في البداية أكد محمد ثابت رئيس شركة الفا أوف لصناعة السيارات في مصر أن هناك تركيزاً لا يبرر له على الاستثمارات الأجنبية للمباشرة مشيراً إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية في صيورها الأخرى عبر البورصة أو عن طريق نقل الخبرة والتكنولوجيا.

وقال أن الاستثمارات المباشرة قائمة وتتزايد عبر تزايد مناه الثقة ووجود حوافز قوية لجذب المستثمرين ومصر بالفعل تعد من الأسواق الصاعدة للتميزية ولكن الاستثمارات المباشرة تحتاج إلى الكثير من الدراسة لما لا استثمار وغرف السوق ولذا فإن المستثمر الوطني القدر في هذا المجال ولذا من الأفضل التوسع في الضروعات المشتركة مع الأجانب لتطبيق حافز اقتصادي متميز.

وبالنسبة للسجل التجاري يقول حسام الساعات المدير الإداري للعلاقات العامة ببلانك ميريدان أن الحفظ الأجنبي تجاه إقامة مشروعات كاملة في مصر قد تراجع وشهدنا تقيلاً من مستثمرين عدة على الاستثمار المباشر وشراء بعض مشروعات

الخصخصة

وحول وجود تركيز اجنبي على الإدارة فقد أكد الساعات أن الإدارة المالية ضرورية مهمة للمنشآت الفندقية المصرية خاصة فئة 5 نجوم كما أن لها تاريخاً عريقاً في العمل بمصر وليس أدل على ذلك من فنادقنا الشهيرة ميلتون وشيراتون وماريوت.. الخ. وأكد الساعات أن الاعتماد على الشركات المالية في الإدارة لا يقلل من كفاءة العناصر المصرية ولا يسيء إلى مستوى الإدارة المصرية فعلى العكس نجد أغلب هذه الفنادق تعتمد على قيادات مصرية.

وأشار إلى أن الإدارة الأجنبية مهمة للترويج السياحي فهي تتمتع بشكل كبير وثقة واسمة بين السائحين وكثير منهم يفضلون على تلك الفنادق لسابق خبرتهم الجيدة مع تلك الإدارة في العديد من دول العالم.

وأوضح شريف رأفت الرئيس السابق ليسورصتي القاهرة والاسكندرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد لا تكون على المستوى المأمول بالرغم من أن مؤشرات أداء الاقتصاد في مصر مشجعة وقوية وتنامي المستويات العالية إلا أن سوقنا بين الأسواق الناشئة ليس بالشكل الذي نطمح إليه ونضيفنا دول كثيرة لاتنا تضمنا مجموعة من المقبات منها التدريب الجيد وقيام الإدارة للتأجعة.. الخ.

وقال أنه بالرغم من أن كل للخدمات الاقتصادية المصرية إيجابية وقوية إلى أن هناك أسوأها ناشئة متقدمة عنا بما يتراوح بين 2 إلى 5 سنوات.

وأكد رأفت أن المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية تتطلب العمل على رفع كفاءة الوحدات الاقتصادية في السوق المصري وتطوير مستوى الإداري خاصة أننا في مرحلة مهمة في مسيرة الخصخصة وهي خصخصة البنية الأساسية من تليفونات ومراق وكهرباء.

وشدد على أهمية تشجيع الاستثمارات الأجنبية لجذب الخبرة الفنية العالية إلى

جانب ضرورة وجود هيئة رقابية لمراقبة انتفاع الأسواق والتحقق من توافر أسس المنافسة العادلة.

وأكد أن التطبيق السليم لبرنامج الخصخصة يتطلب الحرص على توافر عنصر المنافسة بحيث يكون لدينا في النهاية كفاءة عالية وتكلفة أقل وأكبر استفادة للمستهلك.

وأوضح أننا في مصر نأمن من ضعف في الوساطة المالية مما يدفعنا إلى الاستعانة بالمشورات الأجنبية ونحن في حاجة إلى ثورة إدارية وتجهيز مؤسساتنا سواء شركات أو صناديق محاميات لرحلة مستقلة اداريا خاصة بعد تخفيف الاعباء الإدارية عليها.

حوالز

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب مقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٨٨٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٤

وأشار إلى أن الاستثمارات المباشرة في القطاع السياحي كثيرة على مستوى القطاع الخاص الوطني إلى الصعيد الذي أدى في بعض الأوقات إلى خلل بين العرض والطلب مشيراً إلى أن الاستثمارات المباشرة الجديدة الوطنية أو الأجنبية تحتاج إلى التمويل ومزيد من الدراسة.

وأشار إلى أنه لا مبرر من التوسع في الاعتماد على الأجانب إلا في مجالات محددة يكون لهم فيها تجارب مشهود لها وليس بالضرورة الاتجاه إلى الشركات العالمية فمنح مثلاً نيمت إنشاء ميناء عالمي للنفوت في شرق بور سعيد ولم تلجأ إلى الشركات العالمية بل لجأت للاستعانة بالمستثمرين التونسيين الذين توقعوا في هذا النوع من المؤامره وإنشاء ميناء تشاري الشهب.

وأكد تميز خبرات الشركات العالمية وإسهامها حيث أثبتت تفوقها في العمل السياحي في مختلف دول العالم على مدى سنوات طويلة وفي تصميم البنى التحتية وجديدها في مختلف المواسم العالمية واستكمال فروعها الإقليمية وإلا أنه ان تفرح اساليب الإدارة والخدمة في هذه الفروع يعد وسيلة فعالة لمساندة السائحين وجذبهم للسياحة.

وأكد أن الاستثمارات الأجنبية كانت قديماً مرتكزة على مجال الإدارة خاصة بالنسبة للفنادق 5 نجوم حيث تتولى إدارتها منذ سنوات طويلة الشركات العالمية الأم ولكن هذا المفهوم بدأ يتغير حالياً مع تخطى الدولة عن الاحتفاظ بالملكيات العامة في الفنادق والتوسع في برامج الخصخصة ولم يفسد الوقت الثقة التي أصبح الاقتصاد المصري يتمتع بها والمصرود الطيبة منه التي انتعش بها المستثمرون في مختلف دول العالم.

وقال إن الكثير من المستثمرين الأجانب ابدوا رغبة جادة في شراء الفنادق المصرية خاصة الفاخرة منها كما عرضت الشركات العالمية الخروج من نطاق الإدارة وإسراء الفنادق التي تحمل أسماها في مصر.

ومن جانبه يرى رجل الأعمال الفرنسي للتقسيم بالقاهرة ريتشارد جوسان أن الاستثمارات الأجنبية تبثت عن الصوافز والمزايا إلى جانب عوامل أساسية منها الاستقرار السياسي والأمن وإلا أنه ان مصر حلت هبوطاً في هذا السند ولكنها تحتاج إلى المزيد وإلا أنه عندما تتفوق في مزاياها وجاذبتها على الأسواق الدولية ستستقطب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأشار إلى أنه شخصياً يقوم بتأسيس جامعة فرنسية جديدة لتنظيم الأزياء وتضريح المصممين الجدد الكفاء بفترة فرنسية مما سيخدم كثيراً صناعة الملابس في مصر.

ويرى محمد لهبط رئيس شركة مينا توريد ورئيس لجنة السياحة بجمعية رجال الأعمال المصريين أن الإدارة الأجنبية هي الغالبة في المجال السياحي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة مشيراً إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً منذ بين الشركات السياحية والإدارة الأجنبية فالأخيرة دين شه تتحتم مستوى مشدداً في الأداء ولكن ذلك لا يعني أن الشركات المصرية فاشلة في هذا المجال وهناك العديد من الاستثمارات السياحية النخبة مصرية مائة بالمائة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٤١٤٩٦
المصدر :	الأهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/١٧

الناس والاقتصاد

مصر على خريطة

الاستثمارات الدولية

تصدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقريراً سنوياً عن مناخ الاستثمار في الدول العربية، والتقرير يصعد لكل جوانب الاستثمارات الاقتصادية، وعلى رأسها في النهاية أو المستهدف رئيساً هو المناخ العربي من العلاقات الاستثمارية الدولية. وتضمن التقرير قطرية ٢١ دولة عربية إضمت المؤسسة في معلوماتها على مركز الرصد والبحث الاقتصادي والدواير.

ويرصد التقرير عن مصر أن إجمالي الاستثمارات الواردة عام ١٩٩٩ محلية وعربية وأجنبية بلغت حوالي ٢١,٩ مليار جنيه، زيادة نسبتها ٢١٤ على عام ١٩٩٨، بلغت رؤوس الأموال الأجنبية غير العربية ما يعادل ١,٣ مليار جنيه بنسبة ٥,٩٪، وجاءت أمريكا في المرتبة الأولى حيث عمل ربع الاستثمارات الأجنبية غير العربية، تليها كندا ثم بريطانيا ثم فرنسا ثم إيران، وتبعها تاني مستثمرات دول الأكرى بنسب متفاوتة.

وعلى مستوى القطاعات اهتمت صناعة الزراعة الأولى إذ استحوذت على نسبة ٢١,٢٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية غير العربية، تليه القطاعات الصناعية ثم قطاع الشركات السليحة ثم الشركات الخفيفة التي تعمل في مجال نال والنوب والاستثمارات ويورصة الأوراق المالية.

ولمعا يتحقق بالاستثمارات العربية الواردة بلغت رؤوس الأموال العربية المستثمرة خلال عام ١٩٩٩ حوالي ١٤,٢ مليون جنيه، وجاءت بصفة العربية المستثمرة في المرتبة الأولى إذ بلغت مستثمراتها ٧١٠٪ من إجمالي الاستثمارات العربية، دولة الكويت بنسبة ٥,٥٪، ثم الصين، ثم الأردن ثم تاتي باقي الدول العربية مستثمرات متفاوتة.

أما القطاعات التي اهتمت إليها الاستثمارات العربية فسيأتي في مقدمتها قطاع الشركات الصناعية إذ بلغت استثماراتها نسبة ٢٨,٨٪ من إجمالي الاستثمارات العربية، ثم قطاع الصناعة بنسبة ٢٨,٨٪، ثم قطاع الشركات كزاعية بنسبة ٢٧,٦٪، ثم قطاع الخدمات.

وتأتي صورة مناخ الاستثمار في مصر على الوجهة لغير نتيجة الجهود الحكومية لجذب الاستثمارات والتي عملت في عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج داخل وخارج مصر، والاتصالات لخدمة مناطق حرة مع مختلف المدن وشير التقرير إلى أن الحكومة انتهجت سياسات كان لها نتائج طيبة لتحقيق عمل نمو طفيف، وانخفاض في ميزان الحساب الجاري، ومعدل التضخم واستقرار في سعر الصرف.

عموماً يشير هذا الرصد إلى عدد من النتائج مهمة أنه بالرغم من أهمية الاستثمارات الأجنبية إلا أن الاستثمارات تغطي لا يزال هو الرئيسة الأولى للاستثمار في مصر، وهو ما يعني الدور الهام للمستثمرين المصريين، الأمر الذي لا أن الاستثمارات الأجنبية ضيق الاستثمارات العربية كما أنها تسببه فساداً للصناعة بينما تسببه الاستثمارات العربية للصناعة كشفاً رئيسي.

عبد الرحمن عقل

اسم كاتب المقال : ابراهيم فوزي
رقم العدد : ٤١٥٣
تاريخ الصدور : ٢٠٠٧/٧/٢٤

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصري
الموضوع الفرعي : قطاع الاستثمار
المصدر : الاهرام

العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية

تعتبر قضية جذب الاستثمارات الأجنبية للمنفعة من القضايا الجارية للبحث في مصر خاصة أن التمتع بهذه القضية يلزمون تساؤل كبيراً حول سبب تدفق الاستثمارات الأجنبية على مصر حتى الآن وهناك ثلاث نقاط محددة يمكن أن نركز عليها في محاولة لتفسير هذه الظاهرة وهي العوامل المرتبطة بتوجه المستثمر ذاته والعوامل المرتبطة بتوجه الحكومة وأخيراً العوامل المرتبطة بتوجهات الشعب.

د. إبراهيم فوزي

وفيما يتعلق بتوجه المستثمر هناك مجموعة من المحددات التي تلعب دورها في توجيه المستثمر الأجنبي لأمواله وفي قراراته الخاصة بالاستثمار في بلد ما دون غيره أول هذه المحددات هو عامل الربح فاستثمر يسعى في المقام الأول إلى تحقيق أعلى ربح ممكن من استثماراته. فعامل الثاني هو الاستقرار الاقتصادي المحلي لا يسعى إلى الصلابة الواحدة السريعة ولكنه يسعى إلى وجود نظام مستقر يضمن له نجاح واستمرار استثماراته. الثالث هو وجود نظام يضمن له حرية وسهولة الخروج والتحول بأمواله في حالة حدوث أي طارئ أو من غير من مخاطر عدم الاستقرار، أو حتى في حالة توتر علاقاته بالمستثمرين مع ضمان وجود نظام قضائي يضمن له الحفاظ على أمواله في حالة حدوث سخط أو تطورات سياسية أو اقتصادية لا تكتفي وسبل المستثمر الأجنبي.

وهذه العوامل كلها تلعب دوراً مهماً في تشكيل الصورة الخارجية للدولة لدى العالم الخارجي، خصوصاً لدى العالم الخارجي للعب دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي من عدمه أو بمعنى آخر فإن الانجذاب الخارجي أو العكس من أي دولة واقتصادها ومناخ الاستثمار فيها وفرض العمل والربح فيها يشكل محددات مهمة لتوجه الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدولة. وقد تكون هناك حوافز وسياسات مهمة للاستثمار الأجنبي ومع ذلك توجد صورة سلبية لدى العالم الخارجي وهو ما يتعاطى بدوره العمل على تغيير هذه الصورة والاستثمار الأجنبي يحتاج إلى الأجابة على عدة تساؤلات قبل اتخاذ قراره بالاستثمار في دولة ما تتعلق تلك التساؤلات بحجم التسهيلات الإدارية التي يحصل عليها، ومستوى الأعمال التي يلقاها في تعاملاته مع موظفي الدولة في الهيئات المختلفة (التأمينات) الكهرباء، المرافق، والصرف ... الخ) وما هو حجم السوق المحلية وما هي إمكانات التصدير وهل يستطيع تصدير منتجاته بسهولة وهل يستفيد من القوة بالقطاعات العاملة على منتجاته؟ وما هي تكلفة الأرض التي يحصل عليها؟ وما هو حجم الرسوم والضرائب التي سيدفعها؟ وما هو مستوى أجور العمالة. الخ.

وفي ظلها عوامل تلعب دوراً مباشراً في تحديد حجم والتكلفة والربح. وفيما يتعلق بتوجه الحكومة فإن التساؤل الرئيسي هنا هو هل ترغب الحكومة بالفعل بالاستثمار الأجنبي؟ وهذا الترحيب له درجاته فقد نال الحكومة ويصرح مسؤولوها بأنها ترحب بالاستثمار الأجنبي ولكن بمستوى معاملتها للمستثمر لا يرى إلى هذا الترحيب وأنها لا يتدخل في نزاعات وخلافات مع الحكومة وموظفيها لحل أي مشاكل القضاء ويوجد المستثمر نفسه منها.

القطعة الثالثة وترتبط بتوجهات الشعب فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي وعلى الرغم من القصور الإيجابي الذي شهده صورة المستثمر الأجنبي لدى الشعب المصري فما زال هناك الكثير من العناصر السلبية في تلك الصورة وهناك أمثلة عديدة على ذلك ومازال الكثير منا يفتقر إلى المستثمر نظرة سليمة حتى أن بعض المستثمرين يقترح تسمية أخرى غير المستثمر من فكرة الاستثمارات السلبية عن المستثمر، ومازالت العديد من الأمثلة يقدم المستثمر في صورة قماري الذي جاء ليجري صفقة مشبوهة ويغود إلى بلاده مرة أخرى نحن في حاجة إلى تنمية وتطوير نظرة وتوجه القاري جديد تجاه المستثمر الأجنبي. أتذكر بعد ذلك في الحديث حول نقطة مهمة وهي المناطق الحرة الخاصة ويمكن أن نضرب هنا عدداً من الأمثلة المهمة لتلك المناطق، مثل إحدى الشركات التي تعمل في إنتاج التسميد، والتي تم تحويلها إلى منطقة حرة خاصة في مصر الجديدة، فقد استأجرت هذه الشركة أن تصدر ما قيمته ١ مليون دولار في سنة واحدة، وكان من المفترض أن تزيد هذه الشركة من إنتاجها وراس مالها إلا أنها واجهت الكثير من المشاكل التي أدت بها إلى فتح مركز لها في دبي وهناك العديد من الأمثلة الأخرى التي واجهت العديد من المشاكل أو الصعاب والتي أدت إلى سرعة الإحاطة بتلك المشكلات ومواجهتها تذبذب دوراً كبيراً في تشجيع المستثمر الأجنبي على تجميع حجم استثماراته بينما يؤدي في المقابل للتأخر في مواجهة تلك المشكلات إلى هروب المستثمرين والمناطق الحرة الخاصة للصناعة والمتجوز لقط وإيمنت للتخزين والمناطق وتلبية الأسواق الحرة الخاصة وعندما تم الانضمام لذلك المناطق من قبل هيئة العامة للاستثمار أوقعت صعوبات المناطق الحرة الخاصة من ١٥٤ مليون دولار إلى ٢٠ مليون دولار في السنة الواحدة. هذا في الوقت الذي لم ينجحوا فيه إجماعاً الصادرات المصرية ١ مليارات دولار أو أقل.

وقضية التهرب لا تطفئ من أهمية دور هذه المناطق فالتهريب سيظل موجوداً ولأننا حتى إذا تم إلحاق هذه المناطق، ولا يصح تفضيتم قضية التهرب إلى حد التخلي بالقضاء على التهرب بأكمله. ففهم عن مواجهة قضية التهرب لا يصبح أن يكون مبرراً أو أساساً للدعوة إلى القضاء على التهرب بأكمله، والتجربة أثبتت أن نظام التهرب من رجال الأعمال لتحويل هذه التجربة بل أن معظم رجال الأعمال يشترطون الآن ممارسة إقامة معاملاتهم الجديدة في قطار مناطق حرة خاصة.

خلاصة القول أن التطوير يحتاج إلى القطاع الخاص وإلى تغيير صورة الحكومة وفكرة الأجهزة لدى المستثمر الأجنبي.

ع الرئيسي :	الاقتصاد المصري	اسم كاتب المقال :	ماجد على
ع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٩٣٧
صدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

لم يدخل منها المؤتمر رغم الركود ومشكلة السيولة

«كلام جميل» عن مناخ الاستثمار فى مصر !



على الرغم من حالة الاكتئاب التي سببتها أزمة الركود في السوق المصرية على جميع المستويات الرسمية والشعبية وأصبح الخروج من هذه الأزمة الشغل الشاغل للحكومة ورجال الأعمال والقطاع الخاص معاً، إلا أن المستثمرين الأجانب لم يهتموا بتلك الأزمة ولم يضعوها في حساباتهم للاستثمار في مصر.

البعض وصف الأزمة بأنها شان داخلي للاقتصاد المصري ولا تؤثر على نظرة المؤسسات الدولية العالمية لمناخ الاستثمار في مصر. والبعض الآخر يؤكد أن الأجانب قادمون والأموال ستندفق على مصر بشكل كبير خلال الفترة القادمة.

■ ماجد على ■

وما يكسر عدم اكتمال المؤسسات الاقتصادية العالمية والمستثمرين الأجانب بأزمة الركود الحالية بالسوق المصرية ما قاله ريتشارد اندرسون مدير عام مؤسسة إيروموني العالمية حول تحسين أداء الاقتصاد المصري بشكل كبير. وأكد اندرسون أن المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر تعد من أفضل المستويات العالمية وأن هناك العديد من التطورات في برنامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر. يجذب المستثمر على المستوى القومي والعالمي، وقال إن مصر تتنوع سياسات نقدية ومالية متوازنة وأن هناك استقراراً في سعر عملتها بشكل واضح مشيراً إلى أن كل هذه المؤشرات تكل على جودة مناخ الاستثمار في مصر.

وفي هذا الإطار يؤكد عنان الجلالى مدير شركة هلتان العالمية للخدمات والاستشارات المالية ورئيس جمعية التقاريير العالمية جميعها في الخارج ومنذ 99 تفتح مصر في مرتبة متقدمة وواحدة من أهم الأسواق المصاعدة في المنطقة وتعتمدها أحد مناطق الجذب الاستثمارى في العالم.

صورة الاقتصاد المصري حالياً في الخارج وإمام بين المستثمرين الأجانب صورة جيدة كما يقول الجلالى رغم ما حدث في الاقتصاد المصري من مشاكل داخلية وطق العناني على أزمة الركود والتباطؤ الاقتصادي الذي تشهده السوق المصرية حالياً. بقوله إن هذه المشكلة شأن داخلي لمصر ولا تعنى كثيراً للمستثمرين الأجانب.

وأكد عنان الجلالى أن مشكلة الركود لم تؤثر إطلاقاً على مناخ الاستثمار في مصر وثققات الاستثمارات الأجنبية إليها متوقفاً زيادة ملموسة في استثمارات الأجانب بمصر خلال المرحلة المقبلة خاصة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع السياحي ومطاعم البترول.

وقال إنه شخصياً وكرجل أعمال مصري مقیم في الخارج وله اتصالات كثيرة مع المسؤولين في الدول الاقتصادية والمستثمرين من القطاع الخاص في تلك الدول يصل إلى حقيقة عقب مسودته إلى الخارج بعد مؤتمري اليوروموني بمصر دراسات يدور لاتشاء عدد من المشروعات الاستثمارية الخاصة في مصر.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد المصرى	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعى :	قطاع الاستثمار	رقم العدد :	٢٩٣٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

اليورمية، وقال مصدر مسئول فى سوق
للل المصرية ان اليورمية المصرية لا تزال
فى مقدمة الاسواق المالية المصاعدة ذات
العائد المرتفع والجاذب للاستثمارات.
وكانت عدة مؤسسات عالمية وبنوك
عالمية قد كشفت عن خطط لزيادة
استثماراتها فى مصر خلال الفترة القادمة
على بنك شيس مانهاتن الأمريكى.

وقد أوضح تقرير لوزارة الاقتصاد
والجارة الخارجية يحمل لنا مجموعة من
الارقام ذات الدلالة الواضحة على تصدن
وضع الاقتصاد خلال العام المالى للمضى
والمتبقى فى 30 يونيو 2000.

قال التقرير ان عجز الميزان التجارى
لمصر تراجع لأول مرة منذ بداية برنامج
الاصلاح الاقتصادى وكسر نقطة الخسائر
ليصل بنهاية يونيو الماضى الى خلال عام
إلى نحو 11,47 مليار دولار مقابل 12,56
بليارد دولار فى عام 99/98.

وجاء هذا التحسن فى الميزان التجارى
إلى زيادة الصادرات المصرية لأول مرة منذ
شأن 1991 إلى نحو 6 مليارات و 338
مليون دولار عام 2000/99 بزيادة قدرها
1,9 مليار دولار عن صادرات العام
99/98 والبالغة نحو 4,44 مليار دولار.
وإن كانت هناك زيادة فى الواردات
خلال العام المالى للمضى 2000/99 بلغت
نحو 853 مليون دولار إلا أنها زيادة
بسيطة مقارنة بالتحسن الذى طرأ على
الصادرات حيث بلغت جملة الواردات نحو
17,86 مليار دولار.

كذلك قال تقرير وزارة الاقتصاد ان العجز
الخارجى لمصر تراجع بنهاية يونيو الماضى
إلى نحو 27,7 مليار دولار كما زادت
الاحتياطيات النقدية الأجنبية إلى 15,13
بليارد دولار وتطلى نحو 10 أشهر من
الواردات المصرية.

وفى تقرير وزارة الاقتصاد إلى تراجع
التنظيم السنوى إلى 2,5% ومعدل البطالة
إلى 7,4% فى الوقت الذى زادت فيه
المخزونات الحادية المصرية إلى 0,7 مليار
جنيه خلال العام المالى 2000/99.

وقال إن هذه للشروط التى
سيعرضها للمشاركة مع مستثمرين
أجانب فى الشراكة والدول الاستثنائية
الأخرى تغطى مجالات السياحة والبيئة
وتعمية الموارد البشرية.

وأشار العناني إلى أنه لجرى اتصالات
مع رجال أعمال مصريين للفتول
كساعمين فى تلك المشروعات.

وعاد رئيس جمعية رجال الأعمال
المصرية الاستثنائية الحديث مرة أخرى
إلى تصدن لبدء الاقتصاد المصرى، وقال
إن مصر استباحت أن تتفوق على نفسها
فى لزمة السياحة وقال إنه لو أن دولة
أخرى غير مصر حدث فيها أزمة كذلك
التي حدثت للسياحة لاستغرقت أكثر من
10 سنوات حتى تتعافى وتعود إلى
معدلاتها الطبيعية مشكرا إلى أن تلك
الأزمة أثبتت قدرة الاقتصاد المصرى على
امتصاص الأزمات والتعامل معها بشكل
سريع.

ومن جانبه يتوقع مصطفى زكى رجل
الأعمال ورئيس الشعبة العامة للمستوردين
تحسنا ملحوظا فى تدفقات الاستثمارات
الأجنبية إلى مصر خاصة فى ظل ظهور
بؤادر إيجابية ومشجعة على أن الاقتصاد
فى طريقه للخروج من حالة الركود.

وطمت فاعلم اليوم الأسبوعى ان عدد
من صناديق الاستثمار العالمية تمتاز زيادة
استثماراتها فى اليورمية المصرية فى
الفترة المقبلة خاصة مع بدء طرح أسهم
الاتصالات والكهرباء والبترول للبيع فى

